

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير



مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر في: العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

تخصص : تسيير و اقتصاد المالية العامة

من اعداد الطالب : عبدالرزاق نورالدين

بعنوان

التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي

دراسة حالة " مديرية الضرائب تلمسان "

نوقشت بتاريخ/..../.2017. أمام لجنة المناقشة المكونة من :

رئيسا

جامعة تلمسان

استاذ محاضر

السيد: بومدين حسين

مشرفا

جامعة تلمسان

استاذ محاضر

السيد: بومدين أحمد

ممتحنا

جامعة تلمسان

استاذ محاضر

السيد: بن شعيب نصر الدين

السنة الجامعية

2017- 2016

الإهداء

قال تعالى: " وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ إِنَّمَا يُبَلِّغُنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا
أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا " صدق الله العظيم
سورة الإسراء الآية (23)

و أوصى بهما الحبيب و خير الأنام محمد رسول الله صلى الله عليه و سلم

أهديكم سلاما لو رفع إلى السماء لكان قمرا منيرا و لو نزل إلى الارض لكساه سندسا و حريبا و لو مزج
بماء البحر لجعل الملح الأجاج عذبا فراتا سلسبيلا

إلى مثلي الأعلى و أعز و أعلى ما أملك في الدنيا فدونهم الحياة ليست لها معنى "أبي و أمي" أطال الله في
عمرهما و رزقهما الصحة و الشفاء و العافية

إلى أستاذاي المشرف "الدكتور بومدين أحمد" أولا للسنوات التي درسي فيها و ثانيا لقبوله الإشراف على
هذا العمل و على نصائحه و توجيهاته التي لم يخل علينا بها

إلى جميع إخوتي و أخواتي و أولادهم كل واحد باسمه و إلى صلة الرحم التي يسألني عليها ربي يوم القيامة
صغيرا و كبيرا

إلى أصدقائي و صديقاتي الذين عشت معهم أحلى أيام حياتي

إلى جميع أساتذتي الأفاضل و معلمي الأوائل طيلة مشواري الدراسي

إلى كل خريجي دفعة العلوم الاقتصادية 2017/2016 خاصة تخصص تسيير و اقتصاد المالية العامة

إلى كل زملائي من الابتدائي إلى الجامعي

إلى كل من لم يذكر اسمه في السطور فهو في القلب محفور و الله الموفق

عبدالرزاق نورالدين

التشكرات

قال تعالى: " فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ

أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأُدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ " صدق الله العظيم سورة النمل الآية (19)

بداية أتقدم بشكري إلى الله سبحانه وتعالى الذي منحني القوة والصبر في انجاز هذا العمل المتواضع

كما أتقدم بالشكر الجزيل بكل صدق و إخلاص إلى المشرف الأستاذ الدكتور "بومدين أحمد" على قبوله

الإشراف على هذا العمل و على توجيهاته و إرشاداته القيمة

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الأساتذة الافاضل الذين تكرموا بقراءة هذه المذكرة و أثروها بمناقشاتهم القيمة

إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية هذه المرحلة

إلى عمال المكتبة بجامعة تلمسان و إلى الذي ساعدنا في طباعة المذكرة

إلى كل من ساعدنا و لو بابتسامة صادقة إلى كل هؤلاء جزاهم الله خيرا

و أخيرا نشكر كل من أمدنا بيد العون والمساعدة سواء من قريب أو من بعيد

و شكرا ...

ملخص البحث:

تعالج هذه المذكرة اشكالية التهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي، حيث تطرقنا الى ظاهرة التهرب الضريبي التي من شأنها عدم تحقيق العدالة الضريبية، مما يؤثر سلبا على الحصيلة الضريبية، ويعتبر عائقا اساسيا امام تحقيق التنمية التي ترميها الدولة. وترجع اسباب هذه الظاهرة الى اسباب مباشرة تشريعية وادارية، واسباب غير مباشرة اخلاقية، وتتمثل بضعف الوعي الضريبي للمجتمع اتجاه دفع الضريبة. فالتصدي لهذه الظاهرة او التخفيف من حدتها عن طريق الرقابة الجبائية يعتبر شرطا ضروريا للحد من اتساع رقعة وحجم الاقتصاد غير الرسمي الذي يعتبر ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة إلى درجة كبيرة، عانت منها وبدرجات متفاوتة كل أنواع اقتصاديات العالم، نظرا لما يلعبه هذا الاقتصاد من أهمية كبيرة من ناحية توفير فرص العمل والتقليل من الفقر إلى جانب مرونته في التعامل مع الأزمات الاقتصادية. ومع زيادة نسبته من الناتج المحلي الإجمالي وما يستوعبه من موارد كامنة، دعت الضرورة إلى الاهتمام به كظاهرة وكمصدر للثروة ومخزن للمبادرات، ومعالجة أسبابه التي تعتبر من أهمها كثرة اللوائح والإجراءات التنظيمية وعبء الضرائب والفساد، وآثاره التي تمس كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

الكلمات المفتاحية: التهرب الضريبي - الاقتصاد غير الرسمي - الرقابة الجبائية - الفساد.

Résumé :

Ce mémoire traite la problématique d'évasion fiscale et l'économie informelle, c'est un phénomène qui affecte négativement sur la recette fiscale, et qui est un obstacle majeur à la réalisation de la justice fiscale et le développement prévu par l'état. Les causes de ce phénomène sont dû aux raisons législatives et administratives directe, et aux raisons indirectes morales qui est présentés par la faible conscience fiscale de la société pour payer les impôts. Il faut faire un contrôle fiscal strict pour mettre des limites ou l'atténuation face à ce phénomène, c'est une condition importante pour limiter l'économie informelle car c'est un phénomène social et politique très complexe souffert, à des degrés divers, toutes sortes d'économie du monde, cette économie joue un rôle important du côté de la création d'emplois et la réduction de la pauvreté et les crises économique. avec une proportion accrue du produit intérieur brut et tous ses ressources sous-jacentes, ce qui nécessite un intérêt important sur l'économie informelle pour résoudre ces problèmes dont les procédures réglementaires, la charge des impôts et corruption et ses effets touchent toutes le dimensions économiques, sociales, environnementales et institutionnelles.

Mots clés: l'évasion fiscale - l'économie informelle – contrôle fiscal - corruption.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
أ	الاهداء
ب	التشكرات
ت-ث	الملخص
ج-ح	قائمة المحتويات
خ	قائمة الجداول
د	قائمة الاشكال
ذ	قائمة الملاحق
05-01	مقدمة عامة
50-06	الفصل الاول: الاطار النظري للتهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي
06	مقدمة الفصل
27-07	<u>المبحث الاول: الاقتصاد غير الرسمي</u>
07	المطلب الاول: اساسيات حول الاقتصاد غير الرسمي
10	المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد غير الرسمي و اسبابه
16	المطلب الثالث: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي و مناهج تقويمه
23	المطلب الرابع: اثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي و العلاقة بينهما
39-28	<u>المبحث الثاني: التهرب الضريبي</u>
28	المطلب الاول: التهرب الضريبي و اسبابه

34	المطلب الثاني: طرق التهرب و الغش الضريبي و مناهج تقديره
38	المطلب الثالث: آثار التهرب الضريبي
49-39	<u>المبحث الثالث: مساهمة الادارة الجبائية في الحد من ظاهرتي التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي</u>
39	المطلب الاول: الرقابة الجبائية و اشكالها
42	المطلب الثاني: انواع التحقيقات الجبائية و مراحل القيام بها
49	المطلب الثالث: اهداف الرقابة الجبائية
50	خاتمة الفصل
63-51	<u>الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)</u>
51	مقدمة الفصل
62-51	الدراسات السابقة
63	خاتمة الفصل
71-64	<u>الفصل الثالث: الدراسة الميدانية</u>
64	مقدمة الفصل
65	<u>المبحث الاول: تقديم مديرية الضرائب لولاية تلمسان</u>
65	المطلب الاول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية تلمسان (DIW)

65	المطلب الثاني: التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية تلمسان	
66	المطلب الثالث: وسائل المديرية الولائية للحد من التهرب الضريبي	رقم الجدول
رقم الصفحة	العنوان	
67	مختلف الاسماء التي اطلقها العلماء على الاقتصاد غير الرسمي	جدول (01): حالات التهرب الضريبي لمديرية الضرائب لولاية تلمسان
670	الملفات المدروسة على المعاملات من قبل مصلحة الضرائب لولاية تلمسان	المطلب (02): عدد
69 11	مكافحة الاقتصاد غير الرسمي من طرف مديرية الضرائب لولاية تلمسان	المطلب الثاني: نتائج مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الى اجمالي الناتج القومي لفئات الدول
71	خاتمة الفصل	
73-72	الخاتمة العامة	
76-74	المراجع	
80-77	الملاحق	
83-81	الفهرس	

قائمة الجداول:

13	ترتيب الدول على اساس ممارسة أنشطة الاعمال	جدول (04)
23-22	الاساليب الشائعة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي	جدول (05)
28-27	تحديد الفرق بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي	جدول (06)
30	اوجه التشابه و اوجه الاختلاف بين التجنب الضريبي و الغش الضريبي	جدول (07)
67	عدد الملفات المدروسة و المبالغ المترتبة عن اجراءات الرقابة الجبائية	جدول (08)
69	نتائج عمليات مكافحة الاقتصاد غير الرسمي	جدول (09)

قائمة الاشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
65	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية تلمسان	الشكل (01)
67	تمثيل بياني يبين معطيات الجدول رقم (08)	الشكل (02)
68	تمثيل بياني يبين معطيات الجدول رقم (09)	الشكل (03)

قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
80	ميثاق دافعي الضرائب	الملحق (01)
81	التصريح بالوجود	الملحق (02)

82	التصريح برقم الاعمال التقديري	الملحق (03)
83	اشعار بالتحقيق (محاسبي / مصوب)	الملحق (04)
84	طلب معلومات	الملحق (05)
85	كشف شهري لنتائج عمليات مكافحة الاقتصاد غير الرسمي	الملحق (06)

مقدمة عامة

مقدمة عامة

1. تمهيد:

لقد عانت معظم الانظمة الاقتصادية الدولية و التي من بينها النظام الجزائري بشكل يفوق المؤثر، و ذلك من خلال التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، والتي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها، ولعل أهم مرحلة ميزت هذا الأخير، هي فترة ما بعد منتصف الثمانينات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة، أنجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها تأثيرا كبيرا على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر الى إصلاحات حملت في طياتها سياسة اصلاح النظام الضريبي، و لقد شملت هذه المعاناة النظام الضريبي حيث زعزعت أسس و قيم العدالة الضريبية، فقد خلفت هذه السياسة الاقتصادية الجديدة مجموعة من الثغرات الاقتصادية، والتي عززت من غياب مبدأ العدالة الضريبية في النظام الجبائي الجزائري حيث بفضلها تنامى اقتصاد الربع، من خلال فتح الأسواق على العالم وإلغاء الحواجز الجمركية، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع على مستوى نسب الضرائب كالضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة نتيجة لسد الثغرة التي خلفها الانفتاح الاقتصادي على الخارج بشكل غير معقول.

حيث أصبحت أعباء الضريبة تتحملها بشكل كبير الطبقة الكادحة والمقاولات الناشئة أو المقاولات الصغرى، و قد أدت هذه الفوضى و العشوائية الضريبية إلى تركية الممارسات الضريبية التي تمس من مبدأ العدالة الضريبية و من أسسها الاجتماعية و التضامنية، حيث دفعت بالأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق الملتوية للتهرب من الضرائب وتزوير الحسابات بشتى الطرق، هذا ما يسمى بالتهرب الضريبي. حيث تنجر عن هذا الأخير عدة انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني مثل ظهور تكتلات اقتصادية وسياسية تعدت و اغتننت من الأزمة بسبب التهرب الضريبي، واستغلت بشكل أو بآخر الإجراءات الموسمية للإعفاءات الضريبية لتقوية مصالحها وتوسيع نفوذها وقوة تأثيرها على مصادر القرار. الامر الذي ادى الى ظهور الفساد الإداري والمالي و ازدياد وتفاقم مشاكل الاقتصاد الخفي بأشكاله كافة.

ان الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الباطني، قطاع غير رسمي، السوق السوداء، الاقتصاد المخفي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد غير المنتج... إلخ، كلها مصطلحات شكلت اتجاهها هاما في الدراسات الحالية التي تقوم بها المنظمات العالمية كمنظمة التعاون الاقتصادي(OCDE) و مكتب العمل الدولي (BIT) و البنك العالمي، حيث تعرضت هذه الأخيرة إلى البحث عن أسباب انتشار هذه الظاهرة، درجة خطورتها و كيفية معالجتها من خلال الجهاز الرقابي الذي تفرضه الدولة على مثل هذه الانشطة.

ويشمل الاقتصاد الموازي كافة أشكال الدخل غير المصرح بها والمحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة لعدم خضوعه للرقابة الحكومية، ولا تُرد مدخلاته ومخرجاته في الحسابات الوطنية، وتتنوع مجالات العمل به، فيسمى الاقتصاد الأسود حين يأتي عن طريق التعامل مع "الأسلحة، مخدرات، سرقة، آثار"، أما عندما ينتج سلع من خلال معامل غير مرخصة "ورش، ودكاكين غير مرخصة" فيسمى حينئذٍ بالاقتصاد غير الرسمي. وتظهر الآثار السلبية لهذا الأخير في تخفيض حصيلة الضرائب، مما يؤثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي، وتشوه المعلومات، وارتفاع معدلات التضخم.

و عليه سنحاول تشخيص ظاهري التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي، و ابراز العلاقة الموجودة بينهما مع توضيح للآثار الناتجة، بالضافة الى التطرق لاهم الطرق و الاساليب التي تسمح لنا بمعالجة الظاهرتين و الحد من خطورتيهما لما تسببانه من تأثيرات سلبية على الاقتصاد الرسمي. لدى نرى ان اهم اشكالية يمكن صياغتها في بحثنا هذا هي:

اشكالية الدراسة: الى اي مدى يساهم التهرب الضريبي في توسع و انتشار الاقتصاد غير الرسمي؟

1. فرضيات الدراسة:

و على ضوء الاشكالية و بغرض معالجتها نطرح الفرضيات التالية:

- ✓ الاقتصاد غير الرسمي يؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة بسبب انتشار مختلف الظواهر السلبية في الاقتصاد الوطني (الغش الضريبي، التهرب الضريبي، التزييف... الخ).
- ✓ يعد غياب العدالة الضريبية احد اسباب تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي بحيث يتحمل العبء البعض على حساب البعض الاخر، و بالتالي يجب تحقيق عدالة التوزيع في العبء الضريبي.
- ✓ لا تستطيع الرقابة الجبائية القضاء على ظاهري التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي بشكل كلي و انما التخفيف من اضرارهما فقط.

2. مبررات الدراسة و اسباب اختيار الموضوع:

لابد من ان كل شخص منا يتساءل عن سبب نجاح الانظمة الضريبية لبعض الدول في التخفيف من حدة انتشار الاقتصاد غير الرسمي و فشل البعض منها، حيث يرجع هذا الى كون وجود نظام ضريبي عادل في توزيع الاعباء العامة بين المواطنين حسب قدراتهم التكاليفية. حيث تكديس هذه الاعباء ينجر عنه تحرب الافراد من اداء واجبههم في دفع الضرائب (التهرب الضريبي) و دخولهم بذلك حيز الاقتصاد غير الرسمي.

لدى في هذه الدراسة قمنا بتسليط الضوء على ظاهرتي التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي و تبيان خطورتها و استفحالهما بشكل ملحوظ في جميع الدول باختلاف درجة تطورها و تقدمها، و من اهم الاسباب التي دفعتنا الى اختيار البحث في هذا الموضوع ما يلي:

- ✓ كون هذا الموضوع يندرج ضمن تخصصنا في اطار تسيير و اقتصاد المالية العامة.
- ✓ نظرا لكون الظاهرتين عالميتين، و تناميتهما بشكل سريع بما يخدم النشاط الاقتصادي الموازي و زيادة العجز الميزانياتي.
- ✓ اسباب لجوء المكلفين بدفع الضريبة الى التهرب من دفعها و تجنب التزامهم الضريبية.
- ✓ الرغبة في معرفة العلاقة بين التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي.

3. الصعوبات العلمية في معالجة الموضوع:

واجهنا عند اعدادنا البحث عدة صعوبات منها:

- ✓ نقص الدراسات التطبيقية و الاحصائية لواقع التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و انعكاسها على الاقتصاد الوطني.
- ✓ وجود خلط كبير في المعلومات الاحصائية، لعدم وجود الكفاءة و الخبرة في هذا المجال.

4. اهداف الدراسة و اهميتها:

- اهداف الدراسة:
- ✓ التعريف بالاقتصاد غير الرسمي و مختلف اسبابه و اثاره و طرق الحد من انتشاره.

✓ التعريف بالتهرب الضريبي بشتى انواعه و التعرف على الاسباب التي تؤدي بالأفراد الى اللجوء للتهرب من اداء واجباتهم تجاه الضرائب.

✓ اكتشاف السبل الكفيلة لمعالجة ظاهرة الاقتصاد الخفي الناجم عن ارتفاع مستوى التهرب الضريبي من اجل تجنب الآثار السلبية الناتجة عنهما.

✓ التعرف على طبيعة العلاقة الموجودة بين الاقتصاد الخفي و التهرب الضريبي من خلال عينة الدراسة.

• أهمية الدراسة:

يستمد البحث اهميته من الانتشار المتزايد لظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر و ما لها من تأثيرات و اضرار مختلفة على اقتصاده الوطني عموما، و على حصيلتها الجبائية خصوصا، و هذا ما يجعل من دراسة هذه الظاهرة مسألة بالغة الاهمية نظرا لما تكتسيه اهمية تحديد و تحليل العلاقة بين كل من ظاهرتي الاقتصاد الخفي و التهرب و الغش الضريبيين اللتان تعتبران من الظواهر الاقتصادية الخطيرة التي تعيق التنمية الاقتصادية و تقف حائلا دون تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية و محاولة تشخيص هاتين الظاهرتين و ابراز انعكاسهما على الاقتصاد الرسمي بالإضافة الى تقييم دور الرقابة الجبائية في الحد من انتشار الظاهرتين في ظل عدم مواكبة الدولة للتطورات الحديثة التي تتم في هذا المجال.

5. حدود الدراسة:

لقد ربطنا معالجتنا لموضوع البحث بجانين: مكاني و زماني.

الجانب المكاني: نجد ان ظاهرتي التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي تعاني منهما معظم دول العالم مما تسببانه من مخاطر على خزينة الدولة، لدى ارتأينا ان ندرسهما في بلادنا و نستخرج الحلول المناسبة التي تحد منهما.

الجانب الزمني: التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي تتواجدان منذ سنوات عديدة مضت، و هما في تطور مستمر مع تقدم العصور، لذلك يجب حصر سنوات الدراسة لإيجاد الحلول المناسبة، لد حصرنا البحث من سنة 2014 الى سنة 2016.

7. المنهج المتبع في اعداد البحث:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم استخدام المنهج الوصفي من خلال التطرق الى مفاهيم التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي، اما المنهج التحليلي فقد تم الاعتماد عليه في دراسة واقع كل من التهرب الضريبي و كذا الاقتصاد غير الرسمي، و قد تمثلت الادوات المستخدمة في هذه الدراسة فيما يلي :

- اعتماد المراجع و المصادر المختلفة المتعلقة بالموضوع، و المتمثلة في الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، بالإضافة الى الاستعانة ببعض المجالات و الملتقيات و التقارير و التصريحات الخاصة بموضوع التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي.
- استخدام اسلوب التحليل و التعليق على مختلف الجداول و الاشكال بناء على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية تلمسان.

8. هيكل البحث:

تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة فصول:

بالنسبة للفصل الاول يتمثل في الاطار النظري لكل من ظاهري التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي و الرقابة الجبائية، حيث سيتم التطرق في المبحث الاول الى مفاهيم اساسية حول الاقتصاد غير الرسمي اما المبحث الثاني سيتم تناول ماهية التهرب الضريبي من خلاله، و اخيرا سنتناول الرقابة الجبائية في المبحث الثالث.

و الفصل الثاني سيحتوي الادبيات التطبيقية(الدراسات السابقة) في نفس موضوع بحثنا، حيث يتم الاستفادة من تجارب الدراسات و البحوث السابقة التي اجريت في نفس السياق.

اما الفصل الثالث فهو فصل تطبيقي(دراسة ميدانية) لمديرية الضرائب لولاية تلمسان، و الذي قسمناه الى مبحثين، في المبحث الاول قمنا بدراسة الطرق و الادوات المستخدمة في الدراسة الميدانية، اما الفصل الثاني فسيتضمن النتائج و مناقشتها.

الفصل الاول:

الادبيات النظرية للاقتصاد غير الرسمي و التهرب الضريبي

الفصل الاول: الادبيات النظرية للاقتصاد غير الرسمي و التهرب الضريبي

مقدمة الفصل

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات الإنسانية، ف جرائم السرقة والنصب والاحتيال والابتزاز وغيرها من الجرائم ذات الدوافع الاقتصادية قديمة قدم الإنسان نفسه على هذه الأرض. كذلك يمكن افتراض أن جرائم التهرب الضريبي والتحايل على القوانين والإجراءات الحكومية قد بدأت فعليا مع إدخال نظم الضرائب والإجراءات المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في المجتمعات المختلفة. إلا أنه و مع ذلك فإن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ أعوام قليلة مضت، فتواجه محاولات قياس هذا النوع من الاقتصاد بداية مشكلة تعريفه. فمن الشائع عند قراءة ما ورد في هذا الخصوص من مؤلفات نصطدم ببعض المصطلحات التي تستخدم في الغالب بشكل تبادلي. و برؤية ثاقبة نجد الواقع يشير الى ان العديد من الكتاب لا يعنون دائما نفس المعنى عند استخدام هذه المصطلحات، بل و الاخطر من ذلك ان البعض احيانا يستخدم نفس المصطلح للإشارة الى اشياء مختلفة.

إلا أن موضوع الاقتصاد غير الرسمي يحمل الكثير من الجدل باعتبار أن دائرة أنشطته لا تنفصل عن أنشطة الاقتصاد الرسمي لهذا تبقى الدراسات التي تتطرق لهذا الموضوع لا تتعدى المراحل الأولية نظرا لصعوبة تحديد دائرته بدقة. مقابل تعاظم علاقات الإنتاج و التوزيع والتبادل بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام. لكن الاهتمام بدراسة هذه الدائرة المدمرة ضرورة لا بد منها لوضع إطار واضح للسياسة الاقتصادية رغم صعوبة جمع المعلومات الدقيقة عنها لأن تطور الاقتصاد غير الرسمي يقلل من مصداقية الإحصاءات الرسمية حول المجمعات الكبرى في الاقتصاد الوطني الرسمي ك معدل البطالة، مستويات الدخل و الاستهلاك ويجول البرامج و السياسات الاقتصادية لأدوات فاشلة وغير فعالة.

حيث يشمل الاقتصاد الخفي ترسانة من الأنشطة المشروعة و غير المشروعة و التي بدورها تكون ناتجة عن بعض اشكال هذا الاخير، و لعل اكثر اشكال الاقتصاد الخفي بروزا و تأثيرا نجد ظاهرة التهرب و الغش الضريبي التي تؤدي الى زيادة أنشطة الاقتصاد الخفي، اذ ان ارتفاع معدلات الضرائب يؤدي الى ارتفاع عدد حالات تجنب الضرائب او التهرب منها، حيث ترتفع تكلفة الامانة الضريبية و يزيد احتمال تحول الامناء الى غير امناء كلما ارتفع العبء الضريبي، و هو ما يؤدي الى نمو و ازدهار الاقتصاد غير الرسمي، حيث تسعى الدولة جاهدة لمكافحته بشتى الاساليب، و لبلوغ ذلك كان من الضروري على الدولة اتباع رقابة جبائية فعالة من خلال نظامها الضريبي المطبق بمختلف ادواته.

المبحث الاول: الاقتصاد غير الرسمي

المطلب الاول: اساسيات حول الاقتصاد غير الرسمي

الفرع الاول: مختلف اسماء الاقتصاد غير الرسمي

الاسماء بالانجليزية	الاسماء بالعربية
✓ Hidden Economy	● الاقتصاد الخفي
✓ Black Economy	● الاقتصاد الاسود
✓ Underground Economy	● الاقتصاد التحتي
✓ Unobserved Economy	● الاقتصاد غير المرئي
✓ Submerged Economy	● الاقتصاد المغمور (الغاطس)
✓ Subterranean Economy	● الاقتصاد السفلي
✓ Informal Economy	● الاقتصاد غير الرسمي
✓ Second Economy	● الاقتصاد الثاني
✓ Unreported Economy	● الاقتصاد غير المسجل
✓ Shadow Economy	● اقتصاد الظل
✓ Counterpart Economy	● الاقتصاد المقابل
✓ Back Door Economy	● اقتصاد الباب الخلفي
✓ Informal Sector	● القطاع غير الرسمي
✓ Illegal economy	● الاقتصاد غير المشروع
✓ Parallel economy	● الاقتصاد الموازي

جدول-01- مختلف الاسماء التي اطلقها العلماء على الاقتصاد غير الرسمي. (من اعداد الطالب)

رغم وجود كل تلك المفاهيم و دلالتها غير المتفق عليها لوصف ظاهرة غير الرسمية الا ان المفاهيم (القطاع غير الرسمي)-الاقتصاد غير الرسمي- الاقتصاد الخفي) تعتبر الاكثر انتشارا و عمومية في هذا الصدد، كما يتضح انه يمكن شمل هذه المصطلحات و ادخالها في المفهوم الواسع للاقتصاد غير الرسمي. حيث ضلت الظاهرة منذ اكثر من ثلاث عشرات موضوع العديد من الدراسات و المؤتمرات و

الابحاث و التي استطاعت من خلالها الوصول الى اعطاء اهمية كبيرة لهذه الظاهرة من خلال بعض المعايير و المقاييس التي يتم من خلالها الوصول الى تحديد مفهوم هذه الظاهرة، و هو ما سيتم التطرق اليه في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: تعريف الاقتصاد غير الرسمي

اختلفت تعاريف العلماء و الباحثين للاقتصاد غير الرسمي في اتجاهات مختلفة، حسب مفهوم الانشطة التي تندرج في مثل هذا الاقتصاد، حيث ينصرف الاقتصاد غير الرسمي في نظر البعض الى الناتج القومي غير المحسوب، في حين ينصرف البعض الاخر الى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية، والتي قد تدخل او لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي، و تندرج الاشارة الى مجموعة من التعاريف التي وردت في هذا المجال⁽¹⁾:

اولا: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي من منظور التهرب الضريبي

إذا نظرنا إلى الاقتصاد غير الرسمي من منظور التهرب الضريبي، نجد أن الاقتصاد غير الرسمي يشمل كافة الأنشطة المصاحبة لعملية التهرب الضريبي الناشئ عن وجود مثل هذا الاقتصاد، فان نقطة البداية تكون هي النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخول التي تخضع للضريبة، ووفقا لذلك يشمل الاقتصاد الأسود كافة الأنشطة التي تولد دخلا يخضع للضريبة، والتي يتم إخفائها عن السلطات الضريبية في البلاد بهدف التهرب من دفع الضريبة.⁽²⁾

ثانيا: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي من منظور حسابات الناتج القومي

إذا نظرنا إلى الاقتصاد غير الرسمي من منظور حسابات الناتج القومي فان الاقتصاد غير الرسمي سيتسع ليشمل كافة الأنشطة التي يترتب عليها توليد دخلا لا يتم تسجيله ضمن حسابات الناتج القومي أو الدخل القومي، سواء كانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية، و سواء كانت خاضعة للضريبة أو غير خاضعة لأية ضريبة. و على ذلك يمكن تعريف الاقتصاد غير الرسمي على انه: بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة

(1) بوشري عبد الغني، التهرب الضريبي و الاقتصاد الخفي في الجزائر، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص07

(2) لابيد لزرق، ظاهرة التهرب الضريبي و انعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر، دراسة حالة -ولاية تيارت-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص63

بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد (1).

ثالثا: تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT)

عرف المكتب الدولي للعمل سنة 1972 الأنشطة غير الرسمية بأنها مجموعة الوحدات المنتجة للسلع و الخدمات من اجل خلق مناصب عمل و مداخيل لأشخاص معينين، تتميز بصغر حجم وحداتها و تنظيم متدني، و بمستوى ضئيل او منعدم بين العمل و راس المال كعوامل انتاج، كما ان علاقات العمل تركز اساسا على العمل الظرفي و الروابط العائلية و العلاقات الشخصية و العائلية(2).

رابعا: تعريف المؤتمر الدولي لإحصائيات العمل (CIST)

عرف المؤتمر الدولي لإحصائيات العمل في دورته الرابعة عشر سنة 1987 الاقتصاد غير الرسمي على انه مجموعة من النشاطات الصغيرة و المستقلة و التي تشغل مجموعة من العمال سواء كانوا يتحصلون على دخل او لا، حيث تعمل هذه الوحدات تحت مستوى ضعيف من التنظيم و تكنولوجيا تقليدية بهدف توفير مناصب عمل و مداخيل للأشخاص الذين يمارسونها بدون موافقة رسمية من السلطات و يتهرب اصحابها من الاجراءات الادارية و التي تتكفل باحترام التشريعات المتعلقة بالضرائب و الحماية الاجتماعية و قوانين العمل(3).

ثم عاد المؤتمر في دورته الخامسة عشر لإحصائيات العمل سنة 1993 الاقتصاد غير الرسمي على انه قطاع تابع ثانوي لقطاع المؤسسات و العائلات، و المعتمد في نظام المحاسبة للأمم المتحدة بمعنى ان مؤسسات القطاع غير الرسمي معرفة كمجموعة من المؤسسات الفردية التابعة لقطاع العائلات(4).

و مع ذلك فمن الصعب جدا التوصل الى تعريف دقيق للاقتصاد غير الرسمي لانه يتطور باستمرار حسب المتغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي و اللوائح التنظيمية، و الجدول التالي قد يساعدنا على وضع تعريف معقول يمكن الاتفاق عليه:

(1) د.علي بودلال، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2006-2007، ص63

(2) بوشري عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص08

(3) Bernard CHANTAL, Nouvelles logiques Marchands au Maghreb, Pars, CNRS, 1980, P27

(4) بورعدة حورية، الاقتصاد الخفي في الجزائر، دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، 2013-2014، ص20

المعاملات غير النقدية		المعاملات النقدية		نوع النشاط
مقايسة المخدرات و السلع المسروقة او المهربة، انتاج المخدرات او زراعة النباتات المخدرة للاستعمال الشخصي، السرقة للاستعمال الشخصي.		الاتجار في السلع المسروقة، الاتجار في المخدرات و تصنيعها، الدعارة، القمار، التهريب، الاحتيال.		الانشطة غير المشروعة
تجنب دفع الضرائب	التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب	التهرب الضريبي	
جميع العمال التي يقوم بها الفرد بنفسه و المساعدة التي يحصل عليها من جيرانه.	تبادل الخدمات و السلع المشروعة.	التخفيضات و المزايا الاضافية التي تمنح للموظفين.	دخل الاعمال الحرة الذي لا يتم الابلاغ عنه، الاجور و المرتبات و الاصول التي يحصل عليها الفرد من الاعمال غير المبلغ بها و التي تتصل بالخدمات و السلع المشروعة.	الانشطة المشروعة

جدول (2): مختلف المعاملات و الانشطة المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي⁽¹⁾

و بالنظر الى الجدول نجد ان الاقتصاد الاسود لا يشمل الانشطة غير المشروعة فقط، بل يشمل ايضا اشكال الدخل التي لا يبلغ عنها او المتحصلة من انتاج السلع و الخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية او المعاملات التي تتم بنظام المقايضة. و من ثم فان الاقتصاد الاسود يشمل جميع الانشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام اذا ابغت بها السلطات الضريبية⁽²⁾.

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد غير الرسمي و اسبابه

الفرع الاول: خصائص الاقتصاد غير الرسمي

يمكن استخلاص خصائص الاقتصاد غير الرسمي بالاستناد الى مختلف تعاريفه و نذكر من الخصائص ما يلي⁽³⁾:

اولا: خاصية المشروعية و غير المشروعية

لا يفرق الأعوان الفاعلين في الدائرة غير الرسمية بين ما هو مشروع و ما هو غير مشروع فقد يتم الإتجار في سلع مسروقة أو مخدرات أو تهريب و هي عبارة عن نشاطات غير مشروعة بقوة القانون.

⁽¹⁾ لابيد لزرق، مرجع سبق ذكره، ص 65

⁽²⁾ د. عبدالحكيم مضطفي الشراوي، التهرب الضريبي و الاقتصاد الاسود، الاسكندرية، دار الجامعة للنشر، 2006، ص 17

⁽³⁾ رضاني محمد، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر(الاثار و سبل الترويض)، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي الاثار و سبل الترويض، يومي 20 و 21 نوفمبر 2007، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم التجارية و الحقوق، ص 07

إلا أن الاقتصاد غير الرسمي قد يمس أيضا نشاطات مشروعة كالأعمال الحرة غير مبلغ عنها لإدارة الضرائب أو القيام بأعمال تجارية دون سجل تجاري.

ثانيا: خاصية اللانظامية

و نقصد بهذه الخاصية خروج هذا النوع من النشاطات عن اللوائح و القوانين المعمول بها في القطر الاقتصادي التي تنشط به مما يجعل حقوق و واجبات العاملين بهذا القطاع غير محددة و غير واضحة و خالية من أي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية.

ثالثا: خاصية السرية

بغض النظر عن مشروعية أو عدم مشروعية النشاط يضاف كل نشاط إنتاجي لسلع أو خدمات أو نشاط مالي غير مصرح به للجهات الوصية في الدولة ضمن دائرة الاقتصاد غير الرسمي.

رابعا: خاصية الشمولية

و نقصد بهذه الخاصية وجود هذا النوع من الاقتصاد في كافة الدول بغض النظر عن درجة تقدمها أو تخلفها حتى و إن وجد اختلاف في نسبة هذا الاقتصاد بالنسبة لإجمالي الناتج القومي و الجدول التالي يوضح نسبة الاقتصاد غير الرسمي في مجموع بلدان العالم مصنفة حسب درجة تقدمها:

نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج القومي (%)	مجموع البلدان
44-35	البلدان النامية
30-21	بلدان التحول الاقتصادي
16-14	بلدان منظمة التعاون و التنمية

جدول(03): نسبة الاقتصاد غير الرسمي الى اجمالي الناتج القومي لفئات الدول⁽¹⁾

الفرع الثاني: اسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي

ان اسباب نمو ظاهرة الاقتصاد الاسود ترجع الى مجموعة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الادارية السائدة في البلاد، و هذه العوامل تختلف من دولة الى اخرى بحسب البيئة الاجتماعية و السياسية و الثقافية السائدة في كل دولة الامر الذي يؤدي بدوره الى اختلاف حجم الاقتصاد في كل دولة عن الاخرى طبقا لتاثير العديد من العوامل و نذكر منها:

اولا: عبء الضريبة و ارتفاع معدلات الضرائب

ركزت الكثير من الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الاسود على الضرائب كسبب رئيسي و فعال في زيادة حجم هذا القطاع غير الرسمي. وحيث ان الضرائب تؤثر على اختيار وقت الفراغ و العمل و تشجيع الانخراط في الاقتصاد الاسود فان تشوه هذا الاختيار الرسمي اصبح يمثل اهتمام رجال الاقتصاد. فكلما زاد الفرق بين التكلفة الكلية للعمالة في الاقتصاد الرسمي و صافي ايرادات العمل بعد خصم الضرائب، قويت الدوافع لدى اصحاب العمل و العاملين على تجنب هذا الفرق بالانخراط في الاقتصاد الاسود⁽²⁾. حيث تشير الدراسات الى ان ارتفاع معدلات الضرائب و تعددها تعد في مقدمة الاسباب و الدوافع المؤدية الى تزايد ظاهرة الاقتصاد الخفي في الكثير من الدول، فكلما كانت الانشطة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي تتعرض للعديد من الضرائب، كلما تزايد الحافز لدى الافراد و المؤسسات نحو التحول الى الانشطة غير المشروعة. و تشير الدراسات الى ان معدلات الضرائب ليست هي الدافع الوحيد للتهرب من الضريبة و لكن هناك عوامل و اسباب اخرى تتعلق بالضرائب اهمها⁽³⁾:

✓ ضعف كفاءة الادارة الضريبية من حيث الافتقار الى الكوادر البشرية القادرة على تحمل المسؤوليات و تطبيق احكام

التشريعات الضريبية دون تحيز.

(1) د. عبدالحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 23

(2) د. عبدالحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 28

(3) د. مفتاح الساعدي و أ. أنور عبدالكريم البصير، اقتصاد الظل و مظاهر وجوده في الاقتصاد الليبي، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 37، يناير 2013، جامعي سرت و طرابلس

بليبيا، ص 190

- ✓ العقوبات المقررة في النظم الضريبية السائدة، لان قرار المشاركة في اقتصاد الظل و التهرب الضريبي يتوقف على الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها في حالة اكتشاف تهربه و بين الدخول الاضافية الممكن تحقيقها جراء التهرب من دفع الضريبة.
- ✓ نوع الضريبة المفروضة حيث تشير الدراسات الى ان نمو اقتصاد الظل في الدول النامية يعود الى الضرائب على الصادرات و الواردات، اما في الولايات المتحدة الامريكية فيعود الى ارتفاع ضرائب الدخل و يعود نمو اقتصاد الظل في الدول الاوروبية الى الضرائب غير المباشرة و الضرائب على الارباح و التحولات الرأس مالية.
- ✓ عدم العدالة في توزيع الدخل و الخدمات العامة، و يعني ذلك عند شعور الممول بعدم الرضا عن سياسة الانفاق العام.

ثانيا: اللوائح الحكومية و الاجراءات التنظيمية

تعتبر النظم و القيود الحكومية التي يتم فرضها على انشاء و ممارسة النشاطات الاقتصادية للأفراد بهدف تنظيم ممارسة نشاطات معينة او توجيه النشاط الاقتصادي و تحقيق التنمية الاقتصادية للأفراد و ضمان مستويات مناسبة من المعيشة او الرفاهية او الامان من اهم الاسباب المؤدية الى انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي⁽¹⁾، حيث بشكل عام كلما زاد ضبط الاقتصاد زادت الضغوط داخله لمحاولة الالتفاف على اللوائح. و خلال هذه العملية ستنشأ أنشطة مختلفة لا يمكن مراقبتها، و هي تبطل الى حد ما اهداف اللوائح، و ترتبط بظاهرة الاقتصاد الاسود. و قد تتعلق اللوائح بأسواق العمل او اسواق البضائع او الاسواق المالية الداخلية او اسواق العملات الاجنبية. كما توضح العديد من الدراسات ان البلدان التي تكثر فيها اللوائح المنظمة لشؤونها الاقتصادية يكون حجم الاقتصاد الاسود فيها كبيرا⁽²⁾. و الجدول الموالي يوضح ترتيب مجموعة من الدول العربية على اساس ممارسة الأنشطة الاقتصادية:

الدول	الترتيب العالمي لسنة 2011	الترتيب العالمي لسنة 2012
الجزائر	143	148
المغرب	115	94
الاردن	95	98

(1) نسرين عبد الحميد نبيه، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء للطباعة و النشر، الطبعة الاولى، الاسكندرية، 2008، ص 44

(2) د. عبدالحكيم مصطفى الشقراوي، مرجع سبق ذكره، ص 27-29

135	135	السودان
48	40	تونس

الجدول رقم(04): ترتيب الدول على اساس ممارسة انشطة الاعمال⁽¹⁾

من خلال الجدول السابق يتضح ان الجزائر قد تراجعت بخمس مراتب خلال سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، و بمقارنتها مع مختلف الدول العربية نلاحظ ان الجزائر تحتل المرتب الاخير في مجال ممارسة الاعمال حيث تحتل المرتبة 143 سنة 2011 و المرتبة 148 سنة 2012 و هو ما يدل على صعوبة ممارسة الانشطة.

و من كل ما سبق فانه يجب على كل الحكومات العمل على تقليل حدة اللوائح و القواعد المنظمة، او على الاقل تؤكد على تحسين مسالة تنفيذ القوانين و القواعد بشكل جبري بدلا من زيادة عدد القوانين و اللوائح المنظمة للقطاع الاقتصادي الرسمي.

ثالثا: الفساد الاداري

ان ارتفاع معدلات الضريبة ليس هو السبب و راء زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، بل السبب هو انعدام الكفاءة و استخدام السلطة التقديرية في تطبيق الحكومات للنظام الضريبي و اللوائح التنظيمية، حيث تجد الانشطة الخفية ارضا خصبة بالفعل في اي اقتصاد مثقل باللوائح تتسم فيه الحكومات بعدم الكفاءة، و التعويل على السلطة التقديرية في تطبيق القانون. و هذه هي الظروف التي ينتعش فيها الفساد.

و لا يوجد الا بعض دراسات تجريبية تبحث في العلاقة بين الفساد و الاقتصاد الاسود و لكنها تفيد جميعا بان حجم الاقتصاد الاسود يكون كبيرا نسبيا في البلدان التي ينتشر فيها الفساد. و الفساد جوهره هو استغلال السلطة العامة في تحقيق مآرب خاصة و في ما يلي بعض الانشطة التي تتيح الفرص امام الفساد⁽²⁾:

✓ وضع اجراءات تنظيمية و اصدار تراخيص لمزاولة انشطة معينة.

✓ تقسيم الاراضي و غير ذلك من القرارات الرسمية المماثلة.

⁽¹⁾ بوشري عبدالغني، مرجع سبق ذكره، ص 32

⁽²⁾ د. عبدالحكيم مصطفى الشقراوي، مرجع سابق، ص 45

✓ ادارة السلع و الخدمات العامة، او تيسير الحصول عليها.

✓ الرقابة على تقدم الحوافز الضريبية.

✓ الرقابة على عمليات التعيين و الترقية في القطاع العام.

اذن يمكن القول .. ان العلاقة بين حجم الاقتصاد الاسود و درجة الفساد هي علاقة قوية، فمعظم الدخول في الاقتصاد الاسود تمثل بديلا للفساد او الرشوة، فالفساد و الاقتصاد الاسود يكاد يكون كل منهما مكملا او متمما للأخر، فالدول التي يرتفع فيها معدل الفساد و الرشوة يوجد بها مستويات عليا من الاقتصاد الاسود (1).

رابعا: دور المشروعات الصغيرة

بالرغم من الدور الذي تساهم به المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل و الحد من البطالة و بناء القدرات الانتاجية و تحسين مستوي المعيشة و المساهمة في زيادة نمو الاقتصاد و خلق التنوع فيه، فان وجودها و انتشارها بعشوائية دون وجود الية مناسبة لتنظيمها و الاستفادة منها اصبح ذا دور سلبي و سببا من اسباب نمو اقتصاد الظل، و يرجع ذلك الى صغر حجم هذه المشروعات، الامر الذي يجعلها تعتمد على التعامل بالنقود السائلة و قلة اعتمادها على النظم المصرفية و الائتمانية، و هذا من شأنه تسهيل عملية التهرب من دفع الضرائب و العمل ضمن اقتصاد الظل (2).

خامسا: تفشي ظاهرة التهرب الضريبي

يؤدي التهرب الضريبي الى زيادة انشطة الاقتصاد الخفي، اذ ان ارتفاع معدلات الضرائب يؤدي الى ارتفاع عدد حالات تجنب الضرائب او التهرب منها، حيث ترتفع تكلفة الامانة الضريبية و يزيد احتمال تحول الامناء الى غير امناء كلما ارتفع العبء الضريبي، و هو ما يؤدي الى نمو و ازدهار الاقتصاد الخفي. حيث يلاحظ ان بعض المؤسسات او رجال المال و الاعمال يلجؤون الى التهرب من سداد الضرائب المستحقة على الارباح الرأسمالية او على التحولات الرأسمالية او على حصيله بيع الملكية، او عن طريق التلاعب في القيم الدفترية و السجلات بهدف اخفاء المداخيل و الارباح التي يحققونها و هو ما يؤدي الى زيادة حجم الاقتصاد الخفي، و يترتب

(1) د. عبدالحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 47

(2) د. مفتاح الساعدي و أ. أنور عبدالكريم البصير، مرجع سبق ذكره، ص 193

عن ذلك حدوث عدة اثار اقتصادية على توزيع الدخل و على العلاقات الاقتصادية و تكون المحصلة النهائية تحقيق ثراء فاحش لبعض الاغنياء المتهربين من سداد الضرائب و التي من المفروض دفعها لخزانة الدولة، بينما تنخفض حصيلة الدولة من الضرائب و يحدث تشوه للحسابات القومية (1)

و رغم ذلك تجدر الاشارة الى ان ارتفاع الضرائب و تفشي ظاهري التهرب و الغش الضريبيين ليس هو السبب الوحيد الذي يؤدي الى زيادة اتساع رقعة الاقتصاد الخفي، اذ ان هناك اسباب اخرى مطبقة تتعلق بالنظام الضريبي و الادارة و السياسة الجبائية من اهمها:

- ✓ تعقد و عدم استقرار النظام الضريبي و ارتفاع معدل الضغط الضريبي.
- ✓ ضعف المراجعة الضريبية و العقوبات المفروضة في النظام الضريبي المطبق.
- ✓ ضعف الوسائل المادية و البشرية للإدارة الجبائية يقف عائقا دون تحقيق فعالية النظام الضريبي.

المطلب الثالث: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي و طرق تقدير حجمه

الفرع الاول: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي

شهد الاقتصاد الخفي تناميا ملحوظا في الدول النامية خاصة خلال العقدين الماضيين حيث تنوعت و تعددت مظاهره و اشكاله، اذ يمكن تصنيف هذه المظاهر بالرجوع الى مشروعية النشاط الاقتصادي الممارس حيث يأخذ هاذ الاخير اتجاهاين مختلفين باحتوائه أنشطة مشروعية و اخرى غير مشروعية، و في ما يلي توضيح اكثر لهذه المظاهر:

اولا: الأنشطة المشروعة:

1. الأنشطة الخفية (العمل المخفي): العمل المخفي، العمل غير الشرعي، غير المصرح به، المتاجرة باليد العاملة... الخ، تعتبر من أهم أشكال العمل المخفي عن السلطات والهيئات المعنية، وهو يعبر عن كل الأعمال التي تمارس خارج الإطار القانوني، من قبل أفراد يوظفون عندهم أشخاص غير مصرح بهم. كما يعتبر العمل المخفي من بين الأنشطة التي تتطلب المجازفة، لأن هناك احتمال غير ضعيف هو حالة اكتشاف المصالح الضريبية لهذا العمل، و بالتالي ما يتحمله صاحبه من عقوبات

(1) حمدي عبد العظيم، غسل الاموال في مصر و العالم (الجريمة البيضاء-ابعادها-اثارها-كيفية مكافحتها)، القاهرة، الطبعة الثانية، 2000، ص 22

وغرامات. من جهة أخرى، يسمح مثل هذا النوع من العمل بتخفيض العبء الضريبي وبالتالي زيادة الدخل مع الاحتفاظ بالامتيازات الاجتماعية⁽¹⁾.

و تجدر الإشارة الى ان العمل غير المصرح به يرتبط بعدة دوافع منها ضعف الدخل الذي يؤدي الى ممارسة عمل موازي يمكنه من تلبية حاجياته الضرورية، و التي لم يستطع تلبيتها بالعمل في القطاع الرسمي كما ان نقل الاعباء الضريبية و الاجتماعية يدفع بالعامل و صاحب العمل الى محاولة التهرب من دفع الضرائب و اشتراكات الضمان الاجتماعي، بالإضافة الى صعوبة و استحالة إيجاد عمل رسمي، كل هذا ساهم في بروز نشاطات يتكيف افرادها مع المحيط الاقتصادي و الاجتماعي المحيط بهم⁽²⁾.

2. التهرب الضريبي: يعتبر التهرب الضريبي شكلا من اشكال الاقتصاد الخفي فهو يشمل كافة الانشطة التي تولد دخلا يخضع للضريبة و يتم اخفاؤه عن السلطات الضريبية بهدف التهرب من دفعها، و يعرف ايضا على انه كل خرق متعمد او غير متعمد للقانون الجبائي، و يتمثل في جميع التوليفات القانونية و المحاسبية او الطرق المادية التي تهدف الى الافلات من الضريبة⁽³⁾.

و بصفة عامة يتفرع التهرب الضريبي الى نوعين هما⁽⁴⁾:

✓ **التهرب الضريبي:** هو التهرب غير المشروع ، ويعني ذلك مخالفة المكلف للأحكام والنصوص القانونية بوسائل الغش والاحتيال على القانون (كامتناع المكلف عن تقديم بيان بدخله، أو تقديم بيان خاطئ،...الخ) بغية التوصل إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة.

✓ **التجنب من الضريبة:** و هو يعني التهرب المشروع الذي يقوم به المكلف و ذلك باستغلاله بعض الثغرات القانونية للتوصل الى عدم الالتزام بدفع الضريبة.

ثانيا: الأنشطة غير المشروعة

⁽¹⁾ قارة ملاك، اشكالية عرض الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض و مقارنة تجارب (المكسيك، تونس و السنغال)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعو منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص 18

⁽²⁾ بوشري عبدالغني، مرجع سبق ذكره، ص 37

⁽³⁾ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول القطاع غير الرسمي: اوهام و حقائق، الدورة الرابعة و العشرين، الجزائر، جوان 2004، ص 148

⁽⁴⁾ قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 33

1. **الرشوة و الفساد:** تعتبر الرشوة من أكثر ممارسات الفساد الاقتصادي شيوعا حيث تتقاطع عندها جميع شرائح المجتمع و طبقاته (حيث يقوم بالرشوة الموظف العادي و المسؤول، و يتلقاها غالبا القطاع العمومي و يعرضها القطاع الخاص، يتعامل بها المحلي و الاجنبي) و هي في غالب الاحيان عنصرا متمما لشكل اخر من اشكال الفساد الاقتصادي، تشارك في تسهيل تبييض الاموال، و التمويه عن الاختلاس و التزوير، كما تعمل على تسهيل معظم ممارسات الفساد الاقتصادي⁽¹⁾.

يولد الفساد تشوهات اقتصادية في القطاع العام عن طريق تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها الرشاوي، إذ يلجأ المسؤولون إلى حيلة زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام لإخفاء أو لتمهيد الطريق لهذه التعاملات غير المشروعة، مما يؤدي إلى تشويه استثمار المال العام الذي سيؤثر على ميزانية الحكومة⁽²⁾. و كذا من جهة اخرى يضيف اعباء كبيرة على المستثمرين و خاصة الصغار منهم الذين عادة لا يملكون الكثير من المال لبدء انشطتهم و طلب الرشوة يصيبهم في الكثير من الاحيان بالإحباط و قد يصرف نظرهم عن اتمام المشروع و في احيان اخرى يؤدي الى اختيار المشروع في اساسه، و باستعمال مؤشر قياس الفساد اتضح ان العلاقة بين الفساد و حجم الاقتصاد الخفي علاقة تكاملية في البلدان ذات الدخل الضعيف و لا توجد علاقة واضحة بين المتغيرين في البلدان ذات الدخل المرتفع.

2. **تبييض الاموال:** يقصد بغسيل الاموال او تبييض الاموال على انها: مجموعة من العمليات المالية التي تهدف الى اخفاء المصادر غير المشروعة للأموال القدرة و اظهارها في صورة اموال محصلة من مصادر مشروعة يجري ترويجها و تداولها في الاقتصاد الوطني و كأنها اموال طبيعية⁽³⁾. كما يعني كذلك استخدام حيل و وسائل للتصرف في اموال مكتسبة بطرق غير مشروعة و غير قانونية (الرشوة، الاختلاسات، الغش التجاري، تزوير النقود،... الخ)، ثم استثمارها في أنشطة مباحة شرعا و قانونا لإخفاء مصدرها غير الشرعي، بغرض الخروج من المسائلة القانونية و بالتالي تضليل الجهات الامنية و المراقبة. و عموما يمكن تعريف تبييض الاموال كالآتي: يقصد بتبييض الاموال القيام بإخفاء او تمويه المصدر غير المشروع للأموال المنقولة او المداخيل الناتجة عن الجرائم كالمخدرات و غيرها من محاولات خلق مبررات كاذبة لمنبع هذه الاموال عن طريق توظيفها في مشاريع استثمارية رسمية⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ بن بخلف زهرة، الرشوة في الجزائر: دراسة ميدانية حول الظاهرة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2010-

2011، ص 11

⁽²⁾ قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 20

⁽³⁾ خضير محسن احمد، غسيل الاموال (الاسباب و العلاج)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 23

⁽⁴⁾ قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 29

3. **تقليد العلامات التجارية:** ان عبارة (contrefaçõn) مأخوذة من كلمة لاتينية (contrefaçere) و التي تعني اعادة الانتاج بالتقليد.

اما في المعنى العام فهده العبارة تعني التقليد الاحتمالي الذي يلحق اضرارا بالمالك الحقيقي للشيء المصنوع الاصلي. كما يعمني ايضا التقليد بان المقلد يبحث عن طريقة تجعل منتجاته تتميز بالمثالية مع المنتجات الاصلية، كأن يختار علامة مشابهة لعلامات تجارية مشهورة او تحاكيها من حيث الشكل، و عادة ما تكون هذه العلامة مسجلة و لها حماية قانونية فيحدث التباس في ذهن الجمهور او المستهلكين. و حسب التعريف المعطى من طرف اللجنة الوطنية لمكافحة التقليد: فان تقليد العلامات التجارية يعتبر بمثابة محاولة عمدية و مقصودة لغش المستهلكين و ذلك عن طريق تقليد و بيع سلع تجارية تشبه تماما نفس العلامة التجارية للسلع الاصلية، لكنها تختلف في الجودة و النوعية إذ تكون ذات جودة رديئة بالمقارنة مع الماركات الاصلية⁽¹⁾.

4. **التهرب الجمركي:** يعرف التهرب الجمركي على انه عبارة عن عمليات الاستيراد و التصدير التي تتم خارج القنوات الرسمية، دون المرور على المكاتب الجمركية، اي انها تتم عبر قنوات غير شرعية. وذلك بدخول و خروج السلع و المواد الى داخل الحدود الاقليمية الجمركية للدولة، دون المرور على مصالح الجمارك، و يقصد بالإقليم الجمركي الاراضي و المياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة⁽²⁾.

و وفقا لذلك فان استيراد و تصدير البضائع دون المرور بالمراقبة الجمركية يعتبر تهربا جمركيا. و بهذا يظهر ان عمليات التهريب الجمركي تمثل شكلا من اشكال الاقتصاد الخفي، نظرا لمخالفتها للأحكام الجمركية التي تنظم حركة البضائع عبر الحدود.

و يظهر اثر التهريب الجمركي بشكل واضح على الصناعات المحلية الناشئة و ذلك عن طريق ادخال السلع الاجنبية الى اقليم الدولة و بيعها بأثمان منخفضة مقارنة بأثمان السلع المحلية، و هو ما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الاجنبية المنخفضة الثمن و التي غالبا ما تتميز بالجودة و انخفاض الطلب على السلع المحلية، و هو ما يؤدي الى اختفاء تدريجي لهذه

(1) قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 23

(2) عبد الحميد الشواربي، الجرائم المالية و التجارة، منشأة المعارف، الاسكندرية، ص 131

السلع و بالتالي غلق المؤسسات و تسريح العمال، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع البطالة، التي تؤدي بدورها الى ممارسة النشاطات غير المشروعة⁽¹⁾.

الفرع الثاني: طرق و مناهج تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

يعتبر الاقتصاد الخفي بمثابة متغير ويسمح قياسه بتعديل الحسابات الوطنية والمعايير الرئيسية ذات الصلة بالنشاط (اليد العاملة والتشغيل، البطالة والمداحيل... الخ)، وغيرها من المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية.

ويوجد الآن العديد من المقاربات لتقوم الاقتصاد الخفي و كل منها تتوقف على مصادر المعلومات الإحصائية المتوفرة ونوعيتها و الفئة التي تقترح معالجتها. و قد صنفت هذه المقاربات في مجموعتين من المناهج المسماة المناهج المباشرة والمناهج غير المباشرة:

اولا: المناهج المباشرة

و تقوم هذه الطريقة على حساب الناتج المتولد عن مختلف الانشطة الفرعية التي ترتبط باقتصاد الظل، ثم تجمع القيم الجزئية لكل

نشاط للحصول على الحجم الكلي لاقتصاد الظل و من اهم الاساليب المستخدمة لهذه الطريقة⁽²⁾:

1. **المسح بالعينة:** يقوم هذا الاسلوب باستخدام اجاث شاملة و عينات تقوم على ردود و اجابات تطوعية من واقع

استبيانات يتم اعدادها، و تتوقف دقة الناتج على مدى استعداد و رغبة و مصداقية المستهدفون بالمسح، و كذلك مدى

دقة و دراسة الطريقة التي يصمم و يصاغ بها الاستبيان، و يمتاز هذا الاسلوب بإمكانية الحصول على معلومات كافية عن

هيكل و تركيب اقتصاد الظل.

2. **اسلوب تدقيق الحسابات الضريبية:** يعتمد هذا الاسلوب على المعلومات المتوفرة لدى ادارة الضرائب عن الدخول التي لا

يتم الافصاح عنها، و يقوم هذا الاسلوب على مراجعة و تدقيق عينة من الإقرارات الضريبية المقدمة من قبل الممولين،

للقوف على مدى دقة و صحة البيانات الواردة في الاقرارات و التعرف على نسبة التهرب الضريبي للعينة المختارة، ثم تعمم

النتائج على المستوى الكلي، و يمتاز هذا الاسلوب بإعطائه تقديرا تقريبا للدخول التي لم يتم التصريح بها.

(1) بوشري عبدالغني، مرجع سبق ذكره، ص 40

(2) عبدالحكيم مصطفى الشراوي، مرجع سبق ذكره، ص 54-58

و يعاب على هذا الاسلوب بان نتائجه لا يمكن الوثوق بها لصعوبة اكتشاف بعض انواع الدخول المخففة كالتهرب السلعي و غسيل الاموال و تجارة المخدرات، بالإضافة الى ضرورة مراعاة الدقة في استخدام الطرق العلمية في اختيار العينة.

ثانيا: الطرق غير المباشرة

و هي الاساليب التي تقوم على تقنية الرصد التي تتمثل في ملاحظة الفوارق بين الموارد و الاستهلاكات (كالفارق بين الانتاج و الاستهلاك):

1. اسلوب الفرق بين الدخل و الانفاق (إحصاءات الحسابات القومية): و يكون ذلك من خلال التفاوت بين

احصاءات الدخل و الانفاق في الحسابات الوطنية. او في البيانات الفردية، فالأفراد الذين يقل دخلهم المعلن عن انفاقهم ربما يخفون جانبا من دخلهم و الذي قد يرجع الى دخول مولدة اصلا في الاقتصاد الخفي، الا ان هذه الدخول المخففة ستتحول الى انفاق عاجلا ام اجلا، و بالتالي فان هذه الفروق بين الدخول المسجلة و الانفاق تعطينا معلومات حول الاقتصاد الخفي⁽¹⁾. و يؤخذ على هذا الاسلوب عدم وجود معايير ثابتة يمكن الاعتماد عليها لتحديد اسباب التغيير في الانفاق الكلي الذي يعد المتغير الاساسي في التحليل.

2. إحصائيات سوق العمل: يعتمد هذا الاسلوب في تقديره على ايجاد الفرق بين عدد السكان النشطين اقتصاديا و عدد

العاملين المسجلين رسميا كقوى عاملة، و يتم تقدير النمو في حجم اقتصاد الظل على اساس الانخفاض في مشاركة القوى العاملة التي تشارك بنسبة ثابتة، و بالتالي فانه من خلال الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية و المسجلة رسميا، يمكن تقدير العمالة في اقتصاد الظل و من ثم حجم اقتصاد الظل، مع الاستناد الى بعض الفروض الخاصة بإنتاجية العمل في كل من الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي.

و يؤخذ على هذا الاسلوب من حيث تأثيره على مدى صحة الفروض الموضوعية حول انتاجية العمل في الاقتصاد الرسمي و اقتصاد الظل⁽²⁾.

3. الاسلوب النقدي: تقوم هذه الطريقة على اساس افتراض عندما يتزايد حجم الاقتصاد الخفي فان الحاجة الى النقود

السائلة تتزايد و بالتالي من المتوقع زيادة نسبة الاوراق ذات الفئات النقدية المرتفعة لتسهيل عملية تسوية المعاملات في

(1) بوشري عبدالغني، مرجع سبق ذكره، ص 47

(2) بودلال علي، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر (الاسباب و الحلول)، مجلة علوم انسانية، جامعة تلمسان، السنة الخامسة، العدد 37 ربيع 2008، ص 4

الاقتصاد الخفي، و بالتالي يتم اشتقاق نسبة الاقتصاد الخفي من نسبة الوحدات النقدية ذات الفئات المرتفعة الى باقي الفئات (1).

لتقدير الاقتصاد الخفي الامثل و تفادي التقديرات ذات الاهداف الخاصة و الظرفية يجب ربط المؤشرات المعتمدة لتقدير الاقتصاد الخفي بدالة طلب النقود ذات الاجل الطويل، و ذلك لان الزيادة في احتفاظ الافراد بنقود سائلة لديهم دليل ضمني على وجود الاقتصاد الخفي لان نشاطات هذا الاخير تمول من ارصدة الافراد المحتفظة لديهم في شكل نقود سائلة.

4. اسلوب المدخلات المادية: حيث يتم تقدير النمو في الاقتصاد غير الرسمي من واقع استهلاك الكهرباء، على افتراض ان استهلاك الكهرباء هو افضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل ثم طرح معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي و ارجاع الفرق بينهما الى نمو الاقتصاد غير الرسمي.

و بالرغم من بساطة هذا الاسلوب و الانتقاد الموجه اليه فانه لا يمكن التأكد بان كل الانشطة التي تتم في اقتصاد الظل تتطلب استهلاكاً للكهرباء، نظراً لإمكانية استخدام مصادر بديلة كالغاز و الفحم.

و الجدول التالي يوضح اهم الاساليب المستخدمة في تقدير حجم اقتصاد الظل:

الطريقة	اهم السمات
<p>المناهج المباشرة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ المسح بالعينة ■ تدقيق الحسابات الضريبية 	<ul style="list-style-type: none"> ■ تقدير حجم الاقتصاد الاسود من واقع بيانات المسح. ■ تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع قياس الدخل غير المبلغ عنه الخاضع للضريبة
<p>المناهج غير المباشرة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ احصاءات الحسابات القومية 	<ul style="list-style-type: none"> ■ تقدير النمو في الاقتصاد الاسود على اساس التفاوت بين احصاءات الدخل و الانفاق في الحسابات القومية او في البيانات الفردية.

(1) بوشرى عبدالغني، مرجع سبق ذكره، ص 48

<ul style="list-style-type: none"> ■ تقدير النمو في الاقتصاد الاسود على اساس الانخفاض في مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي، على افتراض ان القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما. ■ استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الاقتصاد من اجل حساب الناتج القومي الاسمي الكلي (غير الرسمي و الرسمي)، ثم تقدير حجم الاقتصاد الاسود بطرح الناتج القومي الرسمي من اجمالي الناتج القومي الاسمي الكلي. ■ تقدير حجم الاقتصاد الاسود من واقع الطلب على السيولة، على افتراض ان المعاملات الخفية تتم نقدا او ان الزيادة في الاقتصاد الاسود سوف تزيد من الطلب على السيولة. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ احصاءات القوى العاملة ■ المعاملات ■ الطلب على النقود
<ul style="list-style-type: none"> ■ تقدير النمو في الاقتصاد الاسود من واقع استهلاك الكهرباء، على افتراض ان استهلاك الكهرباء هو افضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل، ثم طرح معدل نمو اجمالي الناتج القومي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي و ارجاع الفرق بينهما الى نمو الاقتصاد الاسود. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء)
<ul style="list-style-type: none"> ■ تقدير حجم الاقتصاد الاسود كدالة للمتغيرات المشاهدة التي يفترض تأثيرها على الاقتصاد السود- كالعبء الضريبي و عبء القواعد التنظيمية الحكومية- و المتغيرات التي تتأثر بأنشطة الاقتصاد الاسود، كالسيولة، و ساعات العمل 	<p style="text-align: center;">النماذج:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ منهج المتغير الكامن

الرسمية، و البطالة، و ما الى ذلك. و تتميز هذه الطريقة عن غيرها لكونها تنظر في العديد من الاسباب و الاثار في ان واحد.	
---	--

جدول رقم(05): الاسباب الشائعة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي⁽¹⁾

المطلب الرابع: اثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي و العلاقة بينهما

الفرع الاول: آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي

نظرا لتعدد ظاهرة الاقتصاد الخفي من حيث اسبابها و خصائصها و صعوبة تقدير حجمها، فان تحديد الثار الناجمة عن هذه الظاهرة ليس بالأمر المباشر و السهل. فآثارها لا ينحصر في التشوهات و التضليل الذي يمكن ان يلحق بيانات الناتج المحلي، و انما ليتمتد ليشمل كافة الابعاد الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك بتأثيرها على السياسات الاقتصادية المختلفة. و للاقتصاد الخفي كغيره من الظواهر اثار سلبية و اخرى ايجابية:

اولا: الثار السلبية

1. الثار على الحصيلة الضريبية: ان اول و اهم الثار السلبية المترتبة على وجود الاقتصاد غير الرسمي هي ان جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب، و يحدث ذلك عندما لا يقوم الاشخاص بالكشف عن مداخيلهم او طبيعة وظائفهم للسلطات الضريبية، و يترتب على ذلك فقدان في الايرادات و الناتج الداخلي عن التهرب الضريبي زيادة مستويات الضرائب على الانشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي، كما يؤدي الامتناع عن اداء الضريبة من طرف الافراد الى انخفاض موارد الدولة و التي تؤدي الى عجز الميزانية، و من اهم اسباب هذا العجز استغلال الثغرات التي يغفل عنها التشريع الضريبي، و التي تحرم الدولة و الجماعات المحلية من مداخيل هامة و ضرورية لتسيير البرامج التنموية و بهذا يصبح النظام الضريبي القائم على الضرائب على الدخل في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد الخفي، غير عادل، الامر الذي يولد ضغوطا اكبر نحو نظم الضرائب المباشرة و غير المباشرة.

2. الثار على المستوى الاقتصادي: من بين اهم الثار التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي على المستوى الاقتصادي هي⁽²⁾:

(1) د. عبدالحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 53-54

(2) قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 49

✓ تشجيع تطور السوق الموازي وبالتالي تنامي تداول استخدام الكتلة النقدية غير الرسمية وهذا ما يؤثر سلبا على النظام البنكي حيث تضعف لديه قدرة منح القروض للاقتصاد الرسمي، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد ككل.

✓ زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي تؤدي إلى زيادة نفقات حجم الإنفاق العام وبالتالي زيادة في الموازنات، وهذا ما سيؤدي إلى ضغوطات اقتصادية تؤثر سلبا على العاملين في القطاع الرسمي.

✓ كما أن هذا الاقتصاد يؤثر سلبا على المجال الصناعي والتجاري، وذلك من خلال قدرته على تأمين السلع بأسعار أقل من أسعار السلع في القطاع الرسمي، وهذا ما يولد تشجيع تنامي ظاهرة التزيف والتقليد.

✓ يؤدي هذا الاقتصاد أيضا إلى عدم صحة البيانات والمعلومات (معدل التضخم، معدل البطالة، الكتلة النقدية، تشوه المعلومات، توزيع الموارد،... الخ) والتي تكون لازمة من أجل إعداد الخطط السنوية.

3. **الاثر على المستوى السياسي:** تظهر آثار الاقتصاد غير الرسمي بوضوح على السياسة الاقتصادية، إذ أن تنامي هذا الأخير يؤدي إلى صعوبة التقدير الصحيح لحجم المتغيرات ذات الأهمية لواضع السياسة، لأنه من الصعب قياسه وهذا ما يخلف آثارا سلبية على تقدير معدل النمو بشكل صحيح، مما يؤدي إلى وضع وفقا لهذا المعدل سياسات تبدو أنها واضحة لكنها في الواقع قد تكون عكس ذلك.

فتشوه معدل البطالة الرسمي يلعب دورا سلبا على السياسات الحكومية، لأنه إذا أدرج العاملون في القطاع غير الرسمي في فئة غير العاملين هذا ما سيدفع بالحكومات إلى إتباع سياسات توسعية، مما يؤدي إلى زيادة تكاليفها الخاصة بهذا المجال في حين أن الواقع يكون عكس ذلك.

نفس الحال بالنسبة لتشوه معدل التضخم فمثلا إذا ارتبط الاقتصاد غير الرسمي بالأسواق السوداء للبضائع وكانت هناك ندرة في البضائع في السوق الرسمي هذا سيساعد على زيادة أسعارها في اقتصاد السوق السوداء، وفي هذه الحالة يكون مؤشر الأسعار الرسمي أدنى بكثير من مؤشرات الأسعار الحقيقية⁽¹⁾.

4. **الاثر على المستوى الاجتماعي:** على الرغم من الآثار الايجابية التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي على المستوى الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بخلق مناصب الشغل للأفراد الذين لم يجدوا عملا في الاقتصاد الرسمي، إلا أن هذا الأخير

(1) قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 50-51

تظهر فيه آثارا سلبية تتجلى خاصة في غياب الحماية الاجتماعية، و ما ينتج عن ذلك من أخطار اجتماعية كالأمراض، السرقة، الخ...، إضافة إلى ذلك فان هذا الاقتصاد يخلق عدم المساواة بين عماله وعمال الاقتصاد الرسمي، فآثاره تبدو جلية في توزيع العبء الضريبي حيث أن أصحاب القطاع الرسمي يجبرون على دفع الضرائب في حين أن أصحاب القطاع غير الرسمي يتهربون من ذلك، مما ينتج عنه ارتفاع في مداخيل أصحاب القطاع غير الرسمي وانخفاضها بالنسبة لأصحاب القطاع الرسمي هذا بالرغم من استفادة كلا القطاعين من خدمات الدولة (التعليم المجاني، الصحة المجانية، ...الخ).

كما أن هذا الاقتصاد يؤدي إلى استغلال الأطفال والنساء بالعمل داخل محيط تنعدم فيه أدنى حقوق و قوانين العمل ويولد تأثيرا سلبا على الرغبة في مواصلة التعليم فأغلب العاملين في الاقتصاد غير الرسمي يتصفون بتدني مستواهم التعليمي، إذ ينحذب الشباب عادة في منتصف طريقتهم العلمي (الطور الأساسي والثانوي وفي أغلب الأحيان الابتدائي) إلى العمل في هذا الاقتصاد، وهذا إما لتدهور مستوى معيشة أسرهم، أو من أجل البحث على الربح السريع في أقصر وقت ممكن، وهذا ما يؤدي إلى انتشار الأمية والجهل.

ثانيا: الآثار الإيجابية

يشير [Mirus & Smith [1994] إلى أن هناك بعض الفوائد المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفي على المستوى القومي. ذلك أن قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية. ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمي. كذلك فان هذا الاقتصاد سيكون قادرا على تقديم السلعة أو الخدمة بأسعار أقل، و بالتالي يحقق آثارا توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودى الدخل. كما أن هناك إمكانية أن يساعد نمو الاقتصاد الخفي على إيضاح التغيرات المطلوبة لكي يصبح الاقتصاد ككل في وضع تنافسي. فقد يكون الاقتصاد الخفي أكثر استجابة للظروف والتغيرات على مستوى الاقتصاد بالشكل الذي قد يساعد صانع السياسة الاقتصادية على تبني عملية التعديل الهيكلي المطلوبة لكي يظل الاقتصاد في وضع أفضل. على أن ذلك لا ينطبق على كافة السلع، فهناك بعض السلع والخدمات تحمل آثارا سلبية على المستوى الاجتماعي مثل المخدرات والقمار وغيرها.

ويتساءل (Duisburg (1984) عما إذا وجود اقتصاد خفي كبير الحجم ومنتج و ديناميكي يعد ضرورة لعملية الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة، خصوصا مع تزايد درجات الجمود في الاقتصاد الرسمي. ففي بعض الأحوال قد تؤدي بعض

جوانب الجمود في الاقتصاد الى رفع معدلات الإفلاس بين المنشآت ورفع معدلات البطالة. كذلك فقد تتوقف سياسات مكافحة التضخم بسبب الضغوط الناجمة عن الرأي العام والانخفاض في مستوى شعبية الحكومة الأمر الذي يدفع الى سياسة أكثر تكلفة من الناحية السياسية من خلال السماح للتضخم بالاستمرار في سبيل هدف التوظيف الكامل. وهكذا يؤدي التفاعل بين الأنشطة الاقتصادية والسياسية الى سلسلة حلزونية من التضخم و البطالة. و في مثل هذه الحالات قد يلعب الاقتصاد الخفي كما يشير Duisburg دور المهدئ الاجتماعي. بل ويصل الحد به الى القول بأنه " سواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، فان وجود اقتصاد خفي منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي"(1).

الفرع الثاني: العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الاقتصاد الرسمي

يمكن توضيح العلاقة بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي، و ذلك بتوضيح الفرق بينهما وفقا لخصائص كلا منهما و الذي

يبينه الجدول التالي:

القطاع غير الرسمي	القطاع الرسمي
<ul style="list-style-type: none"> ■ نشاط مشروع/غير مشروع/غير القانوني ■ مخالفة الالتزامات القانونية و الادارية ■ غياب التسجيل في الحسابات الوطنية ■ عدم التصريح الكلي او الجزئي بالمداحيل ■ انعدام تشريع العمل ■ يهدف الى تحقيق اقصى المداحيل في السوق ■ سهولة الدخول و عدم احترام القواعد ■ عدم دفع اي رسوم او ضرائب ■ التشغيل الذاتي، العمالة المؤقتة ■ سواق غير محمية 	<ul style="list-style-type: none"> ■ نشاط مشروع ■ احترام الالتزامات القانونية و الادارية ■ التسجيل في الحسابات الوطنية ■ دفع الضرائب و الرسوم ■ احترام تشريع العمل و الحماية الاجتماعية ■ يهدف الى تحقيق الربح ■ دخول مقننة و وجود نقابات ■ الاستفادة من القروض الوطنية و الاجنبية ■ اجور و عقود العمل ■ اسواق محمية (الخصص، الرخص، الرسوم)

(1) قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 50

<ul style="list-style-type: none"> ■ الاعتماد على الوسائل التقليدية ■ الاستعمال المكثف للعمل ■ وحدات انتاج صغيرة و متنوعة ■ عدم وجود قوانين و سهولة التعامل 	<ul style="list-style-type: none"> ■ تكنولوجيا حديثة و متطورة ■ الاستعمال المكثف لرأس المال ■ انتاج نطاق واسع ■ وجود قوانين مكتوبة و غير واضحة.
---	---

جدول رقم(06): تحديد الفرق بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي⁽¹⁾

المبحث الثاني: التهرب الضريبي

المطلب الاول: التهرب الضريبي و اسبابه

الفرع الاول: مفهوم التهرب الضريبي

ان ظاهرة التهرب الضريبي ليست حديثة النشأة حيث ظهرت منذ فرض الضرائب و تنظيمها و تعددت اشكالها بزيادة اهمية الضريبة و تطور دورها في الحياة الاقتصادية، و يعرف التهرب الضريبي على انه: "ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا او جزئيا دون ان ينقل عبئها الى شخص آخر، و لتحقيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف القانوني عدة

⁽¹⁾ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: الاقتصاد غير الرسمي او هام و حقائق، لجنة علاقات العمل، الجزائر، 2004

طرق و اساليب قد تكون مشروعة او غير مشروعة، و هو يعني بذلك ان يتخلص المكلف من دفع الضريبة الواجبة عليه او جزء منها من خلال مخالفة القوانين الضريبية و التشريعات او الاستفادة من ثغراتها و عدم مخالفتها و هو ما يقودنا الى كل من التمييز بين التهرب الضريبي المشروع و التهرب الضريبي غير المشروع (الغش الضريبي)، و يتم ذلك من خلال التطرق الى الاشكال المختلفة له.

اولا: التهرب الضريبي المشروع

او ما يعرف بالتجنب الضريبي، و يقصد به قيام المكلف الضريبي بتنظيم مصادر دخله بشكل يجعله غير خاضع للضريبة او بشكل يقلل من مقدار الضريبة المطلوبة منه، و ذلك بقيام المكلف باستغلال بعض الثغرات القانونية للتوصل الى عدم الالتزام بدفع الضريبة المترتبة عليه، و من صور التجنب الضريبي امتناع المكلف عن الاعمال التي تلزم الملف الضريبي بدفع الضريبة او الاتجاه نحو النشاطات التي تخضعه لنسبة ضريبة اقل، و يعتبر التهرب الضريبي المشروع من الاعمال المباحة التي لا يعاقب عليه القانون و لا يعرض صاحبه لأي عقوبة قانونية، و يعتبر من اكثر الامثلة شيوعا في التهرب المشروع، التهرب من ضريبة التراكات بحيث يهب الشخص امواله الى ورثته خلال حياته، و عدم قيام الشخص بامتلاك العقارات و بذلك يتهرب من ضريبة الاملاك العقارية⁽¹⁾. و يمكن تقسيم التهرب الضريبي المشروع الى نوعين و ذلك وفقا لحجم الضريبة التي يتهرب المكلف من أدائها و هما كالآتي⁽²⁾:

1. التهرب الضريبي الكلي: فالتهرب يكون كليا اذا استطاع الممول الافلات من سداد الضريبة المستحقة عليه كليا و ذلك

باستخدامه احدى الطرق الاحتمالية المنصوص عليها في القانون كأن يخفي نشاطه كليا عن علم مصلحة الضرائب، و يمتنع عن التسجيل لدى مصلحة الضرائب عن المبيعات.

2. التهرب الجزئي: و يكون التهرب جزئيا اذا استطاع الممول الافلات من سداد جزء من الضريبة المستحقة عليه باستعمال

احدى الطرق الاحتمالية المنصوص عليها في القانون و ذلك كأن يقدم إقرارات ضريبية مخالفة لحجم إيراداته و أرباحه الحقيقية و بأقل من الحقيقية او يضمن اقراراته الضريبية المقدمة لمصلحة الضرائب على المبيعات حجم مبيعات اقل من حجم مبيعاته الحقيقية.

(1) حسين عبدالله، دور عدالة النظام الضريبي في الحد من التهرب الضريبي، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية مجلد 35 العدد 05، 2013، ص 37، تاريخ الايداع 2013/05/22، قبل للنشر في 2013/09/17

(2) غرة ميروك، فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد من التهرب الضريبي (دراسة حالة مديرية الضرائب-بسكرة-)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص 18

ثانيا: التهرب الضريبي غير المشروع (الغش الضريبي)

يشمل الغش الضريبي مختلف السلوكات و الممارسات التي تتم بهدف التحايل على القانون و تجنب أداء الضريبة المستحقة عليها، حيث يلجأ المكلف الى استعمال وسائل احتيالية و تدلسية قصد التملص من دفع الضريبة المفروضة عليه كليا او جزئيا.

و لكي يتحقق الغش الضريبي لابد من توفر عنصرين اساسيين هما⁽¹⁾:

1. **العنصر المادي:** و هو عبارة عن الفعل الذي يرتكبه المكلف من خلال تقليص اساس الاقتطاع الجبائي بصورة غير

قانونية. و من اهم الصور التي توضح العنصر المادي ما يلي:

- ✓ عدم مسك محاسبة منتظمة او اعتماد تسجيلات محاسبية غير صحيحة.
- ✓ استعمال فواتير بيع او شراء مزورة قصد تقليل الربح او تضخيم التكاليف.
- ✓ تخفيض رقم الاعمال المصرح به من اجل تقليل مبلغ الضريبة.
- ✓ الزيادة غير القانونية في تكاليف الاستغلال من اجل تضخيم النفقات.

2. **العنصر المعنوي:** يقصد به ارادة المكلف عن وعي و قصد ارتكاب المخالفة الصريحة للقانون و تعمد النية السيئة لاقتراف

الغش الضريبي، و هو ما يصعب اكتشافه لدى الادارة الجبائية بافتراض حسن نية المكلف بالضريبة في التصريح بمدخله من تلقاء نفسه و يبقى على اعوان الادارة الجبائية اثبات عكس ذلك من خلال الحقوق الممنوحة لها في مجال الرقابة الجبائية نظرا لما تشكله ظاهرة الغش الجبائي من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

و من خلال ما سبق يمكن استخلاص اوجه الشبه و اوجه الاختلاف بين التهرب الضريبي المشروع و التهرب الضريبي غير المشروع

و التمييز بينهما، كما سنوضح في الجدول الموالي:

الغش الضريبي	التهرب الضريبي
اوجه التشابه	
■ كل منهما سلوك يهدف من خلاله المكلف الى التخلص من دفع الضريبة كليا او جزئيا.	

(1) بوشري عبدالغني، فعالية الرقابة الجبائية و اثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة تلمسان، 2010/2011، ص 48

<ul style="list-style-type: none"> ▪ كل منهما ناتج عن ضعف الوعي الضريبي للمكلف. ▪ كل منهما يشمل العنصر المعنوي و المتمثل في توفر القصد و نية التهرب. ▪ كل منهما يؤدي الى حرمان الخزينة من الايرادات الضريبية. ▪ كل منهما ناجم عن انعدام الحس المدني. 	
<p>اوجه الاختلاف</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ▪ لا يعاقب عليه القانون. ▪ غير مخالف للقانون و التشريع الضريبي. ▪ يشتمل على العنصر المعنوي فقط. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ يعتبره القانون جنحة و يعاقب على ارتكابه. ▪ يتم باستعمال اساليب مخالفة للتشريع الضريبي. ▪ يشتمل على العنصر المعنوي و المادي.

جدول رقم(07): اوجه التشابه و اوجه الاختلاف بين التحجب الضريبي و الغش الضريبي⁽¹⁾.

الفرع الثاني: اسباب التهرب الضريبي

عرف التهرب الضريبي اتشار و تطورا كبيرين، حتى اصبح محور اهتمام الدول، فكان لا بد من معرفة اسبابه و حصرها. و نذكر منها:

اولا: الاسباب النفسية

إن نطاق وحجم التهرب الضريبي يختلفان من بلدٍ إلى آخر، ويختلفان أيضاً من شخصٍ إلى آخر متأثراً بمجموعةٍ من العوامل النفسية التي تحكم سلوك المكلفين، والتي قد تخفف أو تزيد من الآثار الاقتصادية المترتبة على الضريبة والمرتبطة بها على نحوٍ وثي، فالأسباب النفسية للتهرب الضريبي ترتبط برغبة الفرد في الاحتفاظ بأمواله وعدم التنازل عنها للدولة، وذلك يعود إلى التكوين الفطري للإنسان القائم على حب المال والحرص عليه.

و يقول في هذا الاطار الدكتور **عبد المنعم فوزي**: "للعوامل النفسية في الواقع، دور كبير في التهرب من الضرائب، فكلما زاد الوعي الضريبي ضعف الباعث النفسي على التهرب، و بالعكس كلما ضعف الوعي الضريبي كان الباعث النفسي على التهرب من

(1) بوشري عبدالغني، فعالية الرقابة الجبائية و أثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 49

الضرائب قويا و ملموسا، كما انه من الجلي اذا انخفض وعي الافراد الضريبي، سادت الكراهية للضريبة، و اختفت العقوبة المعنوية التي يوقعها الشعور العام على المتهربين"⁽¹⁾. و الوعي الضريبي هو مدى اقتناع الفرد بالضريبة و معرفته بدورها في التمية الاقتصادية.

كما يمكن للتهرب الضريبي ان يرجع الى اسباب و اعتقادات نفسية رائجة في بعض الادهان، و يمكن تحديدها في ما يلي⁽²⁾:

- ✓ الاعتقاد السائد بان التهرب من الضريبة لا يعد امرا اخلاقيا مشينا.
- ✓ سيادة الاعتقاد الديني ان الضريبة لا تعتبر امرا شرعيا، لدى يجوز مخالفته.
- ✓ كما يرى المكلف ان امواله تصرف في اوجه غير مفيدة كما ان عدم حصوله على الخدمات الاجتماعية تشكل لديه حجة لضرورة التخلص من الضريبة.
- ✓ التهرب الضريبي لا يلحق الاضرار بأحد، مادامت الدولة شخصا معنويا.

ثانيا: الاسباب الاقتصادية

وهي تؤدي دوراً بارزاً في خلق ظاهرة التهرب الضريبي وانتشارها، لأن النظام الضريبي هو جزء من النظام المالي، الذي هو جزء من النظام الاقتصادي للدولة، وهذا يعني تأثر النظام الضريبي بجميع العوامل الاقتصادية في الدولة، سواء تعلق بالظروف الاقتصادية للدولة بوجه عام أم بالوضع الاقتصادي للمكلف.

كما تظهر هذه الاسباب على وضعيتين هما⁽³⁾:

1. الوضعية الاقتصادية للمكلف: يظهر سلوك المكلف اتجاه الضريبة بشكل واضح في اوقات الازمات، حيث تنخفض

المداحيل و تصبح الضريبة تشكل عبئا ثقيلا على المكلف، مما يدفعه الى التهرب من تسديدها، هذا في حالة الازمات، اما

في حالة الرخاء الاقتصادي حيث تزداد المداحيل فقد يدفع المكلف بالضريبة ما عليه اتجاه الخزينة ليظهر كمواطن الصالح.

(1) د. عبد المنعم فوزي، دولار علي - مالية الدولة -، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص 123

(2) ونادي رشيد، دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش حالة الجزائر، رسالة مقدمة وفقا لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2001 -

2002، ص 36

(3) المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، دار الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2000، ص 97

2. **الوضعية الاقتصادية العامة:** ترتفع مداخيل الافراد في فترة الانتعاش الاقتصادي و ترتفع بذلك قدرتهم الشرائية فيتحمل بذلك المستهلك النهائي الضرائب التي يجمعها منهم المكلف و يسدها الى الخزينة، مما يؤدي الى تقليل التهرب الضريبي. اما في فترة الركود الاقتصادي، ينتشر السوق الموازي و يؤدي الى احتلالات في الاقتصاد الوطني.

ثالثا: الاسباب التشريعية

1. **تعقد النظام الضريبي:** و من امثلة هذا التعقيد ما تحويه قوانين الضرائب من اعفاءات و تخفيضات و اضافات في سعر الضريبة، كل هذه التعقيدات تخلف مشاكل للإدارة المالية و تزيد احتمال التهرب، و لو ان الفائدة من هذا التعقيد يكون في كثير من الاحيان تحقيق العدالة و ارضاء الممولين⁽¹⁾.
2. **ارتفاع مستوى الضغط الضريبي:** من البديهي انه كلما ارتفع مبلغ الضريبة، كلما ارتفع معها التهرب من دفعها، لكونها تشكل عبئا على المكلف و يراها ضغطا يجب مقاومته، و في هذا الاطار شكل **لافار Laffer** معادلته الشهيرة: "كثرة الضرائب تقتل الضرائب". و بحسب الضغط الجبائي بنسبة الايرادات الى مجموع الدخل الوطني الخام بحيث يدل على حصة الاقتطاع الجبائي من الدخل الوطني و كذلك حجم المساهمة المالية للمجتمع في تحمل هذا العبء الجبائي، فيزيد كلما احتاجت الدولة الى تغطية عجزها باللجوء الى الضرائب⁽²⁾.
3. **عدم استقرار التشريعات الجبائية:** يرجع ذلك الى التغيرات و التعديلات المستمرة التي تخضع لها التشريعات الجبائية اذ يصعب على المكلفين مسايرة تلك التغيرات نتيجة لنقص وسائل الاعلام الضريبية، و هو ما يؤدي بالمكلفين الى عدم فهم محتوى هذه التعديلات و الاحساس بنها دائما ليست في صالحهم و بالتالي يزداد ميلهم للتهرب من دفع الضريبة، فبالنسبة لحالة الجزائر، فقانون المالية لسنة 2201 تضمن 33 اجراء ضريبيا ما بين تعديل و الغاء و اتمام، و قانون المالية لسنة 2002 تضمن 32 اجراء ضريبيا، كما انا قانون المالية لسنة 2003 تضمن 68 اجراء ضريبيا، اضافة الى انشاء ضرائب جديدة و الغاء ضرائب اخرى⁽³⁾.

رابعا: الاسباب الادارية

(1) قحطان السيوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الطلاس للنشر، 1998، ص 162

(2) ونادي رشيد، دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 38

(3) ناصر مراد، الاصلاح الربي في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 02-2003، جامعة بليدة، ص 30

هناك مجموعة من العوامل الإدارية والفنية التي تسهم على نحوٍ بارز في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وغيرها من الظواهر المخلة بالوضع الضريبي والمالي في الدولة، ومن أهمها:

1. تعقد الاجراءات الادارية و ضعف كفاءة الجهاز الاداري: حتى يتحقق التطبيق الفعال للنظام الجبائي، يكون من المفروض التحصل على عدد من العاملين المتخصصين في مجال التكوين الجبائي و المتحلين بالنزاهة و الكفاءة، و بالتالي فان الجهاز الاداري الذي يعاني من نقص التأطير و التكوين يتيح الفرصة لبروز و انتشار سلوكات خطيرة، تشكل مجتمعة احد اهم الشروط التي تؤمن استمرارية ظاهرة التهرب الضريبي⁽¹⁾.

و برغم قيام الادارة الجبائية بعملية التكوين و التدريب الاضائي للأعوان Recyclage، الا انها لم توفق في مكافحة الغش الجبائي، حيث ان النوعية الجيدة للأعوان و التي تشكل زبدة الادارة الجبائية، تسربت الى القطاع الخاص الذي اصبح يستقبل عددا كبيرا من أكفاء الاعوان سنويا.

2. ضعف الثقة بين الادارة الضريبية و المكلف: هناك أزمة ثقة واضحة بين الطرفين في الدول عموماً، ولكنها تبدو أوضح بأشواط في الدول النامية، فغالباً ما توجد فجوة وعيٍ ضريبيٍ لدى المكلفين، وفجوة أداءٍ لدى الإدارة الضريبية. إذ ينظر المكلفون إلى الإدارة الضريبية على أنها جهة جباية وتعسف، وبالمقابل تنظر الأخيرة إلى المكلفين على أنهم مجموعة من المتهربين التي يتوجب عليها السعي إلى ضبطهم.

3. عدم المساواة في تطبيق الاجراءات: غالباً ما تؤدي الاجراءات الادارية المعقدة، الى خلق شعور بالكراهية اتجاه الضريبة و كذا الهيئات الممثلة لها. حيث ان من الاجدر ان لا يكون فرق بين العدالة القانونية و العدالة الفعلية، حيث ان في الحقيقة تكون الضريبة عادلة من الوجهة القانونية كما ارادها المشرع المالي و تاتي صعوبة التطبيق فتقضي على هذه العدالة و الضريبة لا تكون عادلة الا اذا استوفت ركني العدالة، اي عدم تقرير الضريبة و عدالة تطبيقها و هذه الاخيرة منوطة بكفاءة الادارة المالية.

و من الثابت ان عدم المساواة في التطبيق تضعف الثقة العامة بعدالة الضريبة و تكون من دواعي التهرب منها.

(1) بوشري عبدالغني، التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 74

المطلب الثاني: طرق التهرب و الغش الضريبي و مناهج تقديره

الفرع الاول: مختلف طرق التهرب الضريبي

اولا: التهرب عن طريق العمليات المحاسبية

مادام عمل الضرائب يقوم على اقرارات الربح الذي يحققه المشروع فمن البديهي ان النظام المحاسبي هو الذي يوفر هذه البيانات نظرا لكونه نظام قياس و اتصال يقوم علو تقييد و مسك و تسجيل حركة الاموال في المؤسسة، فالمحاسبة تعتبر قاعدة رقابية تستخدم من طرف الادارة الجبائية، التي تقوم بمقارنة التصاريح و الوثائق المحاسبية المقدمة قصد التأكد من صحتها، فالمكلف البارح يبحث دوما عن وضع يتم فيه مطابقة القيود المحاسبية فيما بينها من الناحية المحاسبية، و كذا بينها و بين المستندات الثبوتية من ناحية اخرى، اي ان الوثائق المحاسبية سلاح دو حدين يمكن استعمالها كدليل لمختلف التصريحات التي يقوم بها الممول كما انه يمكن استعمالها للتحايل و مغالطة الجهاز الجبائي، و حسب الكاتب J.C.Martinez : " ان ممارسة الغش تمتد الى التخفيضات التافهة لمبلغ

المبيعات او الاستيراد بدون تصريح الى اهمال تسجيل كل الايرادات مرورا بتضخيم ارقام التكاليف⁽¹⁾.

و منه فالتحليل المحاسبي يكون على مستويين:

1. تخفيض الايرادات: تعد هذه الطريقة من اكثر الطرق استعمالا لممارسة التملص من دفع الضريبة و يقوم من خلالها

المكلف بتخفيض جزء من وعاء الضريبة او التخلص من دفعها كليا و يتم ذلك بتسجيل قيمة المبيعات باقل من قيمته

الحقيقية مثل المحامين و الاطباء الذين لا يقومون في الغالب بالتصريح بالبعد الحقيقي للقضايا و او المرضى و ذلك لصعوبة

تحديد الاتعاب الحقيقية التي يتحصلون عليها نتيجة تقديم خدمتهم، كما يمكن للتجار تخيض ايراداتهم عن طريق البيع نقدا

و بدون فواتير او صكوك مما لا يترك اي عمل للعملية⁽²⁾.

2. تضخيم النفقات: ان من ابرز مظاهر الغش تلك المتجسدة في التقليل من قاعدة الاقتطاع الضريبي من الارباح و رقم

الاعمال او في رفع النفقات و التكاليف كون ان النظام الجبائي الجزائري هو نظام تصريحي، فقد رخص المشرع الجبائي

للمكلفين حق خصم بعض الاعباء من الربح الخاضع للضريبة وفق الشروط المحددة و هي:

(1) سهام كردودي، المعلومات المحاسبية و الرقابة الجبائية، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة بسكرة، 2008-2009، ص 81

(2) بوشري عبدالغني، التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 77

✓ ان تكون هذه الاعباء لها علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة.

✓ ان تكون هذه الاعباء موظفة في صالح نشاط المؤسسة، و ان تتعلق بالسير العادي لها.

✓ ان تعمل على تخفيض الاصول الصافية للمؤسسة.

ثانيا: التحايل عن طريق العمليات المادية و القانونية

يقوم المكلف بالقيام بعمليات تجارية دون علم الادارة الجبائية كأن يشتري جزء من البضاعة دون فواتير و يعيد بيعها دون فواتير.

1. التهرب عن طريق العمليات المادية: و يتم ذلك عن طريق اخفاء مشتريات من بضائع و لوازم، او يمارس نشاطا خارج

المناطق العمرانية بدون تصريح ذلك.

2. التهرب عن طريق العمليات القانونية: نعي بالتهرب عن طريق عمليات قانونية هو احداث وضعية مادية مخالفة للوضعية

القانونية و ذلك باستعمال تقنيات التهرب و نذكر منها:

✓ تحقيق عدة مداخل يصرح بها في عناوين مختلفة لإخضاعها لمعدلات منخفضة.

✓ الحصول على امتيازات جبائية و شبه جبائية في اطار الوكالة الوطنية لتدعيم الاستثمارات (APSI) او الوكالة

✓ الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب (ANSEJ) ثم يتم التنازل عن الاستثمارات المكتناة خارج الرسم، مما يفوت على

خزينة الدولة مبالغ ضخمة.

الفرع الثاني: مناهج تقدير حجم التهرب الضريبي

اولا: التقدير عن طريق قدرة اداء الاجبائية⁽¹⁾

1. قدرة الاداء الجبائية النظرية: هي عبارة عن مجمل الإيرادات التي يفترض تحصيلها إذا دفع جميع الممولين كل الضرائب

المستحقة عليهم مع إعادة التخفيضات والإعفاءات الجبائية المقدمة ونحصل عليها من خلال ضرب قيمة المادة الخاضعة

للضريبة في المعدل المتوسط للضرائب لسنة ما.

2. قدرة الاداء الجبائية الحقيقية: مجموع الإيرادات التي يتم تحصيلها فعلا من طرف الخزينة العمومية.

(1) يمينة سعدي، مدى فعالية الرقابة الجبائية في التحصيل الجبائي، مذكرة التكوين للحصول على شهادة أهلية تقني سامي في التسيير وقانون الأعمال، المعهد الوطني المتخصص في التكوين الوطني للتسيير، البلدة، 2005، ص 72

نلاحظ أن الغش الجبائي يتم تقديره من خلال الضرائب التي لم يتم دفعها فعلا، وذلك عبر الفرق بين قدرة الأداء الجبائية النظرية

وقدرة الأداء الجبائية الحقيقية. (الضرائب غير المدفوعة = قدرة الأداء الجبائية النظرية - قدرة الأداء الجبائية الفعلية)

ثانيا: التقدير عن طريق نظام العفو الجبائي

تنتهج الحكومة سياسة فيها نوع من التريغيب والحث فهي تلجأ إلى إعفاءات ضريبية هدفها دفع الممولين وتشجيعهم على دفع الضرائب والشعور بالحس المدني وروح المسؤولية من خلال التصريح بدخولهم ورقم أعمالهم الحقيقي مقابل إعفائهم من بعض الغرامات والعقوبات الجبائية¹ فالمكلف بالضريبة يحظى عادة بإعفاء من الضريبة وإجازة من التعامل مع مصلحة الضرائب لعدد من السنوات. لكن وبالرغم من هذه الامتيازات والإعفاءات إلا أن الممولين لا يفضلون الوقوع في حقل الإعفاءات فهم يعتبرون الضريبة محففة وظالمة دائما مرتفعة ويتصريحهم لمداخيلهم الحقيقية باستمرار لمصلحة الضرائب يتوجب عليهم دفع الضريبة بشكل منتظم ويتعذر عليهم التملص أو التهرب من الإدارة الجبائية فدخولهم يصبح مكشوفاً ومعروفاً لدى مصلحة الضرائب ومن هذا تسلط عليهم الرقابة الجبائية في حالة التأخر أو التهرب".

وتطبق هذه الطريقة انطلاقاً من التصريحات المقدمة وتتم عملية المقارنة قبل الإعفاءات والتصريحات الحقيقية بعدها:

(التهرب الضريبي = تصريحات مقدمة قبل الإعفاء - تصريحات مقدمة بعد الإعفاء).

ثالثا: القياس عن طريق نسبة الضريبة الثابتة⁽¹⁾

يرتكز مضمون هذا المنهج على ان حجم التهرب الضريبي يساوي الفرق بين الضريبة المقدرة و الضريبة المحققة لسنة معينة، و يعتمد على كل من معياري الدخل المحلي الخام و الضريبة التقديرية و تحسب هذه الاخيرة بتحديد سنة تمثيلية يكون فيها التهرب الضريبي عند الحد الادنى وفق العلاقة التالية:

(الاقتطاعات الضريبية التقديرية = الناتج المحلي الخام للسنة المدروسة * نسبة الضريبة الموافقة للسنة التمثيلية)

و بذلك يتم الحصول على مقدار التهرب الضريبي كما يلي:

(1) بوشري عبدالغني، التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي، مرجع سبق ذكره، ص 86

(مقدار التهرب الضريبي = مجموع الاقتطاعات الضريبية المقدرة - مجموع الاقتطاعات الضريبية الفعلية)

رابعاً: التقدير انطلاقاً من التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية

1. التقدير من خلال التحقيق المحاسبي: و هو التأكد من صحة التسجيلات المحاسبية حيث يعتمد المحققون الى التحقق

من تصريحات المكلف و المعلومات التي تحويها تصريحاته ففي حالة عدم صحة هذه المعلومات يقوم الاعوان المحققون

بتحديد قيمة الضرائب الواجب دفعها عن طريق التقييم⁽¹⁾: (مبلغ الغش = المبلغ المقوم - المبلغ المصرح به)

2. التقدير انطلاقاً من التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية: و في اطار هذا التحقيق تقارن الموجودات المتوفرة و هي

مجموعة الموارد التي توجد في حوزة العنصر الجبائي مع الموجودات المستعملة و التي تمثل مجموعة النفقات التي تحملها خلال

الفترة الحقق بشأنها، فإذا كانت الموجودات المستعملة تفوق الموجودات المتوفرة و هو الوضع الغالب فان الفرق يعبر عن

التهرب الضريبي: (مبلغ التهرب الضريبي = الموجودات المتوفرة - الموجودات المستعملة).

المطلب الثالث: اثار التهرب الضريبي⁽²⁾

الفرع الاول: الاثار المالية

تلعب الضريبة دورا هاما في الاقتصاد الوطني، فهي تشكل مكانة هامة ضمن موارد الدولة، لاسيما وان الدولة تمر بظروف مالية

صعبة خصوصا الأزمة البترولية التي حلت بالبلاد منذ الثمانينات والتي نتج عنها انخفاض شديد في إيرادات الدولة فأصبح من الضروري

إيجاد مصدر جديد يساهم في إثراء الخزينة العمومية، إلا ان عمليات التحصيل باتت تعيقها ظاهرة التهرب الضريبي الذي يعتبر نزيف

الاقتصاد الوطني، وعقبة أمام الاستقرار المالي، ومن ثم يمكن اعتباره حائلا دون تحقيق الأهداف القاعدية للضريبة، والمتمثلة في تغطية

الخزينة بالإيرادات الكافية لتغطية نفقات ميزانية الدولة التي تواجه أعباء متزايدة، فتبقى بذلك الجباية تشكل البعد الاستراتيجي للتكفل

بالأعباء العامة وتكتسي أهمية كبرى.

الفرع الثاني: الاثار الاقتصادية

(1) ونادي رشيد، دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 45

(2) التهرب الضريبي في الجزائر دراسة حالة مديرية الضرائب-شرشال-، مذكرة نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة، 2011-2012، ص 43

تبرز التحاليل الاقتصادية تأثير الجباية على المتغيرات الرئيسية على الاقتصاد فهي تؤثر على الادخار(جلب رؤوس الأموال) وتخفف

الاستثمار (التحريض الجبائي)، فيأتي التهرب كعائق لإضعاف الاقتصاد الوطني نظرا للاحتلال والعجز الذي يحدثه في الخزينة فهو يقلل من إمكانية الادخار العام الذي يؤثر بدوره على الاستثمارات المتوقعة في حالة ما اذا كانت قيمة الادخار نعطي للاستثمارات فلا تستطيع الدولة تقديم الإعانات والإعفاءات المقدرة، ويؤدي كذلك إلى كبح أهم محفز اقتصادي وهو روح المنافسة للمؤسسات المتهربة تفسح مجالات تمويلية كفيلة بتقوية مكانتها في السوق.

الفرع الثالث: الآثار الاجتماعية

إلى جانب الآثار المالية والاقتصادية السابقة الذكر التي تنجم عن ظاهرة التهرب الضريبي هناك أثر آخر يتمثل في الأثر الاجتماعي، حيث يأتي التهرب الضريبي ليخلق جوا من الخداع و اللامساواة الاجتماعية بين طبقات المجتمع الواحد، فالتهرب الضريبي يتسبب في تقليص المداخيل المتوقعة للخزينة، وبذلك يحدث نقص في مالية الدولة، مما قد يسبب لها عجزا، أمام كل هذه الخسائر المتصاعدة لا تجد الدولة إلا منفذا واحدا وهو رفع معدلات الاقتطاع الضريبي محافظة بذلك على حد أدنى من الأمان المالي ويبقى هذا الإجراء لا يمس إلا نفس الفئة من المكلفين الذين يمارسون واجباتهم الجبائية بكل نزاهة.

المبحث الثالث: مساهمة الادارة الجبائية في الحد من ظاهرتي التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي

ان النظام الضريبي الجزائري هو نظام يمنح للمكلف حرية التصريح بمدخله من تلقاء نفسه، لكن هذه الحرية ساعدت بشكل غير مباشر في نمو او تزايد ظهور ظاهرة التهرب و الغش الضريبي الذي يعد داء يؤدي الى تسرب حجم كبير من اموال الخزينة العمومية و انخفاض الايرادات. حيث تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي من بين الانشغالات التي يولي لها المشرع الجزائري اهتماما كبيرا، حيث انها تقلص اهمية و فاعلية النظام الجبائي و تهدد وجوده و ازدادت اهمية الظاهرة بسبب النمو السريع للنشاط الاقتصادي غير الرسمي او الموازي و زيادة العجز الميزانياتي للدولة مما يدر نتائج سلبية تضر بالخزينة العمومية و الاقتصاد الوطني ككل.

و عليه تسعى الادارة الجبائية في الجزائر الى ايجاد احداث الوسائل و الطرق لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي بشتى اشكله او على الاقل التخفيف من حدته و ذلك من خلال الدور الكبير الذي تلعبه الرقابة الجبائية في الكشف عن التهربات الضريبية و متابعة عمليات التحصيل.

المطلب الاول: الرقابة الجبائية و اشكالها

تعتبر الرقابة الجبائية اجراء ضروريا لمكافحة التهرب الضريبي كما انها تكتسي أهمية بالغة، وذلك نظرا لطبيعة النظام الضريبي الذي يعتمد على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين والتي قد لا تعكس الحقيقة، لذلك تقوم الإدارة الضريبية بعدة أشكال للرقابة الجبائية قصد الكشف عن مختلف المخالفات المرتكبة.

الفرع الاول: الاطار القانوني للتحقيق الجبائي (الرقابة الجبائية)

لتنظيم الرقابة الجبائية، حدد المشرع الجزائري إطارا قانونيا لتلك العملية من خلاله وضح مختلف صلاحيات و حقوق الإدارة تجاه المكلفين أثناء أدائها لمهمتها الرقابية. بالمقابل حدد ضمانات المكلف لحمايته من مختلف أشكال التعسف و يتضمن هذا التنظيم

الجوانب التالية:⁽¹⁾

(1) ناصر مراد، التهرب و الغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، الطبعة الأولى، ص-ص: 39-40.

اولا: حق الاطلاع

لمقتضى المواد من 39 إلى 316 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة يمكن للمفتش الاطلاع على دفاتر المكلف و مستنداته قصد الحصول على المعلومات الكافية لأداء مهمة التحقيق، و تعتبر عملية الاطلاع أداة فعالة في كل عمليات المراقبة، و ذلك إما لإتمام المعلومات الموجودة لدى الإدارة الضريبية أو للتأكد من صحة المعلومات المستخرجة من دراسة الملفات، و نشير أن عملية الاطلاع يمارسها أعوان الإدارة الضريبية الذين هم برتبة مراقب على الأقل مع التزامهم بالسر المهني عند أداء مهامهم، و يمارس الاطلاع في الإدارات العمومية و المؤسسات الخاصة و البنوك كما تختلف طريقة الاطلاع حسب طبيعة الهيئة المعنية.

ثانيا: حق الرقابة

يتمثل حق الرقابة في مجمل العمليات التي تسمح بالتحقق من صحة ونزاهة التصريحات المقدمة من طرف المكلف وذلك بمقارنتها بمعطيات خارجية، ويمكن التمييز بين شكلين للرقابة هما:

- التحقيق في المحاسبة و معاينة الدفاتر و الوثائق المحاسبية و مقارنتهما بعناصر الاستغلال للتأكد من صحة التصريحات المقدمة.
- التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية قصد التأكد من مدى صحة المدخيل المصرحة، بمقارنتها بالوضعية الجبائية للمكلف.

ثالثا: حق استدراك الأخطاء الادارية

يتمثل حق استدراك الأخطاء في الإمكانية الممنوحة للإدارة الضريبية لإعادة النظر في فرض الضريبة وذلك بتعديلها أو فرض ضرائب جديدة، و طبقا للمادة 327 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، فإنه يجوز استدراك كل خطأ يترتب سواء من نوع الضريبة أو في مكان فرضها بالنسبة لأي كان من الضرائب و الرسوم المؤسسة عن طريق الجداول. حسب المادة 326 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، فإنه حدد الأجل القانوني لاستدراك الأخطاء بأربع سنوات للقيام بتحصيل جداول الضريبة التي يقتضيها استدراك ما كان محل سهو أو نقص في وعاء الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، أو تطبيق العقوبات الجبائية المترتبة عن تأسيس الضرائب المعنية.

رابعا: الضمانات الممنوحة للمكلف⁽¹⁾

يحتاج المكلف إلى ضمانات تحميه من تعسف الإدارة الضريبية عند قيامها بمهمة التحقيق وبالتالي أحداث توازن بين الالتزامات

(1) ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2004، ص 18.

المفروضة على المكلف والحقوق التي منحت للإدارة الضريبية كما يجب على الأعوان المحققين احترام هذه الضمانات، أما في حالة الإخلال بها فإنه يؤدي إلى بطلان إجراء التحقيق ويمكن ذكر أهم هذه الضمانات:

(الإشعار بالتحقيق - عدم إمكانية إجراء تحقيق جديد - تحديد مدة التحقيق - إمكانية الطعن في نتائج التحقيق).

الفرع الثاني: أشكال الرقابة الجبائية

حدد التشريع الضريبي طريقة تسديد الضرائب و الرسوم، التي تكون بالتصريحات أو بالإقرارات التي يقدمها المكلف لمصلحة الضرائب هذا ما جعل هناك ثغرات، تسهل للمكلف من خلالها التهرب من الضريبة، مما ألزم على الإدارة الجبائية البحث عن الوسائل تساعد في الحد من الظاهرة، وصولاً إلى فكرة المراقبة التي تجعلها تتأكد من صحة الإقرارات المقدمة من طرف المكلف ومقارنتها بالعناصر والمعطيات الخارجية، والرقابة عبارة عن ثلاثة صور أو مراحل متتابعة ومتكاملة هي:

أولاً: الرقابة الشكلية⁽¹⁾

تعتبر الرقابة الشكلية أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف، والتي تشمل مختلف التدخلات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين للتصريحات، أي التأكد من كيفية تقديم المعطيات والمعلومات التي تحملها التصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أية مقارنة بين ما تضمنه من معلومات وتلك التي تتوفر عليها الإدارة.

ثانياً: الرقابة على الوثائق⁽²⁾

تتمثل هذه المرحلة في الرقابة على الوثائق على مستوى مصلحة التحقيق، والتي تقوم بإجراء فحص شامل للتصريحات الضريبية المكتوبة، من خلال مقارنتها بمختلف المعلومات والوثائق التي هي بحوزة الإدارة الضريبية، انطلاقاً من ملفاتهم الخاصة، وكذا مجمل المعلومات التي يمكن الحصول عليها من بعض الإدارات والمتعلقة بمعاملات تمت بين المكلف وهذه الإدارات. بالإضافة إلى ذلك ومن أجل المعلومات الإضافية، فإنه بإمكان المحقق طلب بعض التوضيحات والتبريرات من المكلف المعني عند الضرورة.

(1) ناصر مراد، التهرب و الغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، الطبعة الأولى، ص45.

(2) نفس المرجع اعلاه

ثالثاً: الرقابة عند مقر المكلف⁽¹⁾

تتم هذه الرقابة خارج مراكز الإدارة الضريبية، وذلك من خلال التدخلات التي يقوم بها المراقبون للأمكنة التي يزاول فيها المكلفون بالضريبة نشاطهم، وتهدف هذه التدخلات إلى التأكد من صحة الإقرارات المصرح بها من خلال الفحص الميداني للدفاتر والوثائق المحاسبية، كما يمكن للأعوان المحققين إجراء معاينة ميدانية للعناصر المادية للاستغلال داخل مقرات العمل، قصد مقارنة العناصر والمعطيات المصرح بها والمسجلة في الوثائق المحاسبية مع تلك الموجودة في الميدان.

وتعتبر هذه الطريقة أكثر فعالية من غيرها بحيث تسمح بمراقبة دقيقة لحقيقة النشاط الممارس من طرف المؤسسة التي تكون محل المراقبة و التحقيق و ذلك بفحص والتعرف على مختلف وسائل الإنتاج وطرائق استعمالها، ودرجة تأهيل العمال والمستخدمين لهذه الوسائل، كما تستعمل هذه الطريقة لمراقبة بعض الإيرادات التي ليس بالإمكان التعرف عليها من خلال أشكال الرقابة الأخرى، كمتابعة استعمال المخلفات الصناعية.

المطلب الثاني: انواع التحقيقات الجبائية و مراحل القيام بها

الفرع الاول: التحقيقات من التصريحات

هذا النوع من التحقيقات هو أداة من الأدوات التي تستعملها الإدارة الجبائية لمراقبة التصريحات وذلك بقيامها بإعادة الكشف والتحصيل والتدقيق فيها والتأكد من مدى صحتها ومطابقتها للقوانين المنصوص عليها. وتستعمل الإدارة الجبائية رقابة التصريحات كذلك لتحديد الضرائب والرسوم الواجب دفعها.

اولاً: مجالات تطبيقها

تمارس الإدارة الجبائية هذه الرقابة على تصريحات رقم الأعمال والأرباح لتحديد كل الضرائب والرسوم و الإتاوات. تمارس الرقابة على التصريحات على المؤسسات والهيئات التي لها صفة التاجر والتي في نفس الوقت تدفع أجوراً أو أتعاباً أو مرتبات مهما كانت طبيعتها وتتم ممارسة حق الرقابة على المؤسسات والمنشآت والهيئات المعنية خلال ساعات فتحها للجمهور وساعات ممارسة نشاطها.

⁽¹⁾ ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص: 45-46.

ثانيا: كيفية سيرها

تبنى عملية المراقبة على طريقة عملية وهذا حسب ما يواجه المفتش من حالات أثناء تأديته لمهمته فقد يقوم المراقب بطلب توضيحات وتبريرات كتابية وإذا استلزم الأمر يطلب المفتش دراسة الوثائق المحاسبية المتعلقة بالبيانات والعمليات والمعطيات المتعلقة بموضوع الرقابة، كما يستمع للمعنيين إذا تبين أن استدعائهم ضروري ويطلب من هؤلاء تقديم توضيحات شفوية. في حالات رفض المكلف بالضريبة الإجابة على الطلب شفويا أو في حالة ما إذا كان الجواب الذي تم تقديمه لهذا الطلب عبارة عن رفض للإجابة كليا أو جزئيا للنقاط المطلوب توضيحها، يتعين عليه أن يعيد طلبه كتابيا. و يجب على هذه الطلبات الكتابية أن تبين بشكل صريح النقاط التي يريدتها المفتش ضرورة للحصول على توضيحات وتبريرات وتوجيهها إلى المكلف بالضريبة لتقديم رده في مدة لا يمكن أن تقل عن 30 يوم.

للمفتش صلاحية تصحيح التصريحات، بشرط أن يرسل للمكلف بالضريبة التصحيح المقرر القيام به على أن يبين بكل وضوح كل من الأساليب التي دعت إلى هذا التصحيح وكذا مواد قانون الضرائب والتي تسمح بهذا التصحيح وفي نفس الوقت يقوم المفتش بدعوة المكلف بالضريبة إلى تقديم قبوله أو ملاحظاته في مدة 3 أيام، وبانقضاء المدة دون أي رد يحدد المفتش أساس فرض الضريبة مع مراعاة حق المعني في الاعتراض بعد إصدار جدول التسوية. كما يمكن أن تكون تصريحات الخاضعين للضريبة الغير مدعمة بالمعلومات والوثائق المنصوص عليها في المادة 152 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة محل تصحيح تلقائي⁽¹⁾.

غير انه إذا قدم الخاضع للضريبة بناء على طلب من المفتش محاسبة دقيقة من حيث الشكل وكفيلة بتبرير النتيجة المصرح بها، فانه لا يمكن تصحيحها إلا تبعا للإجراء الحضوري الموصوف أعلاه.

الفرع الثاني: التحقيق المحاسبي

تتم هذه الرقابة في عين المكان أي مكان تواجد المؤسسة أو المكان الذي يزاول فيه المكلف نشاطه من اجل التأكد من صحة و نزاهة التصريحات المقدمة و فحص الدفاتر والوثائق المحاسبية وكذا الملاحق اللازمة لتبرير العمليات التجارية، كما يمكن التحقيق في الحاسبة وهو مجموعة العمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته

(1) المادة 152 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

والتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها⁽¹⁾. و للقيام بهذه الرقابة لابد على الأعوان المكلفين بما المرور بالمراحل التالية:

اولاً: المرحلة التحضيرية

وتتم هذه المرحلة عن طريق الأعمال التالية:

1. إرسال الإشعار بالتحقيق: يعتبر الإشعار بالتحقيق أول إجراء قانوني تتخذه المصالح الجبائية للتحقيق في محاسبة المكلفين، يعلم فيه المكلف انه معني بمراقبة محاسبته مع استفادته من مدة لتحضير وثائقه المحاسبية قدرها 10 أيام⁽²⁾.
ملاحظة : إن عدم قبول استلام الإشعار بالتحقيق لا يمنع من إجراء التحقيق، حيث يلجأ المحققون إلى فرض الضريبة في هذه الحالة تلقائياً ويوضحون ضمن محضر التدخل في اطار معاينة المخزون ثم رفض أو قبول المكلف الإمضاء معه.
2. جلب الملف من المفتشية: خلال اجل التحضير الممنوح للمكلف يقوم الأعوان المحققون بإحضار الملف الجبائي من المفتشية المختصة و الاطلاع عليه، وهنا نشير إلى أن الملف الجبائي ذو طابع سري، والمتفشية المختصة إقليمياً بتسييرها كون في اتصال دائم مع المكلف، لذا يعد الملف الذي في عدتها من مسؤوليتها ولا يحق لغير موظفيها الاطلاع عليها وهم ملزمون بعدم كشف السر المهني، يعتبر المحقق الموظف الوحيد الذي له الحق في الاطلاع عليه أو أخذه إلى المكتب، إذا كان هذا الملف ضمن برنامج التحقيق.
3. المعاينة في عين المكان: تبدأ هذه المرحلة باتصالات أولية مع مسيري الشركة، كما يقوم المحقق بزيارة محل ممارسة النشاط حيث يركز المحقق في حوار مع المكلف علي مختلف النقاط الملاحظة من خلال دراسة الملف الجبائي دون اطلاعه علي الوضعية الحقيقية للمكلف، وتسمح هذه الزيارة بجمع معلومات قد تساعد في عملية مراقبة الوثائق المحاسبية (الاستفسار عن الاستثمار، الإهلاكات والتنازلات... الخ) وفي حالة ما إذا كان المكلف يقوم بعملية الإنتاج فان تجربة النتاج يعد عنصراً هاماً للوقوف علي ظروف سير الإنتاج، بالاعتماد علي مختلف العناصر المكونة للمنتوج كما أن عناصر هذه التجربة تساهم أيضاً في إعادة تحديد رقم الأعمال.

(1) ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2004، ص13.

(2) المادة 60 الفقرة 4 قانون المالية لسنة 2002.

4. **عملية جمع المعلومات:** لجمع أكثر المعلومات التي تسمح بتسهيل عملية التحقيق يقوم المحققون بمجرد كامل لمختلف

المتعاملين مع المكلف (من زبائن وموردين) ثم محاولة جمع المعلومات عن كامل التعاملات التي تمت بينه وبين هذه الجهات،

وتتيح هذه العملية للمحققين معرفة:⁽¹⁾

➤ المبلغ الحقيقي للمشتريات التي قام بها المكلف.

➤ المبلغ الحقيقي لرقم الأعمال المحصل عليه أيضا.

ثانيا: مرحلة المراقبة الفعلية

وبعد استنفاد اجل التحضير المقدر ب 10 ايام يحضر المكلف وثائقه المحاسبية في مكان ممارسة نشاطه أو في مقر المؤسسة ويقدمها للمراقبين في عين المكان قصد التحقيق فيها ومراقبتها، وكقاعدة عامة فقد اغفر التشريع الجبائي انه يتم التحقيق في المحاسبة بعين المكان أي بمحل ممارسة المكلف للنشاط وذلك قصد خلق جو المناقشة والحوار بينه وبين المحققين، غير انه استثناء لهذا الإجراء، ونظرا لان المكلف قد يفرج من تواجد المحققين في محله طيلة مدة التحقيق ولأسباب أخرى، قرر التشريع الجبائي إمكانية أن يطلب المكلف التماس إجراء المراقبة بمقر الإدارة الجبائية التي تنضرب في هذا الطلب من حيث موضعيته، والأساليب المؤسسة، ولإدارة الجبائية إمكانية رفض هذا الطلب أو قبوله، وفي الحالة الأخيرة يقوم المحقق بأخذ جميع الوثائق اللازمة إلى مكتبه ويسلم للمكلف وثيقة يثبت فيها الوثائق المسلمة (عددها وطبيعتها) وبعد ذلك يبدأ المحقق عمله حيث يبدأ أو يشرع في عملية المراقبة الفعلية والمتمثلة أساسا في:

● المراقبة الشكلية للمحاسبة: تتمثل هذه الرقابة في الاطلاع على الهيئة العامة للمحاسبة حيث يطلع المحقق على الوثائق المحاسبية ويولي اهتماما بالغا للدفاتر الإجبارية من خلال التأكد من تاريخ ختمها والمصادقة عليها من طرف المحكمة، ومن كونها مسموكة وفقا لما جاء به القانون التجاري في مادتيه (11/09)، وكذا على المخطط المحاسبي الوطني، وتتمثل الوثائق الإلزامية على:

➤ السجل المركزي، مرقم وموقع من طرف المحكمة.

➤ اليوميات المساعدة (إن كان التسجيل في الدفتر المركزي الشهري).

➤ دفتر الجرد مرقم و مصادق عليه من طرف المحكمة.

(1) المادة 309 و 312 من قانون الضرائب المباشرة /المادة 74 و75 من قانون الرسم على القيمة المضافة.

كما يجب أن تكون المعطيات المسجلة صحيحة ومضبوطة محاسبيا، وان تكون مقنعة ومثبتة من حيث الأساس والكمية والمبلغ. ونشير أن الإخلال بأحد هذه الشروط سيؤدي حتما إلى رفض المكلف مما يكلفه غالبا، وهو الفرض التلقائي للضرائب والرسوم طبقا لما نصت عليه المادة 191 من قانون الضرائب المباشرة، و107 قانون الرسم على القيمة المضافة⁽¹⁾.

- مراقبة المحاسبة من حيث المضمون: في هذه المرحلة عن مدى التزام وجدية المكلف في سلك المحاسبة وعن المخالفات و الاغفالات التي تساعد على إعداد تقييم المادة الخاضعة للضريبة والعقوبات المترتبة و يتحقق ذلك اعتمادا على:
 - المراقبة الخارجية: من خلال البحث والكشف عن العمليات التي من المفروض تشغيلها في المحاسبة وتم إغفالها.
 - المراقبة الداخلية: و تتم على كل ما هو مسطر وموضح في الوثائق المقدمة، أي مراقبة العناصر الأساسية في تكوين الربح الخام مثل: المشتريات، المبيعات، المخزونان، و النقديات... الخ.

ثالثا: مرحلة إعلام المكلف بنتائج التحقيق

وتتم هذه المرحلة عبر ثلاثة مراحل أخرى تتمثل في:

1. **الإشعار الأولي بنتائج التحقيق:** بعد استكمال المراقبة يجرى "محضر معاينة بعد التحقيق الجبائي" في نسختين، يشتمل كل الملاحظات عن شكل ومضمون المحاسبة بصفة تفصيلية حسب السنوات وتعدادها دون اللجوء إلى إظهار تأثيرها على رقم الأعمال مع طلب التبريرات في اجل أقصاه أسبوع، ويجرى هذا المحضر حتى و ان لم تكن هناك، نقائص حيث أن الهدف منه هو إعلام المكلف، وجعله يتابع مراحل التحقيق.
 - بعد تلقي رد المكلف، والذي يبرر فيه مختلف المخالفات الملحوظة يلجأ المراقبون إلى الطريقة التناقضية أي التناقش مع المكلف حضوريا والاستماع إليه أو إلى مستشار يعينه باختياره⁽²⁾، حيث تلغي بعض النقائص المبررة وتبقي العناصر محل الخلاف، أو التي عجز المكلف عن تبريرها لتذكر في الإشعار الأولي بنتائج التحقيق، الذي يطبع في أربع نسخ ويصبح هذا الإشعار الأولي رسميا بعد اطلاع رئيس الفرقة ورئيس المكتب والمدير الفرعي عليه وتوقيعهم بالمصادقة على النتائج.

(1) المادة 191 من قانون الضرائب المباشرة، 107 من قانون الرسم على القيمة المضافة.

(2) المادة 60 الفقرة 06 من قانون المالية لسنة 2002.

يرسل هذا الإشعار الأولي لنتائج التحقيق أو يسلم إلى المكلف مقابل وصل بالاستلام. مع ضرورة إمكانية استعانة المكلف بممثل من اختياره مع منحه اجل (40يوم) للرد على هذه التعديلات أو قبولها، و يجب أن تفصل التعديلات بطريقة تسمح للمكلف بفهم من خلالها كيفية إعادة تشكيل أسس فرض الضريبة، كما تسمح له بتقديم ملاحظاته.

2. **تلقي رد المكلف:** كما ذكرنا سابقا فان للمكلف مهلة (40يوم) للرد على نتائج التحقيق، و هنا يمكن أن نصادف

إحدى الحالات الثلاثة:

- الحالة الأولى: رد المكلف بالموافقة الصريحة، و هذا ما يلزم الطرفان بان النتائج المتوصل إليها نهائية، فليس للمكلف الحق في الطعن و لا للمراقب الحق في الرجوع عن قراره، إلا إذا ثبت اعتماد المكلف على وسائل تدليسية، أو ظهور معلومات جديدة من الموردين مثلا.
- الحالة الثانية: المكلف يرد و يقدم ملاحظاته و تناقش، بعد ذلك تعرض على المكلف التعليق النهائية المقررة من طرف المحققين، و أن لم يقتنع بهذه التعليق فانه يحتفظ بحق الطعن لمدة سنة أمام مصلحة المنازعات.
- الحالة الثالثة: عدم وجود الرد، أي سكوت المكلف و يعد ذلك قبولا ضمنيا منه بنتائج التحقيق و في هذه الحالة تصير نتائج الإشعار الأولي نهائية بعد انقضاء (40يوم) مع احتفاظ المكلف بحق الطعن⁽¹⁾.

و ينصح المراقب دوما بدراسة عناصر رد المكلف، حتى و إن جاءت متأخرة لتفادي لجوئه إلى المنازعات و إبقاء أبواب الحوار و المناقشة مفتوحة معه، حتى يقتنع بعدم غبنه و ظلم المراقبين له.

3. **الإشعار النهائي بنتائج التحقيق:** بعد دراسة المحققين لرد المكلف و استبعادهم للنقاط التي تم تبريرها و الإبقاء على تلك

التي لم يتم تبريرها من طرف المكلف، يقوم المحققون بإعداد الإشعار النهائي بنتائج التحقيق الذي يتم بنفس طريقة إعداد

الإشعار الأولي، غير انه يبين النتائج النهائية التي خلص إليها التحقيق في المحاسبة.

ملاحظة: نلاحظ انه في جميع الحالات يتبع الإشعار الأولي بإشعار نهائي حتى في حالة استعمال الطريقة غير التناقضية (أي القيام بالتعديل دون استشارة المكلف في حالة رفض محاسبته أو ثبوت استعماله لطرق تدليسية) و حتى في حالة غياب أي تعليق أو تعديل للإشعار الأولي مع وجود احتمال زيادة عددها(الإشعار و التعليق) خصوصا في حالة تأخر وصول رد المكلف لظروف معينة، لذا فمن

(1) إشعار بتسوية بعد التحقيق في المحاسبة، وزارة المالية.

الضروري دوما النظر في رد المكلف حتى و لو جاء خارج الآجال المحددة.

الفرع الثالث: التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية⁽¹⁾

تأتي هذه التقنية من التحقيق كتكملة لرقابة سابقة غالبا ما تكون تحقيقا في المحاسبة لتقديم الوضعية المالية الحقيقية لمسيرى المؤسسة من خلال مراقبة أملاكهم بغية التأكد من أن تطور ذممهم المالية مسايرة لأرباحهم المعلن عنها. حيث يقوم الأعوان في هذا التحقيق من التأكد من الانسجام الحاصل بين المداخيل المصرح بها من جهة و الذمم المالية و الحالة المالية و العناصر المكونة لنمط معيشة المكلفين من جهة أخرى.

لا يتم التحقيق إلا بعد انقضاء مدة (15 يوم) من تاريخ استلام الإشعار لان مصلحة الضرائب وجب عليها إرسال إشعار إلى المكلف لإخباره بالتحقيق مرفقا بميثاق حقوقه و واجباته و إعلامه بان له حق الاستعانة بمستشار من اختياره.

لا يمكن أن يمتد التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة طيلة فترة تفوق سنة واحدة من تاريخ استلام الإشعار بالتحقيق، هذا الشرط لا يكون ساري المفعول خاصة إذا استعمل المكلف مناورات تدليسية من خلال تقديم معلومات خاطئة أو غير كاملة أو عندما لا يرد في الآجال المحددة على طلبات التفسير أو التبريرات بتحديد العون المحقق أسس فرض الضريبة على اثر هذا التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية، يتعين على الإدارة في هذه الحالة أن تعلم المكلف بنتائج التحقيق و تمنح له اجل (40 يوم) لتبليغ ملاحظاته أو قبوله و يعتبر عدم الرد خلال هذا اجل بمثابة قبول ضمني. و بعد انقضاء هذه المدة و طلب المكلف لشرح مفصل يقوم العون المحقق بإمداده بكل التفسيرات الشفوية.

عند انتهاء الإدارة الجبائية من إجراء التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة بالنسبة للضريبة على الدخل لا يجوز لها بعد ذلك الشروع في تحقيق جديد خاص لنفس الفترة و نفس الضريبة، إلا في حالة إلقاء المكلف بمعلومات خاطئة أو غير كاملة خلال التحقيق.

(1) المجرىة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 19 المادة 60-61.

الفرع الرابع: التحقيق المصوب⁽¹⁾

التحقيق المصوب هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع او عدة انواع من الضرائب، لفترة كاملة او لجزء منها غير متقدمة او لمجموعة عمليات او معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية.

يخضع التحقيق المصوب في المحاسبة لنفس القواعد المطبقة في تحقيق المحاسبة.

المطلب الثالث: اهداف الرقابة الجبائية

إن لكل عملية تقوم بها غرض و من بين الأهداف التي تسعى لتحقيقها الرقابة الجبائية هي:

الفرع الاول: الهدف المالي و الاقتصادي

تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من الضياع بمختلف أشكاله بغرض زيادة إيرادات الخزينة العمومية بالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق مما يؤدي إلى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

الفرع الثاني: الهدف الإداري

تلعب الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية بزيادة فعاليتها من خلال المعلومات التي تقدمها و يمكن أن نحمل هذا الدور في:

- تحديد الانحرافات و كشف الأخطاء يساعد الإدارة في المعرفة و الإلمام بأسبابها و بالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشاكل التي تنجم عن ذلك.
- تساعد الرقابة بإعداد الإحصائيات كنسب التهرب الضريبي.
- إمكانية كشف الثغرات القانونية التي تساعد على التملص من الضريبة و محاولة إيجاد حلول لها.

⁽¹⁾ <http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/brochures-fiscales/977-2016-07-11-13-10-38>

خاتمة الفصل

تعددت تعاريف الاقتصاد الخفي بتعدد الافكار و المفاهيم، و يعتبر تحديد تعريف دقيق و واضح للاقتصاد الخفي من الامور المهمة خاصة في مجال الدراسات الاقتصادية اذ انه و بناء على هذا التعريف سوف تتحدد الخصائص التي يتميز بها، و يتم الوصول الى الاسباب المؤدية اليه و امكانية تقدير حجمه و الآثار المترتبة عنه، كما ان للاقتصاد الخفي عدة اشكال مشروعة و غير مشروعة، كتجارة المخدرات، تبييض الاموال، الفساد الاداري و المالي و لعل اهمها هو التهرب الضريبي و الذي يعتبر من اخطر الظواهر التي تنهك الاقتصاد بصفة عامة و النظام الضريبي بصفة خاصة، حيث يعيق التطبيق الجيد له، و يقف حائلا دون تحقيق الاهداف المسطرة، كما تتعدد اسباب هذه الظاهرة و يصعب قياسها رغم تعدد مناهج و طرق التقدير، اذ انه غير قابل للقياس نظرا لعدم امكانية حصره، و ارتباطه بالاقتصاد السري الذي يحتل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني.

و من خلال تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي اتضح انها تنتشر بصورة كبيرة لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية و هو ما يضيع على الخزينة مبالغ مالية هامة، اضافة الا انها تخلف اثارا وخيمة من الناحية المالية و الاقتصادية و الاجتماعية، و لذلك يجب مكافحته و لا يأتي ذلك الا من خلال فرض رقابة جبائية محكمة تقوم بالتأكد من صحة و صدق تصريحات المكلفين بالضريبة.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

مقدمة الفصل

يعتبر هذا البحث تكملة و تعميقا لبعض الدراسات التي سبقته في بعض الجوانب المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي و التهرب الضريبي، حيث اهتمت اغلب الدراسات في هذا المجال بالاقتصاد غير الرسمي و علاقته بالاقتصاد الرسمي، و كذا بتحليل سجلات التهرب الضريبي في الكشف عن ارتفاع معدلات الدخول غير الرسمية و دور الرقابة الجبائية في الحد من هذه الظاهرة، و هذا ما سنشير عليه في بحثنا هذا من خلال دراسة العلاقة بين التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي، و من اهم الدراسات التي كانت تصب في سياق بحثنا نذكر ما يلي:

المطلب الاول: مذكرات شهادة الدكتوراه

1. بوشري عبدالغني "التهرب و الغش الضريبي و الاقتصاد الخفي في الجزائر -دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات

الاقتصادية- 2016/2015" مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

اولا: الاهمية و الاهداف

يستمد البحث اهميته من الانتشار المتزايد للاقتصاد الخفي في الجزائر و ما لها من تأثيرات و اضرار على اقتصادها الوطني عموما، و على حصيلتها الجبائية خصوصا و هذا ما يجعل من هذه الظاهرة مسألة بالغة الاهمية نظرا لما تكتسيه اهمية تحديد و تحليل العلاقة بين كل من ظاهري الاقتصاد الخفي و التهرب و الغش الضريبيين، و اللتان تعتبران من الظواهر الاقتصادية الخطيرة التي تعيق التنمية الاقتصادية و تقف حائلا دون تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية و محاولة تشخيص هاتين الظاهرتين و ابراز انعكاسهما على الاقتصاد الوطني بالإضافة الى تقييم دور الرقابة في الحد من انتشار الظاهرتين في ظل عدم مواكبة الدولة للتطورات الحديثة التي تتم في هذا المجال.

و يهدف هذا البحث الى:

✓ دراسة ظاهري الاقتصاد الخفي و التهرب و الغش الضريبيين و محاولة تقييم مدى التوافق الذي يتم بين مختلف العوامل

و الاسباب المؤدية لهما بالإضافة الى وضع بعض التصورات للخطوات الواجب اتباعها لتدعيم الوسائل التي يتم من

خلالها مكافحة الظاهرتين.

✓ اكتشاف السبل الكفيلة بمعالجة ظاهرة الاقتصاد الخفي الناجم عن ارتفاع مستوى التهرب و الغش الضريبيين لتجنب

الاثار السلبية الناتجة عنهما.

✓ دراسة و تحليل العلاقة بين التهرب و الغش الضريبي و الاقتصاد الخفي في الجزائر بصفة عامة و في ولاية اضرار بصفة

خاصة من خلال عينة الدراسة.

✓ التعرف على طبيعة العلاقة الموجودة بين الاقتصاد الخفي و التهرب الضريبي من خلال عينة الدراسة.

ثانيا: الاشكالية:

كيف يساهم الغش و التهرب الضريبيين في توسيع في توسيع و انتشار الاقتصاد الخفي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟ و ما هو

دور الرقابة الجبائية كأداة لمكافحة التهرب الضريبي في الحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي؟

ثالثا: فرضيات البحث

يسعى الباحث الى محاولة اسقاط الدراسات على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية ادرار من خلال صياغة

الفرضيات التالية:

● الفرضية الرئيسية الاولى: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية لتصورات مسيري المؤسسات الاقتصادية فيما يتعلق

بظاهرة التهرب و الغش الضريبي تعزى لمتغيري (نوع النشاط، رقم الاعمال).

● الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية لتصورات مسيري المؤسسات الاقتصادية فيما يتعلق

بالرقابة الجبائية تعزى لمتغيري (نوع النشاط، رقم الاعمال).

● الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية لظاهرة التهرب و الغش الضريبيين على الاقتصاد الخفي.

● الفرضية الرئيسية الرابعة: لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية للرقابة الجبائية على الاقتصاد الخفي.

● الفرضية الرئيسية الخامسة: لا يوجد اثر ذي دلالة معنوية للتهرب و الغش الضريبيين في ظل تطبيق الرقابة الجبائية على

الاقتصاد الخفي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

رابعاً: النتائج التي توصل اليها من طرف الباحث

يصعب قياس حجم الاقتصاد الخفي رغم تعدد محاولات و طرق تقديره، و على الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة حول الاقتصاد الخفي في الجزائر نظرا لكون النشاطات المتعلقة به هي نشاطات سرية و يصعب حصرها او الوصول اليها، الا انه من خلال تشخيص هذه الظاهرة يتضح انها تنتشر بصورة كبيرة و تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية كما تحتل نسبة هائلة من الاقتصاد الوطني، كما ان لها ارتباطا و تأثيرا كبيرا على مختلف المظاهر المحيطة بها و خاصة التهرب الضريبي و هو ما يضيع على الخزينة مبالغ مالية هامة، اضافة الى انها تخلف آثارا وخيمة من الناحية المالية و الاقتصادية و الاجتماعية، كما يصعب قياس التهرب الضريبي رغم تعدد مناهج و طرق تقديره، اذ انه غير قابل للقياس نظرا لعدم امكانية حصره، و ارتباطه بالاقتصاد السري الذي يحتل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني، و من خلال محاولة تشخيص هذه الظاهرة اتضح انها تنتشر بصورة كبيرة و تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية و هو ما يضيع على الخزينة مبالغ مالية هامة، اضافة الى انها تخلف آثارا اقتصادية و مالية و اجتماعية، لذلك ينبغي مكافحته و لا يأتي ذلك الا من خلال فرض رقابة جبائية محكمة تقوم بالتأكد من صدق و صحة تصريحات المكلفين بالضريبة.

ان معالجة الاقتصاد الخفي الناتج عن ارتفاع مستوى التهرب الضريبي يتطلب القيام بمجموعة من الاجراءات التي من شأنها اصلاح النظام الضريبي و تدعيم الرقابة الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي و قد سعت الجزائر الى اتخاذ عدة اجراءات تشريعية و تنظيمية و عملية جديدة للحد من التهرب و الغش الضريبيين، اضافة الى بعض التدابير التي تهدف الى تطوير و تحسين العلاقة بين الادارة الجبائية و المكلفين بالضريبة و مختلف الهيئات و الادارات الاخرى، و قد اتضح من خلال الدراسة ان هذه الاجراءات لوحدها غير كافية للقضاء على ظاهرة الاقتصاد الخفي.

المطلب الثاني: مذكرات شهادة الماجستير

1. وناي رشيد "دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش حالة الجزائر 2002/2001" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في

العلوم الاقتصادية

اولاً: الاهداف و الاهمية

- ✓ تحسيس السلطات العمومية بمخاطر الغش الجبائي على مصالح المجموعة الوطنية.
- ✓ دفع الادارة الجبائية الى تحسين الظروف المادية و المعنوية للأعوان الجبائين، حتى يتمكنوا من رفع التحدي و التغلب على ظاهرة الغش الجبائي و للحد من هروب أكفأ الأعوان نحو القطاع الخاص.
- ✓ العمل على تبني طرق حديثة في الرقابة الجبائية، بعدما ثبتت محدودية الطرق التقليدية المتبعة في الرقابة الجبائية، خاصة مع ظهور أنشطة جديدة، لم تكن معروفة سابقا و مع تطور الغش من جهة اخرى.

ثانيا: الاشكالية:

ما مدى فعالية جهاز الرقابة الجبائية في مكافحة الغش الجبائي؟

ثالثا: الفرضيات

- الرقابة الجبائية بأنواعها و إمكاناتها المادية، لا يمكنها القضاء على الغش الذي يتغير مع الزمن و يتكيف مع الظروف.
- الرقابة الجبائية ما تزال متأخرة تعتمد على موروثها المادي و البشري، دونما تطويره او الارتقاء به الى مستوى التحقيق الجدي، و التجديد في التعامل مع القضايا و الملفات المعقدة (المركبة).
- بعض القوانين الجبائية لا تخدم مصلحة الادارة الجبائية و اخرى تولد ضغطا جبائيا يزيد من حدة الغش.

رابعا: النتائج التي توصل اليها الباحث

حاول الباحث من خلال بحثه ابراز نجاعة بعض طرق التحقيق الجبائي، معززا اياه بأمثلة و جداول، لكن الغش الجبائي بقي عقيدة امتزجت في اذهان المكلفين بالضرائب و اختلطت بدمائهم، حيث اصبحوا يتوارثونها جيلا بعد جيل، و يطورون اساليبه كلما تطورت الاحداث و القوانين، و في المقابل نجد الادارة الجبائية تسعى بأعوانها و إمكاناتها و منظوماتها القانونية التي تعاني نقائص كبيرة وراء كبح التهرب الضريبي، المستمد من عدم الثقة بين المكلف و ادارته الجبائية، و الصورة السيئة لسمعتها التي رسمها بعض أعوانها عنها.

و رغم النتائج في التحقيقات الهامة من حيث المبالغ المسترجعة، المحصل عليها من طرف مديرية البحث و المراجعات، فهي لا تعبر في مدلولها الرقمي سوى على وجود حقل واسع جدا من التهرب الجبائي، مقارنة بعدد الملفات المحقق فيها سنويا، و مجموع الحقوق المسترجعة مع عدد الملفات المفتوحة لدى المفتشيات سنويا، و عدد الملفات المحقق فيها و التي لا تتجاوز عشر معاشر منها.

2. قتال عبدالعزيز "اسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهرب و الغش الضريبيين -حالة الجزائر من سنة

2003 الى سنة 2008-2009/2008" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير

اولا: الاهداف و الاهمية

تزايد ظاهرة التهرب الضريبي في بلادنا، و عدم القضاء عليه باستعمال الوسائل الموجودة و البحث عن طرق جديدة للحد منه، و إيماننا منا بوجود حلول للقضاء على هذه الظاهرة التي تهدد خزينة الدولة و تعرقل السياسة الاقتصادية للبلاد، و من اجل ذلك لا بد من الدراسات المعمقة، و الوقوف عند الاسباب الحقيقية للظاهرة و معالجتها باستعمال الآليات و الوسائل الموجودة لدى المؤسسات المختصة.

و يمكن تلخيص اهم اهداف هذه الدراسة في ما يلي:

- ✓ مفهوم ظاهرة التهرب الضريبي و معرفة طرقه الحديثة.
- ✓ تناول اهم المناهج المقترحة لقياس الظاهرة.
- ✓ التعرف على الرقابة الجبائية و اشكالها و خصائصها.
- ✓ ابراز الاجهزة المكلفة بالقيام بالرقابة الجبائية و مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، و اهم الوسائل و الاجراءات المتخذة لذلك للوقوف على مدى قدرتها و فعاليتها في المكافحة.
- ✓ ابراز فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2003-2008 في الحد من الظاهرة.
- ✓ ابراز معوقات الرقابة الجبائية و التي تعمل على الحد من كفاءتها بغية تحسينها.

ثانيا: الاشكالية

ماهي سبل تفعيل الرقابة الجبائية و دورها للحد من التهرب الضريبي؟

ثالثا: الفرضيات

- طرق التهرب الضريبي تتوسع بشكل كبير نظرا لغياب الرقابة على الانشطة الاقتصادية و محدودية القوانين التي تحكمها.
- ان الرقابة الجبائية أداة للمحافظة على ممتلكات الدولة، و كلما توسعت اساليبها و انواعها تكون أكثر فعالية.
- لا تستطيع الرقابة الجبائية القضاء على التهرب الضريبي بشكل طلي و انما التخفيف من اضراره فقط.

رابعا: النتائج التي توصل اليها الباحث

- يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة عالمية و التي تقف أمام التطبيق الفعال للسياسة المالية و الاقتصادية للدولة.
 - يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة اتخذت ابعاد و افاق جد خطيرة حيث اصبحت تهدد الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة لتمويل مشاريعها، أثرت على توازناها المالية و اثقلت المكلفين الترهء بتكلفة جبائية اضافية من خلال الضغط عليهم بأعباء جديدة غير شرعية، هذا امام تعدد الوسائل، الطرق و التقنيات التي اصبح يعتمد عليها المكلفون للوصول الى تحقيق مبتغياتهم هذا امام تطور الانشطة الاقتصادية و اتساع دائرة المشاريع الخاصة بها.
 - يعتبر معدل التهرب المسجل في الضريبة كبيرا على اعتبار وجود الكثير من الشركات الوهمية او التي تقوم بنشاط لفترة معينة ثم تختفي.
 - تعتبر الرقابة الجبائية مجموعة من الاجراءات تعمل على تطبيقها مجموعة من الاجهزة، و تحمي المكلفين بالضريبة و عدم الالتزام بها يؤدي الى عقوبات.
 - ان التنسيق التام بين الادارة الضريبية و مختلف الادارات و المؤسسات الاخرى يلعب دورا فعالا في تبادل المعلومات من حيث جمعها و استغلالها، و هذا من شأنه تعزيز استراتيجيات مكافحة التهرب الضريبي.
- حتى تكون الرقابة الجبائية فعالة أي هناك كفاءة في الاداء و تحقيق مردودية نسبية مقبولة، لابد من توفر مقومات ضرورية كمية و نوعية، و بتوفرها تصل الى بلوغ الاهداف المرجوة.
3. لابد لزرق "ظاهرة التهرب الضريبي و انعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر دراسة حالة -ولاية تيارت-

2012/2011 مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية

اولا: الاهداف و الاهمية

إن الأهمية التي يكتسبها هذا البحث وخاصة في الآونة الأخيرة هو التغيرات الاقتصادية العالمية، وانفتاح الدولة على العالم الخارجي، وارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي، مما يوجب على الدولة ضرورة الاعتماد على إيراداتها الذاتية والتحكم فيها بصفة دائمة بعيدة عن التأثير بالعوامل الخارجية.

إن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من وراء هذا البحث هي:

- ✓ محاولة إعطاء صورة شاملة عن ظاهرة التهرب الضريبي، ومحاولة إيجاد أوجه الاختلاف بين أنواع هذه الظاهرة وأشكالها.
- ✓ إعطاء و توضيح الأسباب الحقيقية وراء لجوء الأفراد و المؤسسات إلى التخلص من دفع الضريبة بشتى الطرق والأساليب.
- ✓ إظهار الآثار المترتبة عن ظاهرة التهرب على الاقتصاد بصفة عامة وعلى الخزينة العمومية بصفة خاصة.
- ✓ محاولة إظهار مختلف الأساليب و السياسات لمواجهة الظاهرة و القضاء عليها أو على الأقل التخفيف من حدتها.
- ✓ معرفة واقع الظاهرة في الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، و في ولاية تيارت بصفة خاصة.

ثانيا: الاشكالية

ما هي أسباب و دوافع التهرب الضريبي؟ و ماهي تأثيرات هذه الظاهرة على الاقتصاد الرسمي في الجزائر؟ وماهي سياسات مواجهتها والتخفيف من حدتها؟

ثالثا: الفرضيات

لدراسة الموضوع وتحليل الإشكالية ومعالجتها، سنعتمد على تسيطر الفرضيات التالية:

- التهرب الضريبي هو إحدى مظاهر الانحلال السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي يترتب عنها عدة نتائج سيئة، سواء من ناحية الانخفاض في حصيلة الضرائب وحرمان الدولة من القيام بالكثير من أوجه الاتفاق، لذا يجب كبح جماحه.
- يعد التهرب الضريبي أحد مشاكل عدالة توزيع العبء الضريبي بحيث يتحمل العبء البعض على حساب البعض الآخر، و بالتالي يجب تحقيق عدالة التوزيع في العبء الضريبي.

- تحديد العلاقة بين التهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي من شأنه أن يحدد مدى خطورة الظاهرة على الاقتصاد الرسمي.

رابعاً: النتائج التي توصل إليها الباحث

تعد الضريبة وسيلة مالية تستخدمها الدولة لتحقيق أغراضها، فهي انعكاس للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية في المجتمع الذي تفرض عليه، بالإضافة إلى كونها الينبوع الذي تستقي منه الدولة لسد نفقاتها العامة، و من اجل تحقيق ذلك تعترض الدولة عدة مشاكل منها التهرب الضريبي، و الذي أصبح بمرور الوقت مشكل يهدد التحصيل الضريبي و كذلك أكبر عائق للتنمية و هذا ما يفوت على الخزينة فرصة تحصيل إيرادات معتبرة، و هذا ما يسمح باتساع مجال الاقتصاد غير الرسمي، لذا يجب التصدي لهذه الظاهرة أو على الأقل التخفيف من حدتها عن طريق اتخاذ التدابير القانونية اللازمة لذلك.

إن أول وسيلة ردعية يمكن من خلالها وضع حد و لو نسبياً، و بطريقة مباشرة لهذه المفصلة تلك المتمثلة في الرقابة الجبائية، التي هي من اختصاص الإدارة الجبائية، هذه الوسيلة التي تعتبر ضرورية نظراً للطبع الجبائي الذي يقوم في أساسه بشأن تحديد مبالغ الاقتطاعات الواجب دفعها عن طريق المكلفين على التصريحات التي يكتسبها هؤلاء.

فالإدارة اليوم ملزمة أكثر من أي وقت مضى بتحسين نتائجها وتحسين مردوديتها من خلال دعم إمكانيات التدخل و أساليب العمل الكفيلة بلوغ هذه الغاية. يتعلق الأمر بتعزيز الإدارة للطاقت البشرية و المادية التي تكون في المستوى سواء من حيث الكم أو الكفاءة التي تؤهلها للقيام بعملها على أحسن على ما يرام ومن بين هذه الإمكانيات نذكر على سبيل المثال:

✓ توفير التجهيزات الإدارية المختلفة (آلات الطباعة، آلات حاسبة، آلات الرقن...الخ).

✓ توفير وسائل النقل الضرورية.

✓ إدخال نظام المعالجة المعلوماتية لتسهيل سير عمل الإدارة.

✓ إنشاء مقرات جديدة وترميم ما هو قاسم.

✓ التكتيف من الحملات التدريبية و التربصية لمستخدمي الإدارة.

✓ ورفع الأجور و المرتبات لأعوان الإدارة و تحسين أوضاعهم الاجتماعية

✓ توفير الحماية الكافية والأمن اللازم لضمان الأداء الجيد للموظفين لمهامهم الرقابية.

4. رشيدة حمودة "استراتيجيات ادارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة –دراسة مقارنة بين

تجربتي: الجزائر و مصر – 2011/2012" مذكرة نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير

اولا: الاهداف و الاهمية

تظهر أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله فقد أصبح الاقتصاد غير الرسمي من القضايا الاقتصادية والاجتماعية و السياسية ذات الاهتمام الدولي خصوصاً مع ما يفرضه التوجه الحالي نحو التنمية المستدامة، إلى جانب بحثه في كيفية تأثير الاقتصاد غير الرسمي على التخطيط للتنمية المستدامة من خلال تحليل لمختلف الآثار السلبية والإيجابية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية و المؤسسية للتنمية المستدامة.

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إبراز الأثر الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي والمؤسسي للاقتصاد غير الرسمي على أبعاد التخطيط للتنمية المستدامة.
- ✓ التعرف على استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي من خلال بعض التجارب الدولية الناجحة في الدول النامية.
- ✓ إبراز أهمية حقوق الملكية بالنسبة للفقراء وما يمكن أن تساهم فيه من ناحية تحسين البيئة والحد من الفقر.
- ✓ أهمية تركيز السياسات على الأسباب وليس على الآثار أي أسباب التي دفعت إلى تفشي الاقتصاد غير الرسمي والتي نتجت عن فشل السياسات في الاقتصاد الرسمي.
- ✓ إبراز الجهود المبذولة من طرف كل من الجزائر ومصر من ناحية تعاملهما مع الاقتصاد غير الرسمي من خلال خطط التنمية المسطرة من طرف كل منهما بالاعتماد على مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال.

ثانيا: الاشكالية

كيف يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على التخطيط للتنمية المستدامة؟ و ما هي استراتيجيات إدارته؟

ثالثا: الفرضيات

وللإجابة على هذا السؤال نطرح الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على التخطيط للتنمية المستدامة من خلال الثروة الكامنة غير المصرح بها الموجودة فيه والتي تختلف حسب خصوصية كل دولة.
- الفرضية الثانية: يدار الاقتصاد غير الرسمي من خلال تبني استراتيجية تنمية تقوم على تبسيط إجراءات وخفض تكاليف ممارسة الأعمال التي تختلف على حسب أنظمة وقوانين كل دولة.
- الفرضية الثالثة: يدار الاقتصاد غير الرسمي من خلال تحسين شروط الصحة و الحماية الاجتماعية للعاملين فيه.

رابعا: النتائج التي توصل اليها من طرف الباحث

من خلال ما جاء به البحث ومما تقدم من طرح نخلص إلى النتائج التالية:

- غياب تعريف موحد ومشارك للاقتصاد غير الرسمي والذي زاد المشكل تعقيدا منذ وصفه لأول مرة في تقرير لمنظمة العمل الدولية عن العمل في كينيا سنة 1972، وما رافق ذلك من خواص متغايرة لطبيعة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وبالتالي تعاريف مختلفة تؤدي إلى استراتيجيات مختلفة. صعوبة وكذا اختلاف وجهات النظر في تفسير علاقته بالاقتصاد الرسمي ما زاد من صعوبة ضبط تعريف موحد له.
- يعتبر العنصر النسوي و فئة الشباب و الأطفال من أهم ما يميز خصائص العاملين في الاقتصاد غير الرسمي. تزداد أهمية الاقتصاد غير الرسمي من خلال ما يمثله حجمه كقيمة مضافة وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج الوطني الإجمالي.
- تتعدد أسباب نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي لكن أهمها هو عبء الضرائب والضمان الاجتماعي و كثرة اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة وتعقدتها يفرض التدخل الحكومي في الأسواق المختلفة و تدني كفاءة وجودة خدمات القطاع العام و العاملين فيه و هي ظروف تعتبر بمثابة أرض خصبة لنمو وانتشار الأنشطة غير الرسمية وانتشار الفساد.
- يوفر الاقتصاد غير الرسمي للتنمية القدرة الإنتاجية على الإبداع و يعتبر كمخزن للمبادرات القائمة على المؤسسات المصغرة، وكديناميكية مستقلة لبناء القدرات والمهارات المتخصصة و هذه القدرات هي غير مستغلة.

● الحد من ظاهرة الفقر لن يكون ممكنا من دون دعم الفقراء العاملين في الاقتصاد غير الرسمي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة وتدعيم القوائم منها.

● أهمية تنمية المؤسسات عن طريق قانون العقود و الأسواق المالية و النظام القضائي و إتاحة الحصول على قروض، وإصدار صكوك ملكية للأراضي، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير فرص الحصول على المعلومات العامة.

أصحاب المشاريع غير الرسمية يعتمدون على مبدأ الرشادة الاقتصادية ذلك أن قرار دخولهم في النشاط ما هو إلا عبارة عن موازنة بين تكاليف هذا الدخل ومنافعه أي تحليل اقتصادي بحث قائم على الثنائية تكلفة عائد.

المطلب الثالث: مذكرات شهادة الماجستير

1. غزة مبروك "فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد من التهرب الضريبي دراسة حالة لمديرية الضرائب -بسكرة-

2016/2015" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

اولا: الاهداف و الاهمية

تتجلى أهمية هذا البحث في أهمية الضرائب كإحدى الأدوات الفعالة في تزويد خزينة الدولة من اجل تغطية نفقاتها، في بلادنا الضرائب هي الممول الثاني لخزينة الدولة بعد الثروة البترولية. و تبرز أهمية هذا البحث من خلال الآثار السيئة لظاهرة التهرب الضريبي، و التي ساهمت في استنزاف اموال طائفة تتداول بكل حرية دون مراقبة من الدولة، و لها مردودية ايجابية على خزينة الدولة. و بروز الرقابة الجبائية وسيلة اساسية في مكافحة التهرب الضريبي و التقليل من نزع الاموال.

و يمكن تلخيص الاهداف المرجوة من هذا البحث في ما يلي:

✓ ترك ثقافة ضريبية لدى المكلفين من اجل التقليل من عمليات التهرب الضريبي التي تؤثر على الاقتصاد الوطني.

✓ تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي.

✓ طرق مكافحة التهرب الضريبي.

✓ الوقوف على فعالية الاجهزة المختصة في مكافحة التهرب الضريبي.

ثانيا: الاشكالية

ما أهمية و فعالية الرقابة الجبائية للحد من التهرب الضريبي؟

ثالثا: الفرضيات

- الضريبة اداة لتحقيق العدالة في توزيع الثروات بين الافراد و وسيلة لتوجيه النشاط الاقتصادي.
- التهرب الضريبي هو الوسيلة التي يلجأ اليه المكلف لتجنب اداء التزاماته الضريبية.
- التحقيق الجبائي و التحقيق المحاسبي من اهم و اكبر آليات مكافحة التهرب الضريبي.
- حجم التهرب الضريبي متوقف على مدى فعالية الرقابة الجبائية.
- التهرب الضريبي آفة تؤثر سلبا على الرقابة الجبائية.
- الرقابة الجبائية من اهم الحلول و الاليات التي تعتمد عليها الادارة الجبائية لمحاربة هذه الظاهرة.

رابعا: النتائج التي توصل اليها الباحث

- ان الضريبة تعتبر كاهم عنصر، التي بإمكانها ان تحدث تغيرات في النشاط الاقتصادي و ذلك من توجه الاستثمارات الخاصة المحلية او الاجنبية لخدمة التنمية الاقتصادية، و ذلك لخدمة الخزينة العمومية.
- تعتبر الضرائب التالية: الضرائب على الدخل الاجمالي، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة و الضريبة على ارباح الشركات، من اهم الضرائب المعمول بها في الجزائر.
- يشكل التهرب الضريبي احد اهم التحديات التي تقف امام التطبيق الفعال للسياسة المالية و الاقتصادية، نظرا لآثاره السلبية المتعددة.
- ان للرقابة الجبائية مجموعة من الاجراءات تضبط تدخل الادارة، و تحمي المكلفين بالضريبة و يؤدي عدم الالتزام بها الى بطلان الرقابة الجبائية.
- ان طريقة التحقيق المحاسبي تبقى محدودة الفعالية لأنها لا تستطيع ان تصل الى كافة المداخل المتحصل عليها من طرف الاشخاص الطبيعيين، و هذا مما يؤدي الى تدعيمه بالتحقيق العمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة و الى التحقيق المصوب في المحاسبة بغية التوسيع من صلاحيات الادارة و اعوان الرقابة الجبائية.

خاتمة الفصل

قد استخدمت في بحثي مجموعة من الدراسات السابقة التي أجريت في نفس المجال عبر فترات زمنية سابقة، حيث تناولت هذا الموضوع من زوايا و أبعاد عديدة متشابهة و أخرى مختلفة، اين وجدت أن معظم الدراسات قد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لمجموعة البيانات والمتعلقة بالظاهرتين محل دراستنا، وكذلك تم استخدام دراسة حالة في غالبية الدراسات كأداة رئيسية في جمع المعلومات والبيانات ميدانيا وهذا من اجل التحليل الدقيق والوصف الشامل حيث ان اغلب هذه الدراسات التي تناولت ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي حاولت تبيان طرق المكافحة عن طريق التجارب الناجحة التي قامت بها بعض الدول في دمج الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي. اما فيما يخص التهرب الضريبي فكل دراسات الحالة الموجودة في الدراسات السابقة فقد كانت تتحدث عن الرقابة الجبائية و دورها الكبير في التصدي و مكافحة و كبح جماح الظاهرة.

علاقة الدراسات السابقة بموضوع بحثنا: تكمن العلاقة بين الدراسات السابقة وموضوع بحثنا في مجموعة النتائج المشتركة التي توصلنا إليها من اجل معرفة كل من ظاهرتي التهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي ومختلف الاساليب المنتهجة في التعامل مع الظاهرتين، حيث يمكن أن نخلص الى النتائج التالية:

- ✓ معرفة خطورة الظاهرتين محل الدراسة على الاقتصاد الوطني من تبذير للمال العام و فساد اداري و انتهاك للقوانين العامة.
- ✓ البحث عن مختلف الاساليب التي تسمح لنا بالحد من خطورة الظاهرتين و ذلك عن طريق عملية الدمج بالنسبة للاقتصاد غير الرسمي، دون ان ننسى الدور الكبير الذي تلعبه الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي و توعية المكلفين بالخطورة.
- ✓ الدور الكبير و الهام الذي تلعبه العدالة الضريبية في توزيع العبء الضريبي بالتساوي بين افراد المجتمع و تحقيق المساواة.
- ✓ عصرنة النظام الجبائي المحلي و إصلاحه، و تدعيم الجهاز الرقابي بالقوى العاملة ذات الكفاءة من اجل فعالية اكثر في المجال.
- ✓ محاولة تطوير و تحسين العلاقة بين الادارة الجبائية و المكلفين بالضريبة و باقي الادارات الاخرى.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة: استفدنا من الدراسات السابقة في اختيار منهج دراستنا والأساليب الإحصائية المتبعة في هذه الدراسات، والكيفية التي يتم بها تحليل البيانات، و كذا عرض الإطار النظري للتهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي و الرقابة الجبائية. استفدنا ايضا من الدراسات السابقة في اخذ نظرة عامة و شاملة عن كيفية القيام بدراسة الحالة، و من المراجع والكتب التي تم الاعتماد عليها في توفير الوقت و الجهد.

الفصل الثالث:

الادبيات التطبيقية

(دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية تلمسان)

الفصل الثالث: دراسة حالة - مديرية الضرائب لولاية تلمسان-

مقدمة الفصل

ان ظاهري التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي لهما تأثير سلبي على جميع الانظمة الجبائية في العالم و تشتد خطورتها اكثر في البلدان التي تمثل فيها الجباية اهم مورد للخزينة العامة للدولة و لذلك يسعى القانون الجبائي الى ايجاد حلول لهاتين الظاهرتين بتوظيف جميع الوسائل و الامكانيات المتاحة لمحاربتهم و الحد منهما و منها وسيلة الرقابة الجبائية و التي تعد من اهم الاجراءات الضرورية المتخذة لمكافحةهما.

ان النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي يمنح الحرية الكاملة للمكلف بالضريبة في التصريح بمداخيله من تلقاء نفسه لهذا تعتبر الرقابة البعدية على هذه التصريحات لازمة لأنها قد تكون غير صحيحة او خاطئة سواء عن حسن نية او بهدف التملص من دفع الضريبة. حيث سنشير في دراستنا هذه الى جزء من الارقام و الاحصائيات التي تم اكتشافها عن حالات التهرب الضريبي بواسطة الرقابة الجبائية على مستوى الولاية غير انه لم يتم الحصول على اية معلومات عن الاقتصاد غير الرسمي نظرا لعدم وجود اي دراسات ميدانية و احصائيات رسمية من جهة و اعتراف المسؤولين بصعوبة تقدير و احصاء هذا القطاع غير انه ما تم في هذه الدراسة هو التحليل و التعليق على احصائيات حول التهرب الضريبي على مدار عدة سنوات.

لدى سنقوم في هذا الفصل بتبيان مختلف جوانب الرقابة الجبائية التي تقوم بها المديرية الولائية للضرائب لولاية تلمسان باعتبارها المكلف بعملية التحصيل و الرقابة و المتابعة و في الاخير تقديم مختلف التدابير القانونية المتخذة من طرف المديرية في اطار مكافحة التهرب الضريبي تتمثل في العقوبات الجبائية و الجزائية.

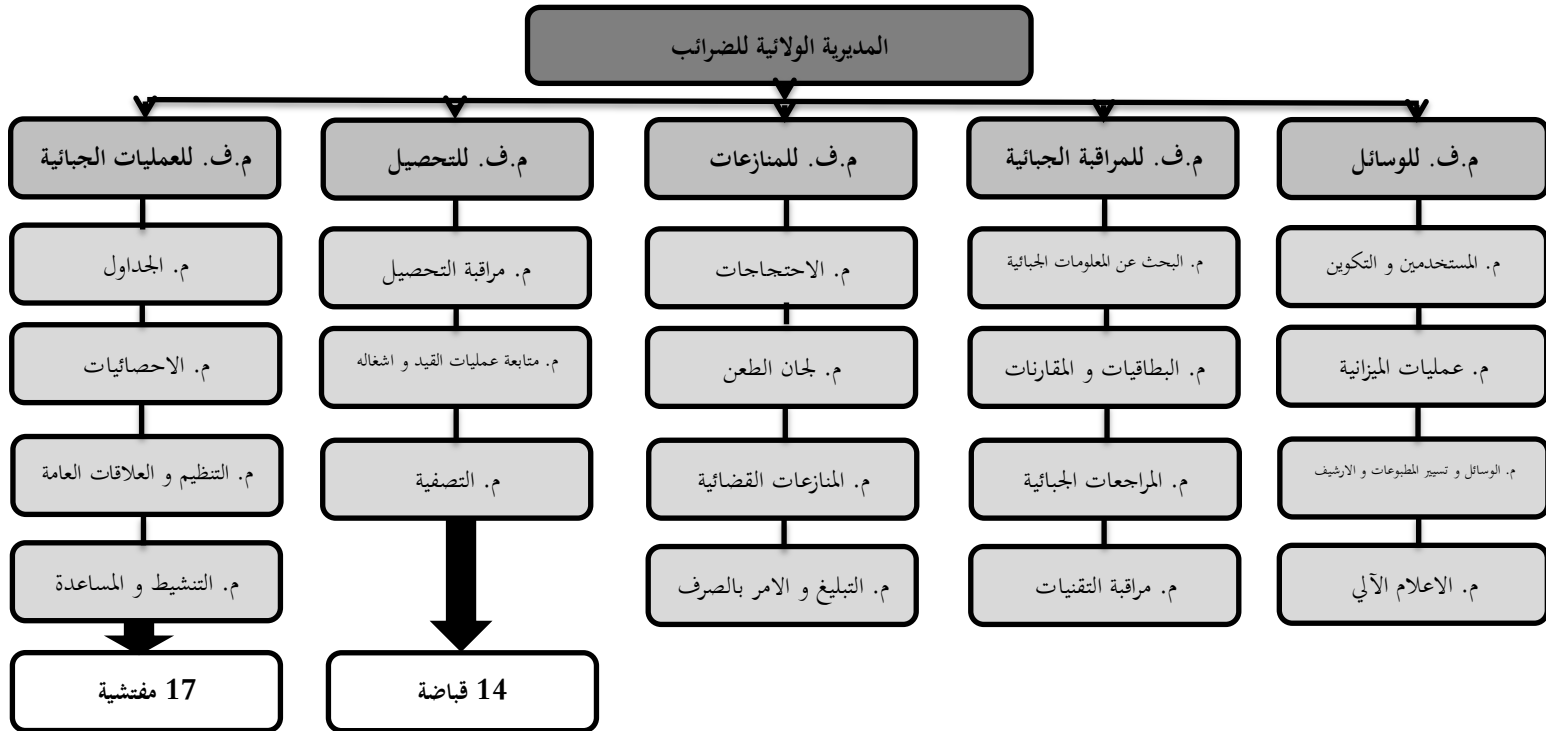
المبحث الاول: تقديم مديرية الضرائب لولاية تلمسان

تعد مديرية الضرائب بولاية تلمسان اعلى هيئة عمومية على مستوى الولاية، و هي تنشط في المجال الجبائي طبقا لمختلف القوانين المنصوص عليها، في ما يلي سنتناول تقديمها عاما لهذه المديرية حيث سنقدم تعريفا موجزا لها، اضافة الى تحديد المديرية الفرعية التي تتضمنها و الهيكل التنظيمي لها.

المطلب الاول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية تلمسان (DIW)

تم انشاؤها طبقا للمرسوم الوزاري رقم 60-91 المؤرخ في 1991/02/21 المتضمن تنظيم الاختصاصات للمصالح الخارجية للإدارة الجبائية لتصبح المديرية الجهوية تضم تحت نطاقها عدة مديريات ولائية، اما المديرية الولائية لولاية تلمسان فهي تدخل ضمن المديرية الجهوية لولاية وهران، و تتكون هذه الاخيرة من (05) مديريات فرعية و كل مديرية تضم مكاتب و لكل مكتب مهام يقوم بها. و تضم (428) عامل لسنة 2017 بما في ذلك المديرية و مركز الضرائب للولاية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية تلمسان⁽²⁾



الشكل (01): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية تلمسان

(1) مقابلة مع السيد شافي بن عمر رئيس مصلحة و مفتش مركزي للضرائب يوم 2017/05/23

(2) من اعداد الطالب بعد مقابلة مع رئيس مصلحة المنازعات لدى مركز الضرائب لولاية تلمسان يوم 2017/05/23

المطلب الثالث: وسائل المديرية الولائية للحد من التهرب الضريبي

على مستوى مديرية الضرائب لولاية تلمسان، نجد ان:

1. المديرية الفرعية للرقابة الجبائية⁽¹⁾ هي المسؤولة عن مكافحة التهرب الضريبي، من خلال اعداد و تنفيذ برامج

التحقيقات الجبائية الميدانية للمكلفين، و اجراء تحقيقات لبعض النشاطات التي يمكن ان تكون محل للتهرب الضريبي، كما تقوم هذه الاخيرة بما يلي:

➤ المساهمة المباشرة في مكافحة التهرب الضريبي من خلال تسيير و توزيع و ترتيب الفهارس حسب المفتشيات للمعلومات التي تم جمعها او الحصول عليها.

➤ اعداد برامج البحث و مراقبة و مراجعة التقييمات و متابعة انجازها عن طريق مكاتبها الاربعة.

➤ انشاء و تسيير فهرس خاص بالأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين تمت برمجتهم في التحقيق المحاسبي و المعمق و المصوب.

➤ استغلال كشوف الزبائن و الموردين و بطاقات التشخيص لمتابعة الوضعية الجبائية للمكلفين.

➤ تقييم نشاطات مفتشيات الضرائب و اعطائها الاقتراحات و التوصيات من اجل تحسين البحث عن المادة الجبائية الخاضعة و الاستغلال الجيد للمعلومات الجبائية المرسله اليها.

2. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية⁽²⁾ تساهم هذه المديرية الفرعية في مكافحة التهرب الضريبي عن طريق (اعطاء

الصبغة التنفيذية لجدول الضرائب، التركيز على الاحصائيات و تحليلها لتحسين و توجيه البحث عن المعلومة الجبائية).

3. مركز الضرائب⁽³⁾ هو مصلحة خارجية عملياتية ملحقه لمديرية الضرائب للولاية التي تعتبر وصية على المصالح الضريبية

على المستوى الولائي. و قد تم استحداثه من طرف المديرية العامة للضرائب بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في

2009/02/21 و من اهدافه و مهامه:

➤ تحسين التسيير و الرقابة للملفات المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، و كذلك اصحاب المهن الحرة.

➤ تحديد الاطار الضريبي الموحد لجميع المكلفين التابعين لمركز الضرائب و جميع الضرائب و الرسوم الخاضعين لها.

➤ تحسين و عصنة الاجراءات المتعلقة بالضريبة.

(1) مقابلة مع رئيس المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية تلمسان يوم 2017/05/18

(2) مقابلة مع رئيس مكتب الاحصائيات بالنيابة للمديرية الفرعية للعمليات الجبائية السيد "مرسلاوي محمد" يوم 2017/05/18

(3) فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2007-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 12-2014، جامعة المسيلة.

المبحث الثاني: حالات التهرب الضريبي لمديرية الضرائب لولاية تلمسان

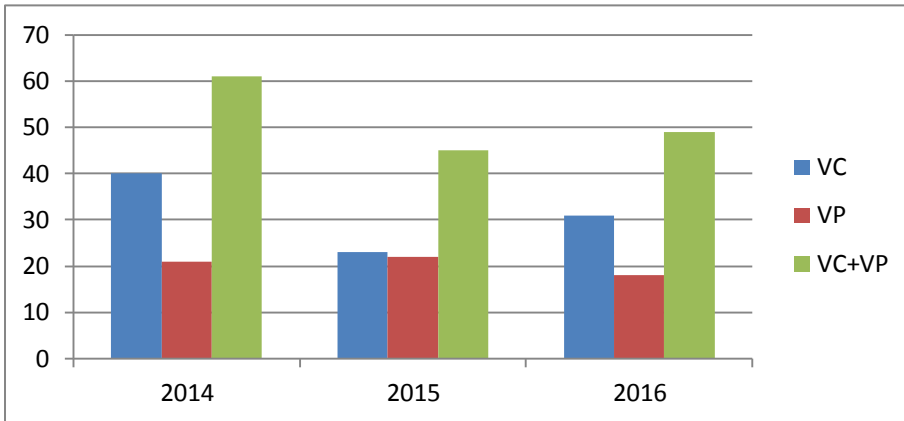
دراسة آثار الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي من خلال تحليل و تقييم اثر الاشكال المختلفة للرقابة الجبائية المستعملة في الجزائر، حيث سيتم التركيز على كل من التحقيق في المحاسبة و التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية باعتباره اكثر فعالية في اكتشاف محاولات الغش و التهرب الضريبي و ذلك بوجود انواع اخرى للرقابة الجبائية.

المطلب الاول: عدد الملفات المدروسة على مستوى مديرية الضرائب لولاية تلمسان

في هذه الحالة تسعى الرقابة الجبائية الى استرجاع اكبر قدر ممكن من الاموال التي لم يصرح بها من طرف المكلفين المتهربين، و الجدول التالي يبين عدد الملفات المدروسة من طرف الادارة الجبائية باتباع عدة انواع من الرقابة الجبائية.

2016	2015	2014	انواع الرقابة
31	23	40	عدد الحالات المدروسة بالتحقيق المحاسبي
73 099 792	115 899 478	983 897 746	المبالغ المستحقة عن التحقيق المحاسبي
18	22	21	عدد الحالات المدروسة بالتحقيق المصوب
119 924 294	17 653 165	20 397 004	المبالغ المستحقة عن التحقيق المصوب
49	45	61	مجموع الحالات
193 024 086	133 552 643	1 004 294 750	مجموع المبالغ

الجدول (08): يبين عدد الملفات المدروسة و المبالغ المترتبة عن اجراءات الرقابة الجبائية⁽¹⁾.



الشكل (02): من الطالب بناء

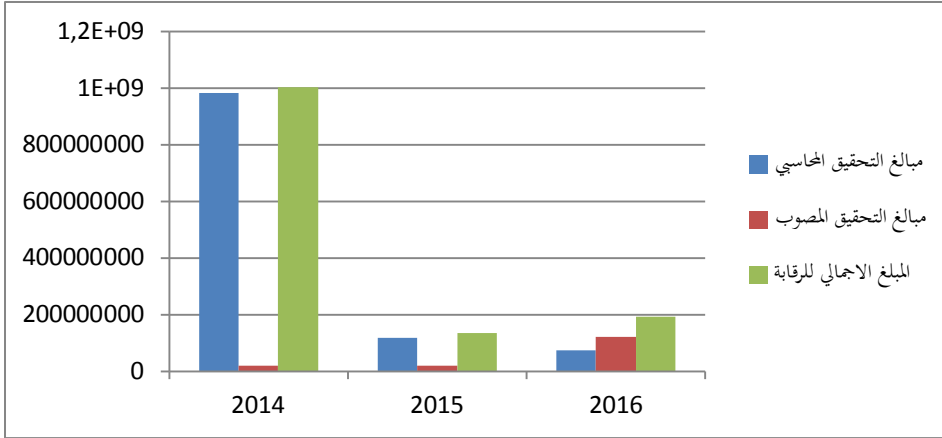
على معطيات الجدول (08).

(1) من اعداد الطالب بناء على معلومات مقدمة من طرف السيد مرسلواوي محمد رئيس مكتب الاحصائيات بالنيابة للمديرية الفرعية للعمليات الجبائية يوم 2017/06/07

الشكل (03): من اعداد

الطالب بناء على معطيات

الجدول رقم (08).



من خلال الجدول (08) و التمثيلين البيانيين (01) و (02) سنقوم بشرح الانواع التي تطبق في دراسة الملفات الخاضعة للرقابة باتباع التحقيق المحاسبي و التحقيق المصوب، و المبالغ المستحقة عن الاجراءات الرقابية المطبقة لكل نوع من انواع الرقابة المذكورة على مدار السنوات الثلاثة الماضية، و نبين الاختلافات الموجودة.

اولا: التحقيق المحاسبي

من خلال المعطيات الجدول(08) نلاحظ ان هناك انخفاض في عدد الملفات المدروسة من 40 حالة سنة 2014 الى 23 حالة سنة 2015 الامر الذي انجر عنه انخفاض كبير في المبالغ المستحقة عن الاجراء الرقابي خلال هذه الفترة، لتعود و ترتفع عدد الحالات المدروسة سنة 2016 الى 31 حالة بينما بقيت المبالغ في انخفاض. و بعد مناقشة الاسباب مع اعوان الضرائب تبين ان هذا الانخفاض ناتج عن قلة المراقبين من حيث العدد حيث شهدت نهاية سنة 2014 تقاعد عدد كبير من الاعوان ذوي الخبرة، و على الادارة الضريبية توفير العدد الكافي من المراقبين و مراعاة التكوين الجيد لفعالية اكثر في اكتشاف اكر عدد من المتهربين من الضريبة.

ثانيا: التحقيق المصوب

نلاحظ من خلال المعطيات المتواجدة لدينا ان هناك تفاوت صغيرا في عدد الحالات المدروسة على مر السنوات الثلاث، و بينما نلاحظ تطور في المبالغ المستحقة، الامر يرجع الى كون هذا النوع من الرقابة الجبائية حديث التطبيق و لم يطبق منذ القدم من جهة، و من جهة اخرى يبين هذا التطور الجهود المبذولة من طرف اعوان الرقابة في اكتشاف المتهربين و تزويد الخزينة العمومية بالاموال.

المطلب الثاني: نتائج مكافحة الاقتصاد غير الرسمي من طرف مديرية الضرائب لولاية تلمسان

سنقوم بعرض بعض احصائيات نتائج الرقابة الجبائية لبعض المكلفين بالضريبة الذين يقومون بالتهرب من دفع الضريبة و بدورهم يدخلون حيز الاقتصاد غير الرسمي بواسطة بعض المعاملات، و بالتالي يساهمون في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي.

السنوات	2014	2015	2016
مجموع الاجراءات الرقابية ضد الاقتصاد غير الرسمي	975	786	957
عدد المحاضر المحررة	137	69	236
المبالغ المتهرب من دفعها	9 819 134	12 142 832.49	318 827 551
المبالغ الناتجة عن الاجراءات الرقابية	362 996 015	113 782 166.6	878 832 348
نتائج العمليات الرقابية	353 176 881	101 639 334.11	560 004 797

الجدول (09): يبين نتائج عمليات مكافحة الاقتصاد غير الرسمي⁽¹⁾.

من خلال الجدول(09) نلاحظ انه خلال سنة 2014 مجموع الاجراءات الرقابية ضد الاقتصاد غير الرسمي قدر ب 975 حالة، 137 حالة منها حررت ضدها محاضر، اي ما يعادل تهرب ضريبي بمبلغ 9 819 134 دج لكن في المقابل نلاحظ الجهود المبذولة التي قامت بها مديرية الضرائب من خلال جهازها الرقابي الذي قام بتحرير مبالغ ناتجة عن التهرب الضريبي حيث قدرت ب 362 966 015 دج، و من ملاحظتنا للفارق بين المبلغ الذي حققه الجهاز الرقابي و المبلغ الذي كان مستحقا على الانشطة نجد 353 176 881 دج الذي يعتبر ناتج عن العمليات الرقابية الذي يبين و يبرهن كفاءة و فعالية اعوان الضرائب.

اما خلال سنة 2015 نلاحظ انه و بالرغم من تقارب عدد الاجراءات الرقابية ضد الاقتصاد غير الرسمي بالمقارنة مع سنة 2014 الا انه نلاحظ انخفاض كبير و فادح في عدد الحالات التي حررت ضدها محاضر (69 حالة) و الذي يرجع اساسا الى نقص اليد العاملة الرقابية في الجهاز الرقابي، كل هذا نتج عنه تراجع في مبلغ الناتج عن الاجراءات الرقابية (133 782 166.6 دج).

(1) من اعداد الطالب بناء على معلومات مقدمة من طرف السيد مرسلوي محمد رئيس مكتب الاحصائيات يوم 2017/05/14

لكن في سنة 2016 نلاحظ استدراك النقص المسجل في السنة الماضية من خلال ارتفاع كبير و قفزة في عدد الحالات التي حررت ضدها محاضر (236 حالة)، و يرجع ذلك حسب تصريحات مسؤولي مديرية الضرائب الى اتخاذ بعض الاجراءات و التدابير لا سيما تدعيم الجهاز الرقابي بأعوان مؤهلين ذوي خبرة في هذا المجال، كل هذا نتج عنه تحقيق مبالغ معتبرة عن الاجراءات الرقابية الذي قدر ب 560 004 797 دج.

استنتجنا من خلال تحليلنا لنتائج الجدول(09) الدور الكبير و الفعال الذي قام به الجهاز الرقابي من ردع و محاربة للاقتصاد غير الرسمي من جهة، و من جهة اخرى تحصيل مبالغ معتبرة تدعم بها الخزينة العمومية.

خاتمة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى تبيان دور الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر و بالضبط في ولاية تلمسان كعينة للدراسة، و ذلك باعتبار الرقابة الجبائية هي الطريقة المنتهجة لدى الادارة الجبائية. و كما هو مبين في في الاحصائيات الخاصة بنتائج الرقابة الجبائية و كمقابل للنظام التصريحي الذي تمنحه للمكلف بالضريبة، بمهدف التأكد من صحة تصريحاته و استرجاع المبالغ المتهرب منها، الا ان هذه المبالغ تعتبر قليلة مقارنة بحجم التهرب الضريبي اللاحق. حيث يتضح من خلال تقييم فعالية الرقابة الجبائية وجود عدة تحديات و مشاكل يعاني منها نظام الرقابة الجبائية في الجزائر و تقف عائقا دون تحقيق اهدافه، من خلال ضعف اهمية الرقابة و عدم فعالية النظام الضريبي، و نقص ايضا الوعاء الضريبي و غياب الضمير عند المكلف بالضريبة.

و اثناء تربعنا في مديرية الضرائب لولاية تلمسان، قمنا بدراسة احصائيات خاصة بنتائج تطور الرقابة الجبائية، و توصلنا الى اهم الطرق و الاجراءات التي يتبعها المحققون في حصولهم على ادلة تثبت ان المكلف قام بعمليات غير قانونية تدل على وجود حالة تهرب. اما فيما يخص إشكال التهرب الضريبي الموجودة على مستوى الولاية نجد كل من التهرب الكلي و الجزئي. وفي ما يخص الأسباب إضافة إلى تلك المذكورة في الجانب النظري نجد أسباب أخرى كالأنشطة الخفية أو غير الرسمية و هو ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي، الامتناع عن تقديم التصريحات على الإطلاق أو تقديم عناوين خاطئة أو تقديم فواتير مزورة أو بما نقائص أو عدم استعمالها أصلا، دفع الرشاوى لبعض موظفي الضرائب، تزوير وثائق الحالة المدنية للمكلف، غلق المحلات التجارية عند قيام أعوان المفتشيات بأي دورية وكذلك تهريب الأموال والسلع إلى الخارج.

أما فيما يخص الآثار الناجمة عن التهرب الضريبي نجد انه يؤثر بالدرجة الأولى على مداخيل الخزينة بحيث انه يضعف الحصيلة الضريبية على المستوى المحلي ثم على المستوى الوطني، وعليه يوصى في الأخير بضرورة تفعيل إجراءات التصدي للتهرب الضريبي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

ان معالجة اي ظاهرة اقتصادية تستلزم اتباع منهجية معينة عادة ما تستخدم الخطوات التالية: دراسة اسباب ظهور هذه الظاهرة، مكوناتها و عوامل ارتباط عناصرها الداخلية، و ذلك من اجل معرفة الطرق الواجب اتباعها للتعامل معها. إلا ان مثل هذه المنهجية لا تكون سهلة التطبيق عند دراسة الظواهر الاقتصادية المعقدة مثل ظاهرتي التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي، و ذلك نظرا لتشابك عناصرهما المختلفة و صعوبة التعامل معهما.

قد تعددت تعارف و تسميات الاقتصاد غير الرسمي بتعدد الافكار و المفاهيم، خاصة و ان المعايير المستعملة لتحديد مفهومه و مجاله تختلف من مفكر لآخر، و من بيئة لأخرى، و تتغير في ضل الدراسات السابقة و الحديثة. و رغم تعدد تلك المفاهيم و دلالتها غير المتفق عليها لوصف ظاهرة غير الرسمية، الا ان اغلب هذه لمفاهيم يمكن ان تحتوى ضمن مفهومى الاقتصاد غير الرسمي او الخفي و اللتان تعتبران اكثر انتشارا و اكثر دلالة لتوضيح المفهوم.

و يضم الاقتصاد غير الرسمي عدة اشكال مشروعة و غير مشروعة، من اهمها التهرب و الغش الضريبي و الجمركي، تجارة المخدرات، تبييض الاموال، الفساد المالي و الاداري، و هذا ما جعل منه ظاهرة خطيرة على الاقتصاد الرسمي من جهة، و على السياسات المنتهجة من طرف الدولة من جهة اخرى، و نظرا لكونه اقتصادا خفي فمن الصعب تقدير حجمه او قياسه، لكن ذلك لم يمنع الباحثين من إجراء محاولات لتقدير حجمه من خلال مجموعتين من النتائج المباشرة و غير المباشرة. اذ يسمح قياسه بتعديل و تصحيح الحسابات الوطنية و المؤشرات الاقتصادية الرئيسية من تشغيل، بطالة و الدخل، كما انه يخلف آثار سلبية تتمثل في انخفاض الحصيلة الضريبية و الاخلال بالموازنة العامة، و التأثير على السياسة النقدية و سعر الصرف، و مدى مصداقية البيانات و الاحصائيات الرسمية.

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي من اخطر المشاكل التي تعاني منها مختلف الدول باختلاف مستوياتها الاقتصادية كونها تشكل عائقا في طريق النمو الاقتصادي و تحقيق الاهداف المسطرة، ولقد شهدت هذه الظاهرة انتشارا كبيرا، و تعددت اسبابها، فمنها ما هو متعلق بالنظام الضريبي من غموض و عدم استقرار، و الإدارة الجبائية و اجراءاتها المعقدة، و المكلف بالضريبة و ظروفه الاقتصادية و الاجتماعية المحيطة به، و منها ما هو متعلق باتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي، حيث تؤدي زيادة التهرب الضريبي الى توسيع و انتشار الاقتصاد الخفي، و من خلال تشخيص هذه الظاهرة يتضح انها غير قابلة للقياس نظرا لعدم امكانية حصرها، اضافة الى ما تخلفه من آثار

وخيمة من الناحية المالية و الاقتصادية و الاجتماعية و لذلك تسعى الحكومة جاهدة و بكل الطرق الممكنة للتخفيف من حدة الظاهرة.

يؤدي التهرب الضريبي الى زيادة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، اذ ان ارتفاع معدلات الضرائب يؤدي الى ارتفاع عدد حالات تجنّب الضرائب والتهرب منها، حيث ترتفع تكلفة الامانة الضريبية ويزيد احتمال تحول الامناء الى غير امناء كلما ارتفع العبء الضريبي، وهو ما يؤدي الى نمو و ازدهار الاقتصاد الخفي. كم يؤدي هذا الاخير الى عدم المساهمة الكلية في الحصيلة الضريبية مما يحرم الخزينة العمومية من موارد هامة.

حيث تسعى الدولة جاهدة لمكافحة مختلف الطرق و الاساليب. و لبلوغ ذلك كان من الضروري على الدولة اتباع رقابة جبائية فعالة من خلال نظامها الضريبي المطبق بمختلف ادواته و التي تمكنها من التأكد من تطابق ما تم التصريح به مع ما تم التوصل اليه من نتائج وفقا للسياسة الضريبية و التشريع الضريبي. كل هذا من اجل الحد من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي على الجانب المالي و الاقتصادي للدولة.

نتائج اختبار الفرضيات:

انطلاقا من الكيفية التي تم اعتمدت في اختبار الفرضيات توصلنا الى النتائج التالية:

1. الفرضية الاولى: الاقتصاد غير الرسمي يؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة بسبب انتشار مختلف الظواهر السلبية في

الاقتصاد الوطني (الغش الضريبي، التهرب الضريبي، التزيف...الخ).

- يضم الاقتصاد غير الرسمي عدة اشكال مشروعة و غير مشروعة، من اهمها التهرب و الغش الضريبي و الجمركي، تجارة المحدرات، تبييض الاموال، الفساد المالي و الاداري، و هذا ما جعل منه ظاهرة خطيرة على الاقتصاد الرسمي من جهة، و على السياسات المنتهجة من طرف الدولة من جهة اخرى، اذ يسمح قياسه بتعديل و تصحيح الحسابات الوطنية و المؤشرات الاقتصادية الرئيسية من تشغيل، بطالة و الدخل، كما انه يخلف آثار سلبية تمثل في انخفاض الحصيلة الضريبية و الاخلال بالموازنة العامة، و التأثير على السياسة النقدية و سعر الصرف، و مدى مصداقية البيانات و الاحصائيات الرسمية.

➤ اذن الفرضية الاولى صحيحة.

2. **الفرضية الثانية:** يعد غياب العدالة الضريبية احد اسباب تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي بحيث يتحمل العبء البعض على حساب البعض الاخر، و بالتالي يجب تحقيق عدالة التوزيع في العبء الضريبي.

- غالبا ما تؤدي الاجراءات الادارية المعقدة، الى خلق شعور بالكراهية اتجاه الضريبة و كذا الهيئات الممثلة لها. حيث ان من الاجدر ان لا يكون فرق بين العدالة القانونية و العدالة الفعلية، حيث ان في الحقيقة تكون الضريبة عادلة من الوجهة القانونية كما ارادها المشرع المالي و تأتي صعوبة التطبيق فتقضي على هذه العدالة و الضريبة لا تكون عادلة الا اذا استوفت ركني العدالة، اي عدم تقرير الضريبة و عدالة تطبيقها و هذه الاخيرة منوطة بكفاءة الادارة المالية. ومن الثابت ان عدم المساواة في التطبيق تضعف الثقة العامة بعدالة الضريبة و تكون من دواعي التهرب منها.

➤ اذن الفرضية صحيحة.

3. **الفرضية الثالثة:** لا تستطيع الرقابة الجبائية القضاء على ظاهري التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي بشكل كلي و انما التخفيف من اضرارها فقط.

- مهما كانت الرقابة الجبائية فعالة، فإنها تحتاج الى مساعدة من الإدارات الاخرى و إعطائها بالمعلومات اللازمة، و على هذا فان الرقابة الجبائية لا تستطيع القضاء على التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي لوحدها، انما يتم القضاء عليهما بالتعاون بين كل الإدارات الخاصة بذلك، و تستطيع الرقابة الجبائية الحد من خطورتهم و حدثهما بواسطة كشف الاخطاء المحاسبية و الفحص المحاسبي و المعمق و المصوب.

➤ اذن الفرضية صحيحة

نتائج الدراسة: و على ضوء ما سبق تم التوصل الى النتائج التالية:

- تلعب الضرائب بصفة عامة دورا هاما في تكوين و نمو الاقتصاد غير الرسمي اذ ان وجود الضرائب يقسم الاقتصاد الوطني الى قطاعين احدهما خاضع للضريبة و يسمى بالاقتصاد الرسمي و الاخر غير خاضع لها و يسمى بالاقتصاد غير الرسمي.
- يؤدي الاقتصاد الخفي الى عدم المساهمة في الحصيلة الضريبية و هو ما يحرم الخزينة موارد مالية هامة.
- يلعب التهرب الضريبي دورا اساسيا في نمو الاقتصاد غير الرسمي حيث يشكل احد اهم مظاهر الاقتصاد الخفي و اسهلها و اكثرها انتشارا.

- ان غموض النظام الضريبي و عدم استقراره يشكل عاملا مهما يشجع الافراد و المؤسسات على ممارسة الانشطة الاقتصادية و التجارية دون التصريح بها لدى الهيئات المعنية و هو ما يؤدي الى زيادة التهرب الضريبي و بذلك نمو و انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي.
- يصعب قياس ظاهري التهرب الضريبي رغم تعدد طرق تقديره نظرا لعدم امكانية حصره و ارتباطه بالاقتصاد السري الذي يحتل نسبة كبيرة من اقتصاد الدول.
- يخلف الاقتصاد الخفي و التهرب و الغش الضريبيين اثارا سلبية على المستوى المالي و الاقتصادي و الاجتماعي، حيث يؤدي الى الإضرار بالخزينة العمومية نتيجة حرمانها من جزء هام من الموارد المالية، و يترتب عن ذلك اختلال التوازن المالي للدولة و اللجوء الى الوسائل الاخرى للتمويل كما تؤدي الى اختلال المنافسة الاقتصادية النزيهة و العدالة الضريبية و انتشار التفاوت بين الطبقات الاجتماعية.
- انخفاض مستوى الوعي الضريبي و انعدام الثقافة الضريبية لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية يؤدي بهم الى التهرب الكلي او الجزئي من دفع الضريبة و ممارسة الانشطة خفية دون التصريح بها لدى الادارة الجبائية و مصالح الضمان الاجتماعي.
- تعتبر الرقابة الجبائية الاداة القانونية لمكافحة التهرب الضريبي و ذلك من خلال اقامة العديد من الهياكل و من القوانين و التشريعات المختلفة.
- ان زيادة تطبيق الرقابة الجبائية تؤدي الى اقرار المكلفين بالضريبة بحقيقة دخولهم و هو ما تؤدي الى الحد من التهرب الضريبي و اظهار جزء كبير من الدخول الخفية.
- رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال الرقابة الجبائية إلا انها لاتزال غير قادرة على القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي، و لذلك يجب على الدولة ايجاد التدابير و الاجراءات الكفيلة بتحسين فعالية الرقابة الجبائية و تدعيم آلياتها في مكافحة التهرب الضريبي و أنشطة الاقتصاد غير الرسمي و لذلك لا بد من التعاون مع الانواع الاخرى من الرقابة مثل: الرقابة التجارية و الرقابة الجمركية و تفعيل دورها في مكافحة الاقتصاد الخفي اضافة الى انشاء انواع اخرى من الرقابة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ الكتب:

1. د. عبد المنعم فوزي، دولار علي - مالية الدولة -، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.
2. عبد الحميد الشواربي، الجرائم المالية و التجارة، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1989.
3. قحطان السيوفي، اقتصاديات المالية العامة، دار الطلاس للنشر، 1998.
4. حمدي عبد العظيم، غسيل الاموال في مصر و العالم (الجرمة البيضاء-ابعادها-اثارها-كيفية مكافحتها)، القاهرة، الطبعة الثانية، 2000.
5. المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، دار الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2000.
6. خضير محسن احمد، غسيل الاموال(الاسباب و العلاج)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
7. ناصر مراد، التهرب و الغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، الطبعة الأولى.
8. د. عبدالحكيم مضطفي الشرفاوي، التهرب الضريبي و الاقتصاد الاسود، الاسكندرية، دار الجامعة للنشر، 2006.
9. نسرين عبد الحميد نبيه، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء للطباعة و النشر، الطبعة الاولى، الاسكندرية، 2008.

❖ مذكرات شهادة الدكتوراه:

1. د.علي بودلال، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2006-2007.
2. قارة ملاك، اشكالية عرض الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض و مقارنة تجارب (المكسيك، تونس و السنغال)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعو منتوري قسنطينة، 2009-2010.
3. بن يخلف زهرة، الرشوة في الجزائر: دراسة ميدانية حول الظاهرة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2010-2011.

4. بوشرى عبد الغني، التهرب الضريبي و الاقتصاد الخفي في الجزائر، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية،

مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان،

2016-2015.

❖ مذكرات شهادة الماجستير:

1. يمينة سعدي، مدى فعالية الرقابة الجبائية في التحصيل الجبائي، مذكرة التكوين للحصول على شهادة أهلية تقني

سامي في التسيير وقانون الأعمال، المعهد الوطني المتخصص في التكوين الوطني للتسيير، البليدة، 2005.

2. سهام كردودي، المعلومات المحاسبية و الرقابة الجبائية، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة، جامعة بسكرة، 2009-2008.

3. بوشرى عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية و اثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن

متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة تلمسان،

2011/2010.

4. لابد لزرقي، ظاهرة التهرب الضريبي و انعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر، دراسة حالة -ولاية تيارت-

مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية،

جامعة تلمسان، 2012-2011.

5. بورعدة حورية، الاقتصاد الخفي في الجزائر، دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، كلية

العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، 2014-2013.

❖ مذكرات شهادة الماستر:

1. ونادي رشيد، دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش حالة الجزائر، رسالة مقدمة وفقا لمتطلبات نيل شهادة

الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2002-2001.

2. غزة مبروك، فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد من التهرب الضريبي (دراسة حالة لمديرية الضرائب-بسكرة-)،

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد

خيضر بسكرة، 2016-2015.

❖ المجلات:

1. ناصر مراد، الاصلاح الريبي في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 02-2003، جامعة بليدة.
2. بودلال علي، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر (الاسباب و الحلول)، مجلة علوم انسانية، جامعة تلمسان، السنة الخامسة، العدد 37 ربيع 2008.
3. د. مفتاح الساعدي و أ. أنور عبدالكريم البصير، اقتصاد الظل و مظاهر وجوده في الاقتصاد الليبي، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 37، يناير 2013، جامعتي سرت و طرابلس بليبيا.
4. حسين عبدالله، دور عدالة النظام الضريبي في الحد من التهرب الضريبي، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية مجلد 35 العدد 05، 2013.
5. فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2007-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 12-2014، جامعة المسيلة.

❖ الملتقيات:

1. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول القطاع غير الرسمي: اوهام و حقائق، الدورة الرابعة و العشرين، الجزائر، جوان 2004.
2. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: الاقتصاد غير الرسمي اوهام و حقائق، لجنة علاقات العمل، الجزائر، 2004.
3. رمضان محمد، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر(الاثار و سبل الترويض)، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي الاثار و سبل الترويض، يومي 20 و 21 نوفمبر 2007، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم التجارية و الحقوق.

❖ المواد القانونية:

1. المادة 60 الفقرة 4 قانون المالية لسنة 2002.
2. ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2004.
3. المادة 152 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

4. المادة 309 و312 من قانون الضرائب المباشرة /المادة 74 و75 من قانون الرسم على القيمة المضافة.

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 19 المادة 60-61.

❖ المواقع الالكترونية:

<http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-1>

[8/brochures-fiscales/977-2016-07-11-13-10-38](http://www.mfdgi.gov.dz/brochures-fiscales/977-2016-07-11-13-10-38)

❖ المراجع الاجنبية:

Bernard CHANTAL, Nourvelles logiques Marchands au Maghreb, Pars,
CNRS,1980,P27

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق (01): ميثاق دافعي الضرائب

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية الولائية للضرائب تلمسان
مركز الضرائب تلمسان
الضلع الرئيسية للمراقبة والبحث
الهاتف: 043.26.23.94

CHARTE

DU

CONTRIBUABLE VERIFIE

EDITION 2016



الملحق (02): التصريح بالوجود (DECLARATION D'EXISTENCE)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 وزارة المالية
 المديرية العامة للغمرات
 مديرية الضرائب
 ولاية
 رقم الضريبة على ارباح الشركات (1)
 رقم الضريبة على الدخل الاجمالي (1)
 تاريخ بدء النشاط :

الاسم واللقب أو التسمية :

اسم الطيرة التجاري :

عنوان المقر الاجتماعي :

رقم بطاقة الحرفي أو رقم الاعمال :

رقم النشاط التجاري :

رسم الضريبة على ارباح الشركات :

رسم الضريبة على الدخل الاجمالي :

عنوان المؤسسة في الجزائر (الشركات الأجنبية) (2) :

عنوان المؤسسة في الخارج :

صافي المصروف :

تاريخ بدء النشاط :

الملك القانوني للشركة
 (مع علامة في الخانة المناسبة)

شركة تجارية :

مؤسسة عمومية (شركة) :

مؤسسة عمومية :

شركة ذات الإقتسام المخطط :

وحدة اقتصادية محلية (زراعية أو بلدية) :

أخرى :

شركة أجنبية :

شركة ذات مسؤولية محدودة :

شركة المساهمة :

شركة الخطأ الأكبر الشكل القانوني :

طبيعة النشاط الرئيسي :

نشاطات ثانوية أخرى :

مطابقين المؤسسات الثانوية الأخرى :

مكان سداد الحسابات :

اسم وعنوان المحاسب :

(1) تطبق البنود غير المنقطة
 (2) بالنسبة للشركات الأجنبية يتم استيفاء الجواز قبل الإقدام على المراسلة

يشهد بصحة من طرف المصريح المحامي أسفله الذي يتعرف بتفصيلة على التبرعات الجارية في الإقليم

يجب إيداع هذا التصريح في الأيام التالية (10) الأولى
 السابقة لتاريخ بدء النشاط لدى مصلحة الضرائب
 بالولاية

MINISTÈRE DES FINANCES REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
 Direction Générale des Impôts
 Direction des Impôts de la Wilaya
 Wilaya :
 (1) — Impôt sur les Bénéfices des sociétés (I.B.S.)
 — Impôt sur le revenu global (I.R.G.)

DECLARATION D'EXISTENCE
 Souscrite par un contribuable relevant de :

Date de Réception :

Site 6 Et zero - Imp. Officielle, Alger

Nom et prénoms ou raison sociale :

Dénomination commerciale :

Adresse du siège social :

N° Registre du Commerce : N° C.C.P. ou bancaire :

N° de la carte d'artisan ou N° d'agrément : NIF :

NIS :

Adresse de l'établissement en Algérie (Sociétés étrangères) (2) :

Qualité du déclarant : propriétaire - Locataire - Gérant libré - Gérant (1) :

Date de début de l'activité :

FORME JURIDIQUE DE L'ENTREPRISE
 (Cocher la case correspondante)

Entreprise individuelle. Société coopérative.

Société de fait. Société publique.

Société en nom collectif. Etablissement public.

Association en participation. Société d'économie Mixte.

Société civile professionnelle. unité économique locale (Wilaya ou Commune).

Société à responsabilité limitée. Autres :

Société par actions. Société étrangère : (indiquer la forme juridique) :

Nature de l'activité principale :

Autres activités secondaires :

Adresses des autres établissements secondaires :

Lieu où est tenue la comptabilité :

Nom et adresse du comptable :

(1) Payer les mentions indites
 (2) Pour les sociétés étrangères, joindre une copie conforme à l'original du ou des contrats de travaux ou d'études

Certifié exact par le déclarant sousigné qui reconnait avoir été mis au courant de ses obligations fiscales.

A le (Signature)

الملحق (03): التصريح برقم الاعمال التقديري

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
الديوانية العامة للضرائب

DECLARATION PREVISIONNELLE DE L'IFU AU TITRE DE L'ANNEE.....
التصريح برقم الاعمال التقديري للجزءية الواحدة لسنة.....

(Déclaration à soumettre entre le 1^{er} et le 30 juin de l'année)

البيان من:

البلدية:

الولاية:

رقم الضريبة الجارية:

CP/DE:

Série G12

الديوانية العامة للضرائب
 مديرية الضرائب الجارية

1

IMPORTANT !

التصريح برقم الاعمال التقديري للجزءية الواحدة لسنة.....
 التصريح برقم الاعمال التقديري للجزءية الواحدة لسنة.....

IMPOSÉ ET TAXE PERÇUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE RETENUE À LA SOURCE
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DE VERSEMENT

البيان من:

البلدية:

الولاية:

رقم الضريبة الجارية:

CP/DE:

Série G12

الديوانية العامة للضرائب
 مديرية الضرائب الجارية

1

شروط التبرع على الحد			
Code	Opérations imposables	Chiffre d'affaires imposable	Taux
E 1 E 00	Opérations imposables		
TOTAL			
Impôts et taxes non repris ci-dessus			
Code	Opérations imposables	Chiffre d'affaires imposable	Taux
E 2 E 00	Opérations imposables		
TOTAL			

التصريح برقم الاعمال التقديري للجزءية الواحدة لسنة.....			
RECAPITULATION (EN DA)	تجميعاً من: (رقم)	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
1 - TAF	C500 020A	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
2 - AP / BS	C001 001M1	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
3 - RG Salaires	C001 001700	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
3 -1 RG Salaires et cotisations	C001 001040C	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
3 -2 RG Sal et à la source	C001 00182 0.3	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
3 -3 RG Sal et à la source	C001 00182 0.3	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
4 - Dons de biens	C001 002001	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
5 - Autres	C001 002001	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
6 - TVA	C002 020A	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
MONMANT TOTAL A PAYER			

البيان من:

البلدية:

الولاية:

رقم الضريبة الجارية:

CP/DE:

Série G12

الديوانية العامة للضرائب
مديرية الضرائب الجارية

1

التصريح برقم الاعمال التقديري للجزءية الواحدة لسنة.....		التصريح برقم الاعمال التقديري للجزءية الواحدة لسنة.....	
Code	Opérations imposables	Chiffre d'affaires imposable	Taux
E 1 E 00	Opérations imposables		
TOTAL			
Impôts et taxes non repris ci-dessus			
Code	Opérations imposables	Chiffre d'affaires imposable	Taux
E 2 E 00	Opérations imposables		
TOTAL			

التصريح برقم الاعمال التقديري للجزءية الواحدة لسنة.....			
RECAPITULATION (EN DA)	تجميعاً من: (رقم)	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
1 - TAF	C500 020A	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
2 - AP / BS	C001 001M1	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
3 - RG Salaires	C001 001700	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
3 -1 RG Salaires et cotisations	C001 001040C	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
3 -2 RG Sal et à la source	C001 00182 0.3	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
3 -3 RG Sal et à la source	C001 00182 0.3	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
4 - Dons de biens	C001 002001	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
5 - Autres	C001 002001	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
6 - TVA	C002 020A	Code relatif au contribuable	Code relatif à la recette des impôts
MONMANT TOTAL A PAYER			

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE TLEMCCEN
CENTRE DES IMPOTS TLEMCCEN
SERVICE PRINCIPAL DU CONTROLE ET DE LA RECHERCHE

Serie ON⁰⁴

Avis de Vérification de Comptabilité

Référence :

Lettre avec
A.R
N° :

A.M

N.I.F.

Le 20.....

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre le à heures, à l'effet de vérifier au titre des exercices l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci après désignés :

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives, et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du code des procédures fiscales (CPF).

Au cours de ce contrôle vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44/1 du CPF à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé des remises du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du C.P.F.)

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable + mise à jour de certains dispositions contenues dans la charte du contribuable vérifié. Veuillez agréer, M..... l'expression de notre parfaite considération.

Le Chef de Brigade

Noms et Grades des
Vérificateurs

République Algérienne Démocratique et Populaire

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS DE
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE
CENTRE DES IMPOTS DE
SERVICE PRINCIPAL DU CONTROLE ET DE LA RECHERCHE
SERVICE DU CONTROLE

O N° 4 Ter

Avis de Vérification Ponctuelle

Référence N° :

Lettre avec
A.R
N° :

A.M

N.I.S :

Le 20.....

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre le à heures, pour procéder à des opérations de contrôle portant sur et concernant les années en vertu des dispositions de l'article 20 bis du code des procédures fiscales.

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives dont la présentation est obligatoire conformément aux dispositions de l'article 20 du code des procédures fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander les précisions sur la conduite de cette vérification ponctuelle.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44 - 1 du code des procédures fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'impositions sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

Je vous prie de trouver ci-joint un exemplaire de la charte du contribuable+ mise à jour. Veuillez agréer, Madame, Monsieur, l'expression de notre parfaite considération.

Le Chef de brigade

Nom et Grade du Vérificateur

الملحق (06): كشف شهري لنتائج عمليات مكافحة الاقتصاد غير الرسمي

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA
DE TLEMCEEN

BULLETIN MENSUEL DES RESULTATS DES OPERATIONS DE LUTTE
CONTRE L'ECONOMIE INFORMELLE

PERIODE : DECEMBRE 2016

I - PROGRAMMATION

PROGRAMME HEBDOMADAIRE	NATURE ET NOMBRE DES ACTIONS DE CONTROLE						TOTAL
	IDENTIFICATIO	DECLARATION	STOCKS	FACTURATION	AVANTAGES	PROCURATION	
INDUSTRIELS	6	6	6	6	0	0	24
IMPORTATEURS	0	0	0	0	0	0	0
GROSSISTES	3	6	0	0	0	0	9
PROF.LIBERALES	0	0	0	0	0	0	0
DETAILLANTS	28	28	1	1	0	0	58
SERVICES	9	13	0	0	2	0	24
S/TOTAL	46	53	7	7	2	0	115
ANTERIEUR	241	333	77	84	107	0	842
TOTAL	287	386	84	91	109	0	957

II- RESULTATS DES OPERATIONS

ASPECTS DE LA FRAUDE	NOMBRE DE P.V	MONTANT RECETTE DISSIMULEES	MONTANT DES REDRESSEMENTS	NOMBRE DE DEPOTS DE PLANTES	MANIFESTATIONS DES OPPOSITIONS AUX CONTROLES	MESURES PRISES EN RAISONS DES SITUATIONS PARTICULIERES
ACTIVITES NON DECLAREES	3	0	235663	0	0	0
ACTIVITES ILLICITES	0	0	0	0	0	0
DECLARATIONS MINOREES	38	992884	299303658	0	0	0
VENTES SANS FACTURES	0	0	0	0	0	0
FRAUDE TVA	0	0	0	0	0	0
DETOURNEMENT DES AVANTAGES FISCAUX	0	0	0	0	0	0
S/TOTAL	41	992 884	299 539 321	0	0	0
ANTERIEUR	195	317834667	579293027	0	0	0
TOTAL	236	318 827 551	878 832 348	0	0	0

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA
DE TLEMCEEN

BULLETIN MENSUEL DES RESULTATS DES OPERATIONS DE LUTTE
CONTRE L'ECONOMIE INFORMELLE

PERIODE : DECEMBRE 2015

I - PROGRAMMATION

PROGRAMME HEBDOMADAIRE	NATURE ET NOMBRE DES ACTIONS DE CONTROLE						TOTAL
	IDENTIFICATIO	DECLARATION	STOCKS	FACTURATION	AVANTAGES	PROCURATION	
INDUSTRIELS	1	1	1	1	0	0	4
IMPORTATEURS	2	2	2	2	0	0	8
GROSSISTES	2	7	3	2	0	0	14
PROF.LIBERALES	0	0	0	0	0	0	0
DETAILLANTS	4	5	0	0	0	0	9
SERVICES	7	6	1	1	0	0	15
S/TOTAL	16	21	7	6	0	0	50
ANTERIEUR	136	279	51	50	220	0	736
TOTAL	152	300	58	56	220	0	786

II- RESULTATS DES OPERATIONS

ASPECTS DE LA FRAUDE	NOMBRE DE P.V	MONTANT RECETTE DISSIMULEES	MONTANT DES REDRESSEMENTS	NOMBRE DE DEPOTS DE PLANTES	MANIFESTATIONS DES OPPOSITIONS AUX CONTROLES	MESURES PRISES EN RAISONS DES SITUATIONS PARTICULIERES
ACTIVITES NON DECLAREES	4	0	2312898	0	0	0
ACTIVITES ILLICITES	0	0	0	0	0	0
DECLARATIONS MINOREES	11	174765683	77643771	0	0	0
VENTES SANS FACTURES	0	0	0	0	0	0
FRAUDE TVA	0	0	0	0	0	0
DETOURNEMENT DES AVANTAGES FISCAUX	0	0	0	0	0	0
S/TOTAL	15	174 765 683	79 956 669	0	0	0
ANTERIEUR	54	1039517566	1057864497	1	0	0
TOTAL	69	1 214 283 249	1 137 821 166	1	0	0

الفهرس

فهرس المحتويات

الإهداء	أ
التشكرات	ب
ملخص البحث	ت
قائمة المحتويات	ث
قائمة الجداول	ح
قائمة الاشكال	خ
قائمة الملاحق	د
مقدمة عامة	1
الفصل الاول: الادبيات النظرية للاقتصاد غير الرسمي و التهرب الضريبي	6
مقدمة الفصل	6
المبحث الاول: الاقتصاد غير الرسمي	7
المطلب الاول: اساسيات حول الاقتصاد غير الرسمي	7
الفرع الاول: مختلف اسماء الاقتصاد غير الرسمي	7
الفرع الثاني: تعريف الاقتصاد غير الرسمي	8
المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد غير الرسمي و اسبابه	10
الفرع الاول: خصائص الاقتصاد غير الرسمي	10
الفرع الثاني: اسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي	12
المطلب الثالث: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي و طرق تقدير حجمه	16
الفرع الاول: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي	16
الفرع الثاني: طرق و مناهج تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي	20
المطلب الرابع: اثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي و العلاقة بينهما	24

24	الفرع الاول: آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي
27	الفرع الثاني: العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الاقتصاد الرسمي
28	المبحث الثاني: التهرب الضريبي
28	المطلب الاول: التهرب الضريبي و اسبابه
28	الفرع الاول: مفهوم التهرب الضريبي
31	الفرع الثاني: اسباب التهرب الضريبي
35	المطلب الثاني: طرق التهرب و الغش الضريبي و مناهج تقديره
35	الفرع الاول: مختلف طرق التهرب الضريبي
36	الفرع الثاني: مناهج تقدير حجم التهرب الضريبي
38	المطلب الثالث: آثار التهرب الضريبي
40	المبحث الثالث: مساهمة الادارة الجبائية في الحد من ظاهرتي التهرب الضريبي و الاقتصاد غير الرسمي
40	المطلب الاول: الرقابة الجبائية و اشكالها
40	الفرع الاول: الاطار القانوني للتحقيق الجبائي (الرقابة الجبائية)
42	الفرع الثاني: اشكال الرقابة الجبائية
43	المطلب الثاني: انواع التحقيقات الجبائية و مراحل القيام بها
43	الفرع الاول: التحقيقات من التصريحات
44	الفرع الثاني: التحقيق المحاسبي
49	الفرع الثالث: التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية
50	الفرع الرابع: التحقيق المصوب
50	المطلب الثالث: اهداف الرقابة الجبائية
50	الفرع الاول: الهدف المالي و الاقتصادي
50	الفرع الثاني: الهدف الإداري
51	خاتمة الفصل
51	الفصل الثاني: الدراسات السابقة

51	مقدمة الفصل
51	المطلب الاول: مذكرات شهادة الدكتوراه
53	المطلب الثاني: مذكرات شهادة الماجستير
61	المطلب الثالث: مذكرات شهادة الماستر
63	خاتمة الفصل
64	الفصل الثالث: دراسة حالة - مديرية الضرائب لولاية تلمسان-
64	مقدمة الفصل
65	المبحث الاول: تقسيم مديرية الضرائب لولاية تلمسان
65	المطلب الاول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية تلمسان (DIW)
65	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية تلمسان
66	المطلب الثالث: وسائل المديرية الولائية للحد من التهرب الضريبي
67	المبحث الثاني: حالات التهرب الضريبي لمديرية الضرائب لولاية تلمسان
67	المطلب الاول: عدد الملفات المدروسة على مستوى مديرية الضرائب لولاية تلمسان
69	المطلب الثاني: نتائج مكافحة الاقتصاد غير الرسمي من طرف مديرية الضرائب لولاية تلمسان
71	خاتمة الفصل
72	الخاتمة العامة
76	قائمة المراجع:
80	قائمة الملاحق
86	فهرس المحتويات